

جُمهُورِيَّة مصر الْعَرَبِيَّة
الْمَهَدُولُ لِلْتَّحْصِيلِ الْقُوَّمِي



قُنْبَائِيُّ التَّخْطِيطِ وَالتَّنْبِيهِ فِي مِصْر
رَقْم (٢٣)

الْتَّقاوِثُاتُ الْإِقْلِيمِيَّةُ لِلنَّهُوِيِّ الْإِقْتَصَادِيِّ
وَالاجْتِمَاعِيِّ وَطَرْرَهُ قِيَامَهَا فِي
جُمهُورِيَّة مصر الْعَرَبِيَّة

يُولِيُّو

١٩٨٦

التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق
قياسها في جمهورية مصر العربية

إعداد

دكتوره / علا سليمان الحكيم

مركز التخطيط الإقليمي

يولية

١٩٨٦

ادت جهود التنمية في مصر ، إلى اختلال التوازن بين المحافظات المختلفة ، وظهور الفوارق ^(١) بينها . وقد نتج عن ذلك تحطيم قدرات بعضها ، وتخلوفها النسبي بالمقارنة بالمحافظات الأخرى . ويرجع ذلك أساساً إلى اغفال محسور الحيز أو البعد المكاني عند وضع الخطة ، فقد بنيت على أساس قطاعي مما أدى إلى تركيز الانشطة والسكان في عدد محدود من المحافظات المتقدمة ، وترتبط على ذلك عديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي اضاعة الموارد النادرة .

وتتفاوت المحافظات المصرية في إمكانياتها ومواردها ومعدلات نموها ، فتعاني المحافظات الريفية من نقص نسبي في مختلف الأنشطة والخدمات في حين أنها تتكدس في المحافظات الحضرية لتمتعها بمزايا توطنية وأوضاع جغرافية ، وابعاد تاريخية ، وهيكل ديمغرافي . ونتيجة لذلك اتسعت المشروعات القائمة للافاده من وفورات الحجم وتوطنت انشطة جديدة في هذه المناطق المتقدمة للافاده من الوفورات الخارجية ، مما ساعد على استمرار تقدم المحافظات الحضرية حيث استقطبت السكان والأنشطة والتنمية من المحافظات الريفية ونمط علي حساب تدهور الاخيره ، وقد استتبع ذلك وجود تفاوتات وفو ارق بين المحافظات المختلفة ، وقد كان لوجود هذه الفوارق الاثر الكبير في ظهور ثنائية الاقتصاد مما حد من إمكانيات النمو وادي الي التفاوتات في مستويات المعيشة والتي ظهرت مجموعة من المشاكل والآثار الضارة في المحافظات المتقدمة والمختلفة فقد حرمت المحافظات الريفية المختلفة من عوامل نموها (السكان والأنشطة ورأس المال) نتيجة لهجرتها إلى المحافظات المتقدمة مما اخر التطور الاقتصادي لها - وادي الي التخلف الاقليمي ^(٢) وكذلك برزت عديد من المشاكل في المحافظات المتقدمة لظهور الفيروسات الاقتصادية بها .

(١) يقصد بالفارق ، من الناجييه اللغويه (Etymologique) عدم التنااسب وتنتج عن انحراف مجموعة من العوامل عن وضع معين (يقاس بقيمة) . والمقصود هنا في الدراسة الفوارق غير المبرره بين المحافظات . لأن الفوارق المبرره هي فوارق اوجدهتها الطبيعة والظروف الطبيعية ومن الصعب تفاهما (المساحة) أما الفوارق غير المبرره هي فوارق غير مقبولة (مثل الفوارق في متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية) .

وما يجدر الاشاره اليه ان التفاوتات الاقليمية موجودة في جميع دول العالم على اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية ودرجات تقدمها ، الا انها لا تمثل مشكلة في الدول المتقدمة اذ انه من الممكن اذابة هذه التفاوتات تلقائيا بنمو المنطقة الاقل تقدما . الا انه من الملاحظ في جميع الدول النامية ان جهود التنمية التي تتم تسودي لزيادة حدة الفوارق واتساعها . وبذلك اصبحت هذه المشكلة مشكلة تستدعي اخدهما في الاعتبار في توجيهه جهود التنمية . (١)

لذلك نجد من الضروري التوصل الى الاسباب الحقيقية وراء التفاوتات والفارق الاقليمية حتى يمكن علاج المشكلة وتغيير الوضع بما يحققصالح للاقتصاد القومي كله والتوصول الى طرق قياس هذه التفاوتات وهذا هو ماتهدف اليه هذه الدراسة.

وتحللت منهجمية البحث استخدام بعض اساليب التحليل بغرض كشف وتحديد ابعاد المشكلة وتشمل العديد من الاساليب الاحصائية . ونظرا للتعدد وتنوع وضخامة مفردات البيانات التي تم تجميعها فان الامر استلزم استخدام الحاسوب الآلي لمراجعة وتصنيف هذه البيانات ووضعها احصائيا واستخراج العلاقات الاساسية بينها .

واعتمدت هذه الدراسة علي العديد من المصادر لتجميع البيانات الاساسية والتي استخدمت فيما بعد لاجراء الحسابات والتحليلات المختلفة ، ومن اهم هذه المصادر نشرات الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء ، نشرات البنك الدولي ، وثائق وخطط وزارة التخطيط .

وقد واجه الباحث العديد من المشاكل عند جمع البيانات علي مستوى المحافظات نتيجة لاسباب الاتية :-

(١) سيد عبد المقصود ، السيد محمد كيلاني ، : الفارق الاقليمية في مصر وطرق قياسها المؤتمر العلي السابع للاخصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية القاهرة ٢٧ - ٣ مارس ١٩٨٢ ص ٨ .

- عدم توافر البيانات الخاصة بالتحليل على المستوى الإقليمي بالتفاصيل المطلوبة .
- عدم توافرها عن سنوات حديثه ولذا فان البيانات التي اعتمدت عليها هذه الدراسة هي الخاصة بسنة ١٩٧٦ وهي اخر بيانات صدرت علي مستوى المحافظات .
- تعدد وجود بيانات (بالنسبة لبعض المتغيرات) لمحافظات الحدود ومحافظات القناة الا انه امكن التغلب علي هذه المشكلة بتقدير لهذه الارقام .

وتحتوي الدراسة علي اربعة فصول عدا المقدمة والموجز واللاحق الاحصائية .
ويتناول الفصل الاول خصائص المحافظات التي يستدل عليها من مجموعة من
الظواهر الديمografية (كثافة السكان ، التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف)
والظواهر الاقتصادية (التوزيع النسبي للشاغلين وللمنشآت والاجور والدخول)
والظواهر المالية والخدمات (متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية .. والتعليمية
والثقافية).

وتظهر هذه الخصائص التي تتمتع بها كل محافظة مواطن الضعف والقوة في كل منها فيما يتعلق بكل مظهر من المظاهر السابقة مما يمكن من بيان التفاوتات وال مجالات التي توجد بها .

اما الفصل الثاني فيشمل التفاوتات الإقليمية مظاهرها واسبابها (تتمتع بعض المحافظات ببعض الميزات التوطينية واحتلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتغير المستمر في التقسيم الاداري ، وحالة المحافظات الريفية وطبيعة العمليات التخطيطية، هذا بالإضافة الي استقطاب المراكز الكبيرة للتنمية وتسلطها علي باقي اجزاء الحيز والهجرة من الريف للحضر) .

ويقوم الفصل الثالث بقياس هذه التفاوتات وتطورها عبر فترة من الزمن عن طريق ترتيب المحافظات وفقاً للظواهر السابقة وتحليل انحدار متوسط نصيب الفرد من الدخل علي باقي المتغيرات وتطبيق اسلوب المكونات الاساسية عليه وعن طريق التوزيع السكاني للأنشطة (معامل توطن المنشآت والعامليـن) .

ويبحث الفصل الرابع والأخير في زيادة حدة الفوارق في الحيز مع الزمن وذلك من خلال تلث نقاط اساسية : التغيرات في الحيز الاقليمي ونمو التجمعات الحضرية والزمن اللازم لتقليل الفوارق .

وقد قام باعداد هذه الدراسة الدكتورة علا سليمان الحكيم الخبير بمركز التخطيط الاقليمي . وقام بالمساعد في جمع البيانات السيد هشام علي الليثي الباحث المساعد بمركز التخطيط العام .

واذ نتشرف بتقديم هذه الدراسة - كجزء من البرنامج البحثي للمعهد لعام ١٩٨٦ / ٨٥ - نرجو ان تكون اسهاما في هذا المجال بما يحقق اهداف المجتمع .

مدين بالعميد
استاذ دكتور / رجاء عبد الرسول

فهرست المحتوياتالصفحة

مقدمة

١	<u>الفصل الأول :</u>
٤	<u>١- خصائص المحافظات</u>
٥	١-١ الظواهر الديمografية
٧	١-١-١ كافة السكان
٨	١-١-٢ التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف
١١	١-١-٣ التوزيع النسبي للسكان
١٢	٢- الظواهر الاقتصادية
١٣	٢-١ طبيعة الأنشطة الاقتصادية
١٤	أ- التوزيع النسبي للمشتغلين
١٦	ب- التوزيع النسبي للمنشآت
١٩	ح- توزيع الأجرور الصافية
٢١	د- توزيع متوسط نصيب الفرد من الدخل
٢٢	٢-٢ نمو القطاع الصناعي
٢٣	أ- استهلاك الطاقة
٢٤	ب- نسبة المشغليين في الصناعة
٢٥	ح- نسبة الأجرور الصناعية
٢٦	٣- الظواهر الاجتماعية
٢٧	٣-١ خدمات الاسكان والمرافق
٢٨	٣-٢ خدمات التعليم
٢٩	٣-٣ خدمات الصحة
٣٠	٣-٤ خدمات اجتماعية

٤- ظواهر مالية

١-٤-١ تفاوت انصبة المحافظات من الانفاق المحلي ٢٢

١- اختلاف نسبة ماتخصصه كل محافظة للانفاق على الخدمات التعليمية ٢٤

ب- اختلاف نسبة ماتخصصه كل محافظة للانفاق على الخدمات الصحية ٢٤

١-٤-٢ تفاوت انصبة المحافظات من الاعانات ٢٤

الفصل الثاني

٢- اسباب وظاهر التفاوتات الاقليمية ٢٢

١- اسباب التفاوت الاقليمي

٢-١ تنتفع بعض المحافظات المصرية بعده من الميزات التوطنية ٢٢

٢-١-٢ البعد التاريخي

٢-٢-٣ الهيكل الديمغرافي وسُوء توزيع السكان ٢٨

٢-٤ التقسيم الاداري

٢-٥ اختلال معدلات نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ٢٨

٢-٦ العمليات التخطيطية ٢٩

٢-٧ مظاهر التفاوت الاقليمي

٢-٨-١ استقطاب المراكز الحضرية للتنمية ٣٠

٢-٨-٢ تسلط المراكز الحضرية على الهيكل الحضري ٣٢

٢-٩-٣ تفاقم تيارات الهجرة الداخلية ٣٤

٢-٩-٤ تضخم المدن الكبيرة ٣٥

٢-٩-٥ التحضر الزائد ٣٥

الفصل الثالث:

صفحة	<u>٣ طرق قياس التفاوتات</u>
٣٨	٣-١ تحليل النباين وعامل الاختلاف
٣٩	٣-٢ ترتيب المحافظات
٤٢	٣-٣ تطبيق اسلوب المكونات الاساسية على نموذج الانحدار
٤٣	٣-٣-١ خطوات القياس
٥٢	٣-٤ التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية
٥٢	- معامل التوطن للأنشطة
٥٣	٣-٤-١ توزيع المشتغلين وتقاعدهن في النشاط الاقتصادي
٥٣	أ - معامل التوطن
٥٤	ب - معامل التخصص
٥٥	ح - معامل التمركز
٥٦	٣-٤-٢ توزيع المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

الفصل الرابعة:

٤ - زيادة حدة التفاوتات في الحيز مع الزمن	<u>٤-١ التغيرات في الحيز الاقليمي</u>
٥٩	٤-١-١ تطور التوزيع السكاني
٥٩	٤-٢ نمو التجمعات الحضرية
٥٩	٤-٣ الزمن اللازم لتقليل التفاوتات
٦٤	<u>خاتمة</u>
٦٨	<u>الملاحم</u>
٧١	<u>قائمة المراجع</u>
٧٦	أولاً : المراجع العربية
١٠٥	ثانياً : المراجع الانجليزية
١٠٧	

(د) .

فهرست الجداول

- جداول رقم (١) : الكثافة السكانية خلال الفترة ١٩٣٢ - ١٩٢٦ .
جداول رقم (٢) : نسبة سكان الحضر الى اجمالي عدد السكان (٢٧ - ١٩٧٦) .
جداول رقم (٣) : التوزيع النكواري النسبي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات .
جداول رقم (٤) : توزيع عدد المستقلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي .
جداول رقم (٥) : توزيع عدد المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادي .
جداول رقم (٦) : الاجور النقدية موزعة على المحافظات تتبعاً للنشاط الاقتصادي .
جداول رقم (٧) : الاجور النقدية ومتوسط نصيب الفرد موزعة على المحافظات وعلى القطاعات .
جداول رقم (٨) : متوسط نصيب الفرد من الاجر الاقليمي موزعاً على قطاعات النشاط الاقتصادي والا رقام القياسية له .
جداول رقم (٩) : الدخل الاقليمي موزعاً حسب النشاط الاقتصادي .
جداول رقم (١٠) : الدخل الاقليمي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل موزعاً على القطاعات .
جداول رقم (١١) : متوسط نصيب الفرد من الدخل الاقليمي موزعاً على قطاعات النشاط الاقتصادي والا رقام القياسية له .
جداول رقم (١٢) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات .
جداول رقم (١٣) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين الاقاليم .
جداول رقم (١٤) : ترتيب المحافظات وفقاً للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (مستويات ومعدلات النمو) .
جداول رقم (١٥) : ترتيب المحافظات وفقاً للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .
جداول رقم (١٦) : متوسط نصيب الفرد من الدخل الفعلى والدخل المقدر .
جداول رقم (١٧) : تقسيم المحافظات الى مستويات وفقاً لمستوى الدخل المقدر .
جداول رقم (١٨) : معامل التوطن للمستقلين والمنشآت .
جداول رقم (١٩) : معامل التركيز للأنشطة المختلفة باستخدام السكان كأساس للمقارنة .

(ه)

- ٩٥ جدول رقم (م ٢٠) : التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظة .
- ٩٦ جدول رقم (م ٢١) : معدلات النمو السنوي لسكان الحضر والريف في كل محافظة .
- ٩٧ جدول رقم (م ٢٢) : توزيع الوحدات الحضرية وسكنها حسب فئة الحجم (١٩٢٢-١٩٢٦) .
- ٩٨ جدول رقم (م ٢٣) : تقدير سكان الجمهورية على مستوى المحافظات (حضر - ريف) في الفترة ٢٠٠٠-٨٢ .
- ١٠٢ جدول رقم (م ٢٤) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات سنة ١٩٦٠ .
- ١٠٣ جدول رقم (م ٢٥) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات سنة ١٩٦٦ .
- ١٠٤ جدول رقم (م ٢٦) : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفوارق بين المحافظات سنة ١٩٧٦ .

(و)

قائمة الاشكال

- | | | |
|----|--|--------------|
| ٦ | : العلاقة بين نسبة سكان الريف والكتافة السكانية | شكل رقم (١) |
| ١٠ | : منحنى لورنزي لتوزيع المشتغلين بالنسبة للسكان | شكل رقم (٢) |
| ١٥ | : العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الاجر ونسبة المشتغلين
في القطاع الاطي | شكل رقم (٣) |
| ١٦ | : العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة المشتغلين
في القطاع الاطي | شكل رقم (٤) |
| ٢٣ | : منحنى لونز لتوزيع الانفاق المحلي بالمقارنة بالسكان | شكل رقم (٥) |
| ٢٣ | : منحنى لورنزي لتوزيع نفقات التعليم والفصول على التلاميذ | شكل رقم (٦) |
| ٢٥ | : منحنى لورنزي لتوزيع الخدمات والتکاليف الصحية | شكل رقم (٧) |
| ٤٩ | : متوسط نصيب الفرد من الدخل المقدر والفعلي موزعاً
على المحافظات | شكل رقم (٨) |
| ٤٩ | : الفرق بين الدخل الفعلى والدخل المقدر | شكل رقم (٩) |
| ٦١ | : معدلات النمو السكاني وتقطيعات السكان (١٩٤٢-٢٠٠٠) | شكل رقم (١٠) |
| ٦٢ | : تقدير عدد السكان في حضر وريف الجمهورية | شكل رقم (١١) |
| ٦٧ | : تطور اجمالي عدد السكان وسكن الحضر | شكل رقم (١٢) |
| ٦٩ | : منحنى لورنزي لتوزيع السكان وفقاً لفئات الحجم المختلفة | شكل رقم (١٣) |

(الفصل الأول)

الفصل الاول

١ - خصائص المحافظات

من اجل التعرف على التفاوتات والفارق بين المحافظات ^(١) كان من الضروري التعرف على الخصائص التي تميز كل منها ومقارنتها عن طريق دراسة مجموعة الظواهر الديمografية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية والمالية مما يعكس مواطنـن الضعف والقوة داخل كل محافظة ، كما يعكس المشاكل التي تعانى منها .
وهو ما سوف نتناوله في هذا الفصل ^(٢) .

(١) العشري حسين درويش : " الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبعد الزمني اللازم

لإعادة التوازن بينهما " معهد التخطيط القومى - مذكرة

رقم ٩٨٢ القاهرة ١٩٢٠

(٢) يقوم هذا البحث بدراسة الفوارق بين المحافظات المصرية دون الأقاليم وذلك للأسباب

الاتية :

أ - ان البيانات التي يعتمد عليها هذا البحث تتعلق بسنة ١٩٢٦ وتقسيم الجizer المصري الى اقاليم لم يتم الا في سنة ١٩٢٨ .

ب - عدم تطبيق الاقاليم اي خطط ائمائية .

ج - كما وان الفوارق لا تظهر بصورة الواضحة على مستوى الاقاليم حيث تستعرض المظاهر السالبة في احدى المحافظات بالمنظار الايجابية في محافظة اخرى داخل نفس الاقليم ، مما يظهر صورة او درجة من التوازن الشكلي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية للاقاليم .

١- الظواهر الديمografية :

تختلف المحافظات من حيث النسبة النسبى لكل منها من السكان والكافحة والتوزيع النسبى لسكان الحضر والريف ويمكن الاعتماد على الظواهر السابقة للاستدلال على التفاوتات الإقليمية.

١-١ كثافة السكان :

يلاحظ بصفة عامة ارتفاع كثافة السكان في المحافظات الحضرية وفي المدن الكبرى . فقد بلغت ٢٢٣٧ نسمة / كم^٢ في محافظة القاهرة و ٢٣٢٢ نسمة / كم^٢ في محافظة الاسكندرية سنة ١٩٧٦ . ويظهر هذا الارتفاع بمقارنة هذه الكثافة بمتوسطها على مستوى الدولة والذي بلغ ٩٥ نسمة / كم^٢ وهو ما يتضح بالنظر الى الجدول رقم (م ١) والخاص بـ الكثافة السكانية للمحافظات خلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٧٦ .

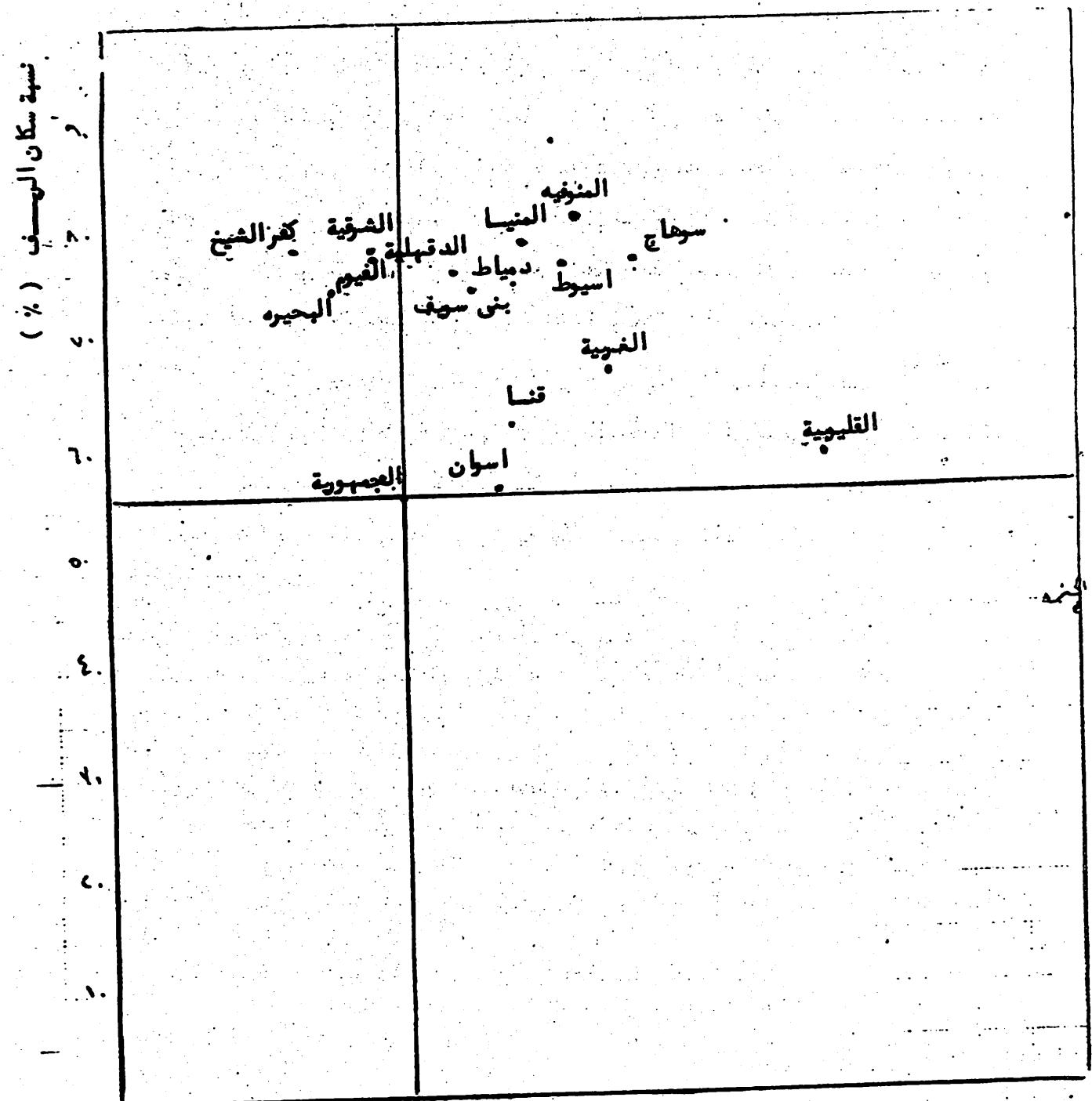
٢-١ التوزيم النسبي لسكان الحضر والريف: هناك تزايد مستمر في نسبة سكان الحضر يقابلها نقص في نسبة سكان الريف ، فقد بلغت نسبة سكان الحضر ٤٣٪ من إجمالي السكان سنة ١٩٢٦ ، أي ما يقرب من نصف السكان يقطنون في مناطق حضرية . وللحظ من الجدول رقم (٢م) ، والخاص بنسبة سكان الحضر إلى إجمالي عدد السكان خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، تفاوت نسبة سكان الحضر من محافظة إلى أخرى وانخفضت هذه النسبة عن المتوسط العام للدولة (٤٣٪) باستثناء المحافظات الحضرية الأربع ومحافظة الجيزة . كما يلاحظ ارتفاع نسبة سكان الريف (١) في محافظات المنوفية والشرقية وكفر الشيخ والمنيا وسوهاج وقنا والبحيرة .

وقد وجدت علاقة ارتباط عكسيّة بين نسبة سكان الريف وكثافة السكان (٢) فقد بلغ مُحَامِل الارتباط (٠.٨٢) ، بمعنى أن المحافظات التي تتميز بنسبة مرتفعة من سكان الريف بها كثافة منخفضة للسكان (والعكس صحيح) . انظر شكل رقم (١) الذي يظهر علاقة الا رتباط بين نسبة سكان الريف وكثافة السكانية .

(١) لا يوجد اتفاق أو تعريف واضح ومحدد بين دول العالم حول ما هو حضر وريف ، فوفقاً لبعض الدول المتقدمة تعتبر المنطقةريفاً إذا لم يتعدى عدد السكان فيها ٥٠٠٠ نسمة ، أما البعض الآخر فيرى أنه لا يجب أن يزيد عدد سكان المنطقة الريفية عن ٥٠٠٠ أو ٣٠٠٠ نسمة . أي أنه يقصد بالريف المناطق والوحدات التي يتراوح عدد سكانها بين ثلاثة وخمسة آلاف نسمة وذلك وفقاً لتعريف بعض الدول المتقدمة . أما الريف المصري فيشمل جميع الوحدات التي ليست مقرًا لمحافظة أو قاعدة لمركز إداري . ولا يمكن تطبيق الحد الأدنى للسكان السابق كمعيار للتفرقة بين الحضر والريف في مصر ، وذلك لأن كثير من القرى المصرية بها عدد من السكان أكثر من المدن . ويرجع ذلك إلى أن التفرقة بين الريف والحضر تتضمن لاعتبارات ادارية بغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

شكل رقم (١)

العلاقة بين نسبة سكان الريف والكافة السكاني



الكافة السكانية (نسمة / كم²)

وفقاً للعلاقة السابقة كان يجب ارتفاع الكثافة في المحافظات الحضرية غير أن محافظتي السويس ومرسيطان بانخفاض الكثافة السكانية بالإضافة إلى محافظة الاسماعيلية ، وذلك بسبب ظروف الحرب والتهجير الاجاري . وقد ارتفعت كافة هذه المحافظات بعد عودة المهاجرين وهو ما يتضح من البيانات الخاصة بالكافحة في سنة ١٩٨٠ . أيضاً يلاحظ ان محافظة المنوفية ترتفع بها الكثافة السكانية إلى ١١١٧ نسمة / كم٢ وهي أعلى من الكثافة المتوسطة للدلتا ويرجع ذلك إلى صغر مساحة المحافظة والضغط المتزايد للسكان عليها بسبب جودة أرضها ، ووجود بعض صناعات الغزل بها . والنتيجة السابقة وخاصة بـالكافحة ما يرجعها وهي الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر .

١-٢ التوزيع النسبي للسكان : تستأثر محافظة القاهرة وحدتها بمقدار ١٤٪ من إجمالي السكان سنة ١٩٧٦ في حين أن هناك محافظات أخرى تبلغ نسبتها من السكان ٥١٪ ، وهو ما يتضح من الجدول رقم (٣) الذي يظهر التوزيع التكراري النسبي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات . فهناك محافظة واحدة (محافظة القاهرة) التي تقع في الفئة التي تحتوي من ١٠-٢٠٪ من السكان ، بينما هناك ١٥ محافظة تقع في فئة السكان التي بها أقل من ٥٪ مما يوضح سوء توزيع السكان .

٢- الظواهر الاقتصادية :

من أجل سهولة التحليل تم تقسيم الأنشطة إلى ثلاثة قطاعات : القطاع الأول ، والقطاع الثانوي ، والقطاع الثالث ويشمل القطاع الأول نشاط الزراعة والرى والصيد والمناجم والمحاجر أما القطاع الثانوي فيشمل أنشطة الصناعة والتعمدين والبترول والكهرباء .

والغاز والمياه والتشييد والبناء ، وأخيراً يشمل القطاع الثالث النقل والمواصلات وقناة السويس والتخزين والتجارة والتعميل والمال والخدمات العامة والاجتماعية والشخصية والسكنى والمرافق .

موجه لهذا التقسيم كثير من النقد ولمعديد من العيوب والحدود في استخدامه كما أن عملية التقسيم هي أولاً وأخيراً عملية تحكمية . غير أنها تسهل كثيراً من الحسابات وتمكن من معرفة الفوارق بين الأنشطة الاقتصادية للمحافظات ، كما تعطي تقريراً يلبي لمستوى التنمية الاقتصادية التي وصلت إليها المحافظات المختلفة .

١-٢-١ طبيعة الأنشطة الاقتصادية : تفاوت المحافظات في مظاهر النشاط الاقتصادي مما ينعكس على مستوى الأجر والدخل بحسب ذلك من التوزيع النسبي للسكان ذوي النشاط على المحافظات (المشتغلين) ومن التوزيع النسبي للمنشآت . فكلما قلت نسبة المشتغلين في القطاع الأول وزادت هذه النسبة في القطاع الثانوي في أحدى المحافظات ارتفعت درجة تقدمها الاقتصادي وزادت مساحتها في الناتج .

١- التوزيع النسبي للمشتغلين (السكان ذوي النشاط) : يلاحظ التفاوت في توزيع المشتغلين على المحافظات فستائر محافظة القاهرة بـ ٢٠٪ من إجمالي المشتغلين و ٢٢٪ من المشتغلين في القطاع الثانوي و ١٤٪ من المشتغلين في القطاع الثالث أيضاً يلاحظ ارتفاع نسبة المشتغلين في محافظات الإسكندرية والقليوبية والغربية والجيزة . من ناحية أخرى تنخفض نسبة المشتغلين في محافظات البحيرة وبمحافظات الوجه القبلي ، كما تنخفض نسبة المشتغلين في القطاع الثانوي في ذات المحافظات . وهو ما يتضح من الجدول رقم (٣) وبالخاص بتوزيع عدد المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي . وبالنظر إلى التوزيع التكراري النسبي للمشتغلين في القطاعات الثلاث على المحافظات نجد أن محافظة واحدة تستحوذ

على اكتر من ٢٠٪ من المشتغلين في القطاع الثانى والقطاع الثالث، بينما هناك اكتر من ١٩ محافظة ليس بها سوى ٥٪ من المشتغلين في القطاعات السابقة . وهو ما يوضح سوء توزيع المشتغلين على المحافظات على بالإضافة الى سوء توزيعهم على القطاعات المختلفة داخل كل محافظة .

(١) يمكن ابراز سوء توزيع المشتغلين السابق على المحافظات باستخدام مقاييس التركز لا خبأ رفزع التساوى اوعدالة التوزيع بين المحافظات وذلك هام ضروري بالنسبة للدراسات التنمية والتخطيطية . والمقياس المستخدم في هذا المجال هو منحنى لورنـز $\text{Gini concentration Ratio}$ معامل التركز $\text{Concentration coefficient}$ Lorenz Curve

- Henry S. Shryock, J.S. Segel: "The Methods and Materials of Demography", Academic Press Inc. New York, 1976 P. 98.
- J. Locaillon, C. Labrousse: "Statistique Descriptive" Paris, Editions Cujes, 1975 PP. 180-189.

(٢) يتم حساب معامل جيني وفقاً للمعادلة الآتية : -

$$G_i = \left(\sum_{i=1}^n x_i y_{i+1} \right) - \left(\sum_{i=1}^n x_{i+1} y_i \right)$$

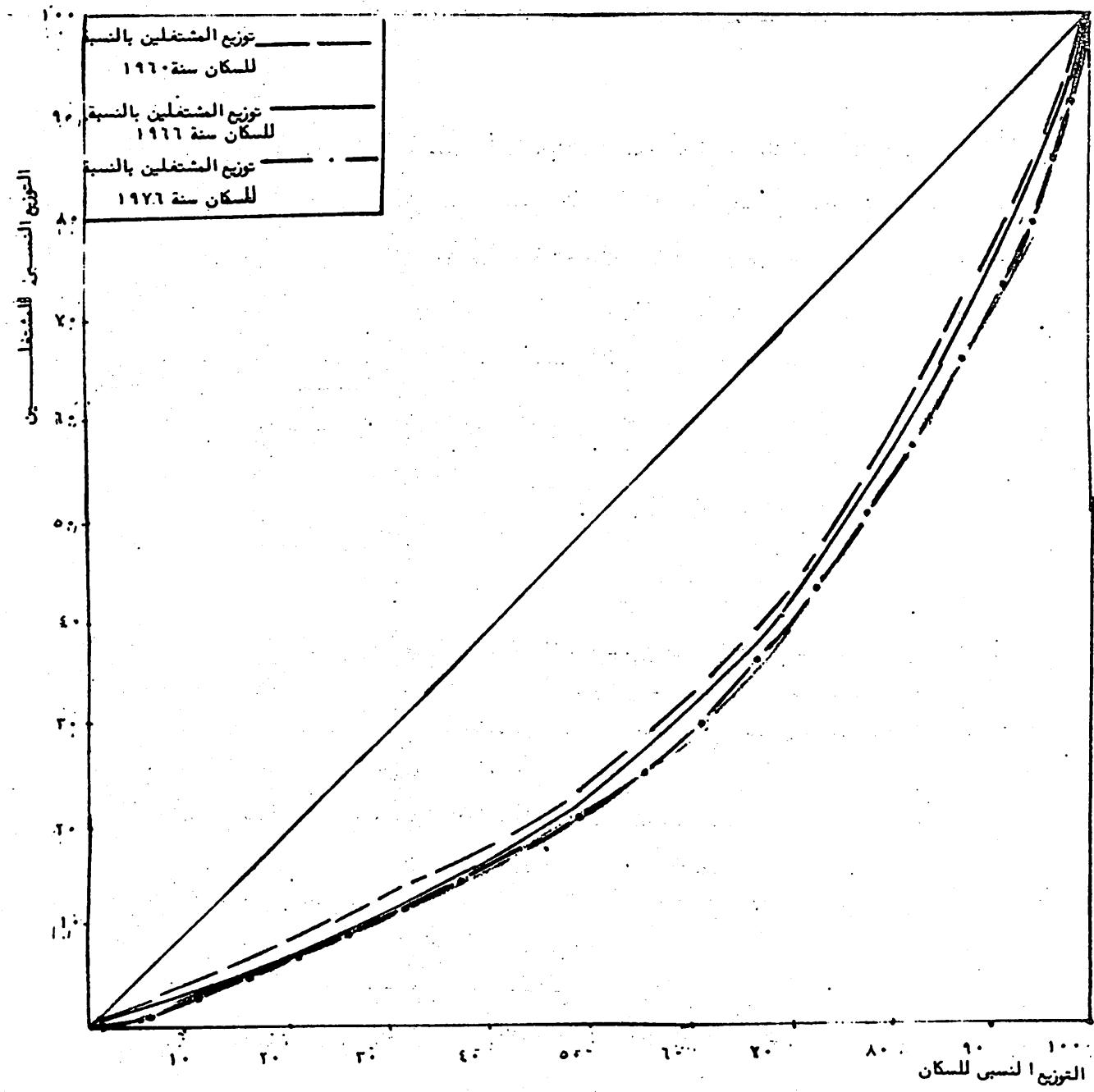
حيث x_i ، y_i التوزيع النسبي التراكمي للظاهرتين موضع الد راسة وتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد الصحيح ، فيساوى الصفر حينما تكون الظاهرة موضع البحث موزعة بالتساوى بين المحافظات بالنسبة لمتغير محدد (السكان) وتساوى قيمة المعامل الواحد الصحيح عند ما تكون الظاهرة مركزة في نقطة واحدة .

هناك اكتر من مقيا من آخر يستخدم لقياس التركز مثل مؤشر التركز $\text{Index of concentration}$ وهو عبارة عن القيمة العظمى للفرق $(x_i - y_i)$. كما ان هناك معامل التساوى $\text{coefficient of Equalization}$ ويقيس المعامل سرعة التساوى بين الأقاليم وعدم التساوى بينها .

- A. Kuklinski and M. Najgrakwaski: "The Interregional Equalization in Poland". "A paper prepared for International Association for Metropolitan Research, Canada, 1976 P. 22.

- ١٤ -

نکر رقم (نیک ۱)
منسی لوریز لتوزیع المشتغلین بالنسبة للیکان



وستخد م منحنى لورنز لبيان نمط توزيع الظاهرة موضع الد راسة والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية، وذلك بفرض توضيح مدى تركيز الظاهرة او مدى تفاوت توزيعها بالمقارنة بالسكان . وكلما تحدب المنحنى بالمقارنة بالمحورين كلما اقترب توزيع الظاهرة من وضع التساوى المطلق اي زاد التفاوت فى توزيع الظاهرة بين السكان (والعكس صحيح) .

واستخدم منحنى لورنز لمعرفة نمط توزيع المستغلين على المحافظات لمعرفة مدى تركيزهم في محافظات محددة بحيث تم تمثيل التوزيع النسبي المجتمع الصاعد للمستغلين على المحور الرأسى والتوزيع النسبي المجتمع الصاعد للسكان على المحور الأفقى . ويوضح منحنى لورنز للمستغلين مدى التفاوت في توزيع هذه الظاهرة نظراً لتحدب المنحنى وعده عن خط التساوى المطلق مما يظهر سوء توزيع هذه الظاهرة بالمقارنة بالسكان . كما يلاحظ ازيد ياد عدم العدالة في التوزيع على مر السنين حيث تزداد المنحنيات تحدباً في ١٩٦٦ بالمقارنة بسنة ١٩٦٦ . انظر شكل رقم (٢) والخاص بمنحنى لورنز لتوزيع المستغلين بالنسبة للسكان .

ب - التوزيع النسبي للمنشآت : تفاوت ايضاً المحافظات فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمنشآت على القطاعات الثلاثة . جدول رقم (٥) فتتأثر محافظة القاهرة بـ ٢٢٪ من اجمالي المنشآت و ٢٢٪ من المنشآت في القطاع الثانوى و ٤٤٪ من اجمالي المنشآت في القطاع الثالث . وتنخفض هذه النسبة من المنشآت في باقى المحافظات حيث تبلغ ادنى مستوى لها في محافظات الحدود (١٪) .

وتتأكد النتيجة السابقة بالنظر الى التوزيع التكرارى النسبي للمنشآت على المحافظات ، حيث ان هناك محافظة واحدة بها اكتر من ٢٠٪ من المنشآت في القطاع الثانوى والقطاع الثالث والقطاع الاولى ، بينما هناك ما بين ٦-١٦ محافظة بها اقل من ٥٪ من المنشآت في الثلاث قطاعات السابقة ، وهو ما يظهر بوضوح ايضاً سوء توزيع المنشآت بالإضافة الى سوء توزيع المستغلين وتركزهم في عدد محدود من المحافظات مما كان له اكبر الاثر على الدخل المتولد في كل محافظة وعلى درجة تقدمها ونموها وأسهامها في اجمالي الناتج ، وهو ما يتضح من دراسة التوزيع النسبي لمتوسط نصيب الفرد من الاجر والدخل على المحافظات .

جـ - توزيع الاجور الصافية : بدراسته متوسط الاجور الصافية السنوية لذوي الشهادة لسنة ١٩٢٦ موزعة على المحافظات يتضح انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاجر في القطاع الاعمالي في المحافظات الحضرية وارتفاع في المحافظات الريفية وبذلك أقصى قيمة له في الفيوم وكفرالشيخ والبحيرة ومن سيف جدول (م٧) ومقارنة الارقام القياسية لمتوسط الاجر في المحافظات (بافتراض الدولة = ١٠٠) يتضح انخفاض متوسط الاجر في القطاع الاعمالي في المحافظات الحضرية عن المتوسط العام للدولة ، بينما يزيد المتوسط الخاص بالمحافظات الريفية عن المتوسط العام باستثناء دمياط والقليوبية والغربيه والجيزة وأسوان حيث بلغت الارقام القياسية لها ٨٨٩، ٢٠٧، ٩٨٢، ٦٣٢، ٨٥٢ على التوالي . وتحتفل النتيجة السابقة بمقارنة الارقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الاجر موزعا على المحافظات في القطاع الثانوي وفي القطاع الثالث حيث يرتفع المتوسط في المحافظات الحضرية (محافظة الجيزة والفيوم) بالمقارنة بالمتوسط على مستوى الدولة ، وينخفض هذا المتوسط في المحافظات الريفية (باستثناء محافظات دمياط والقليوبية والغربيه) في حالة متوسط الاجر في القطاع الثانوي) جدول رقم (م٨) .

ومن الدراسته السابقة لمتوسط نصيب الفرد من الاجر الصافي ومن الارقام القياسية له يتضح الفوارق بين المحافظات في مستوى التنمية الاقتصادية .

ومن أجل ابراز التفاوت بصورة اكبر فسوا لا بد من استكمال دراسته الرقمي للاجر الصافي عن طريق دراسة توزيع المشتغلين وفقا لفئات الاجر المختلفة ومعرفة نسبتهم في كل فئة غير انه نظرا لقصور البيانات الاقليمية فانه من الصعب اجراء هذا التحليل .

دـ راسة فوارق الاجور لاظهر بعدها فوارق النسبتين المحافظات لانها لا تمثل الاجزء من الدخول ، لذلك لا بد من البحث عن مؤشر آخر اكبر شمولا وهو المؤشر الاقليمي للدخل (متوسط نصيب المشتغل من الدخل الاجمالي في كل محافظة) .

د) توزيع متوسط نصيب الفرد من الدخل : يؤدي النمو الاقتصادي الى فوارق في الدخول بين المناطق الجغرافية المختلفة للدولة فهي فوارق مرتبطة بعملية التنمية ذاتها (١).

بالنظر الى الجدول رقم (٩) الخاص بتوزيع الدخول (٢) يتضح وجود فوارق بين المحافظات، حيث تحصل محافظة القاهرة على ٢٦٪ من اجمالي دخل القطاع الثانوي وعلى ٢٥٪ من اجمالي دخل القطاع الثالث، بينما تحصل باقي المحافظات على نسب تتراوح بين ٣٪ و ٣٪.

ولاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل في المحافظات الحضرية الابدية في القطاع الابطى . وارتفاع هذا التوسط في كل من محافظات الدلتا والشرقية والمنيا . وهو ما يتضح من الجدول رقم (١٠) وعلى العكس يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل في القطاع الثانوى في محافظات القاهرة والاسكندرية والسويس ودمياط والقليوبية حيث بلغ المتوسط بها (٢٦٧٩ جنيه ، ٢٩١٧ جنيه ، ٢٨٣٠ جنيه ، ٢٧١٤ جنيه ، ٢١٢١ جنيه على التوالى) . في حين ينخفض هذا المتوسط في بعض المحافظات الاخرى حيث يبلغ ٩٨ جنيه في محافظة سيناء و ١٥٤ جنيه في محافظة المنيا و ١٦٠ جنيه في محافظة سوهاج . ولاحظ ايضا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في القطاع الثالث في محافظات القاهرة وورسعيد (حيث يبلغ اقصى قيمة له) والاسكندرية والسويس وينخفض في المحافظات الريفية .

ومقارنة الارقام القياسية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل الاقليمي موزعة على قطاعات النشاط الاقتصادي الثلاث (بافتراض الدولة = ١٠٠) توضح التفاوتات بين المحافظات حيث

(١) J. Marschall, J. Locaillon: "La Répartition Du Revenue National. Tome I, Paris. ed. Genin 1958 P. 333

(٢) في ظل ندرة البيانات وعدم توفرها بالتفصيل المطلوب على مستوى المحافظات فإنه لا توجد سلسلة للدخل الاقليمي (ويرجع ذلك ايضا لصعوبة توفرها بالدقائق المطلوبة على المستوى القوى) لذلك فإنه تم الاعتماد على تقدير احدى الدارات للدخل الاقليمي والتي استندت الى البيانات الخاصة بالدخل موزعا على الانشطة المختلفة والبيانات الخاصة بتوزيع عدد السكان العاملين بالنشاط الاقتصادي ٦ سنوات فاکثر .

السيد محمد كيلاني : تصنیف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكاني ٠٠٠٠٠٠ ر. انسنة فاکتر، ورقة عمل رقم ١٧ معهد التخطيط القوى القاهرة اغسطس ١٩٨٣ - ص ٤٦

يرتفع الرقم القياسي في القطاع الأولي في المحافظات الريفية (كفر الشيخ ، الشرقية ، والغيوس ومن سوف والدقهلية) بالمقارنة بالدولة في حين ينخفض الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد في المحافظات الحضرية . جدول رقم (١١)

ويرتفع الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل المتولد من القطاع الثانى والقطاع الثالث في المحافظات الحضرية الـ ٨ مـة في حين ينخفض الرقم القياسي في المحافظات الريفية بالمقارنة بالدولة .

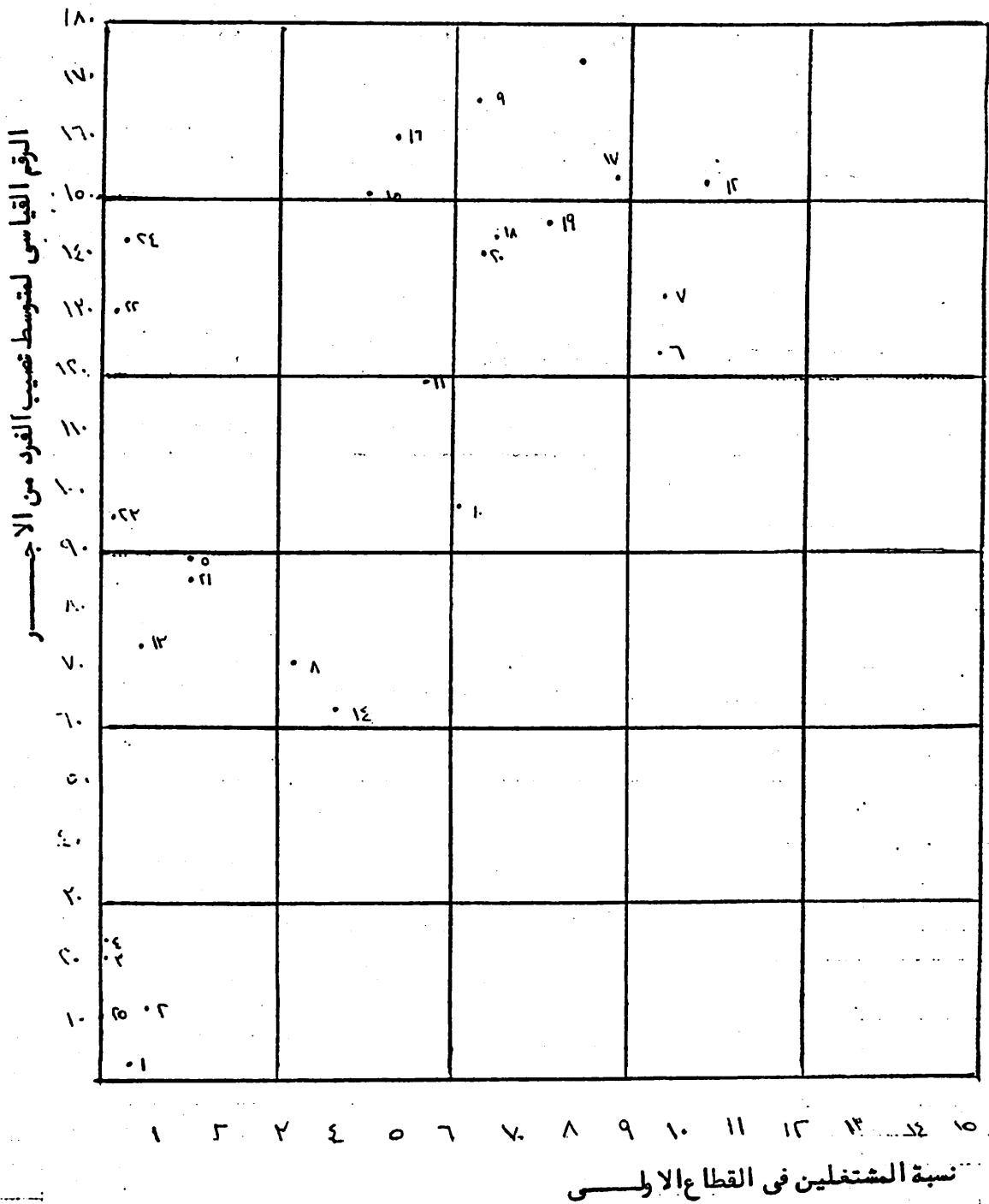
غير أنه من الضروري معرفة إلى أي حد ترتبط هذه الفوارق في الدخول بالفارق في طبيعة الأنشطة الاقتصادية . لذلك سيتم دراسة الارتباط بين قيمة الأقسام القياسية للدخل في المحافظات ونسبة المشتغلين في القطاع الزراعي في كل منها .

ويتبين من نتائج معامل الارتباط وجود ارتباط طردى بين سيطرة القطاع الزراعى وضعف الدخول والأجور . وهو ما يتضح من الشكل رقم (٣) وقسم (٤) والخاصين بالعلاقة بين الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل والأجر ونسبة المشتغلين في القطاع الزراعى .

ويتبين من المؤشرات الـ ٨ مـة السابقة اختلال التوازن بين الأنشطة في المحافظات المختلفة حيث تستحوذ محافظة القاهرة والسكندرية على نسبة مرتفعة من المنشآت ومن المشتغلين في للقطاع الثانى والقطاع الثالث . وقد ثبت وجود ارتباط طردى بين ارتفاع هذه النسبة وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الأجر والدخل وهو ما يفسر تقدم ونمو محافظى القاهرة والسكندرية بالمقارنة بالمحافظات الأخرى .

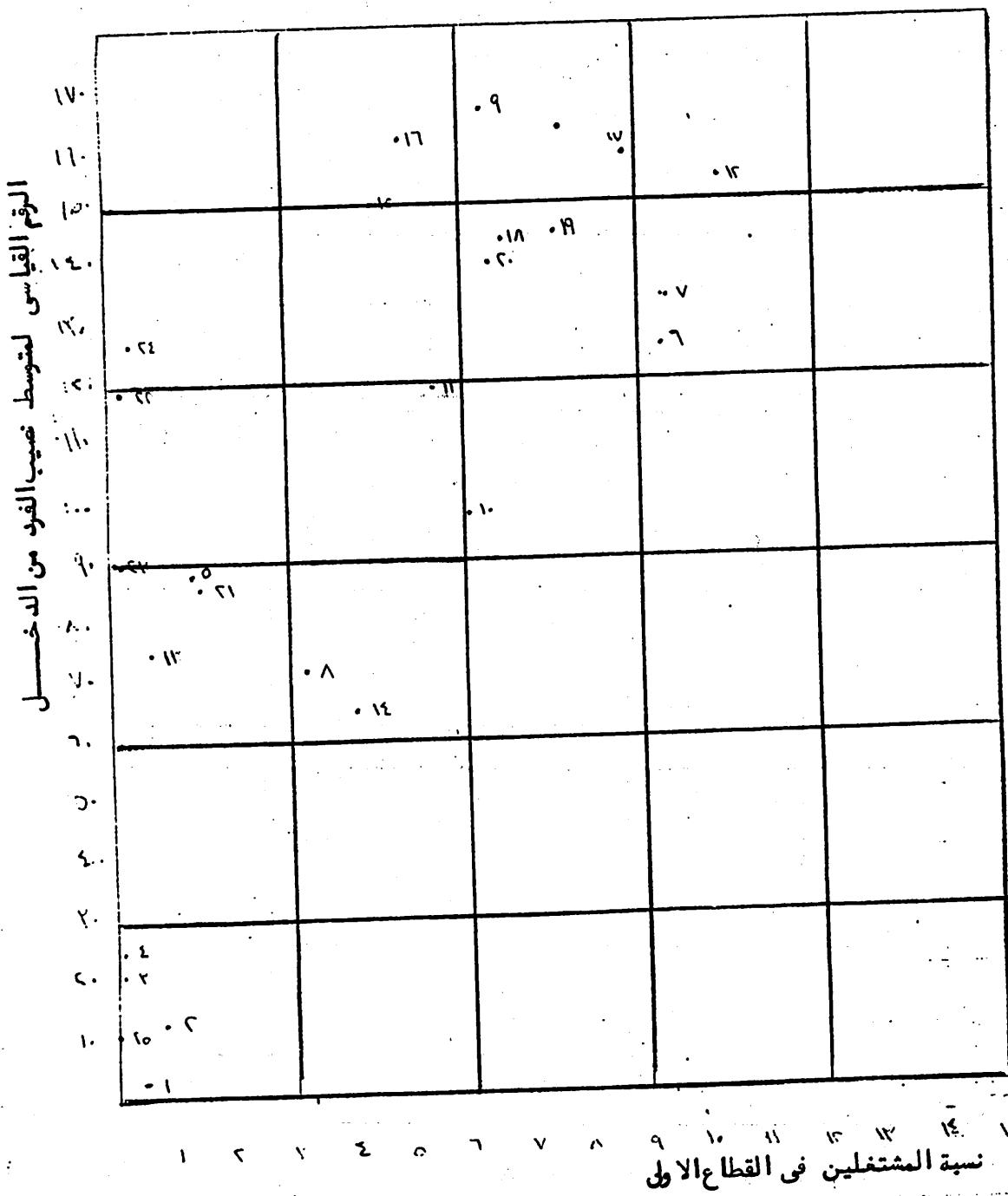
شكل رقم (٢)

العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الاجر ونسبة المشغليين في القطاع الاعلى



شكل رقم (٤)

العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة المشغليين في القطاع
الزراعي الأول



١-٢ نمو القطاع الصناعي : عادة ما يستخدم مؤشر نمو القطاع الصناعي لبيان درجة تقدم المنطقة الموجدة بها . ولذلك من الضروري دراسة درجة التصنيع في كل محافظة للوصول إلى الفوارق بينها .

غير أنه لا يوجد تعريف دقيق لها هو مقصود بالتصنيع . يمكن في التحليل الاقتصادي التفرقة بين نوعين من التعريف ، فهناك ولا تعريف قطاعي يعتبر التصنيع وفقا له ، هو نمو القطاع الثانوي بالمقارنة بالقطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادي . أما التعريف الثاني فهو تعريف فني ، ويقصد بالتصنيع تحول العمالة من الزراعة إلى باقي الأنشطة الاقتصادية . وفي هذه الحالة تضم الصناعة كل الأنشطة غير الزراعية بغض النظر عن عدد القطاعات المضمنة ، إذ أن التصنيع لا يقتصر على القطاع الثانوي . ويرتبط هذا التعريف بمعنى الانتاج بعكس التعريف الأول الذي ينصب على قطاعات الانتاج .

ومن أجل تحديد مستوى التصنيع في كل محافظة تستخدم عدد من المؤشرات مثل نسبة المستغلين ونسبة المنشآت في القطاع الصناعي ونسبة الأجور الصناعية الموزعة وتنمى هذه المؤشرات مع التعريف القطاعي . ومن ناحية أخرى يستخدم مؤشر استهلاك الطاقة لكل فرد وهو ما يتفق مع التعريف الفني .

١- استهلاك الطاقة : تعتبر الطاقة أحد المعايير الهامة التي توضح درجة التقدم في مختلف الدول ، فهي الدعامة الأساسية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من اتصال وثيق بكلفة الأنشطة المختلفة في البلاد ويعطي مقارنة الاستهلاك الجمالي لمختلف مصادر الطاقة مؤشرات لمدى تقدم النشاط الصناعي بكل محافظة أو منطقة .^(١)

فعلى سبيل المثال % من السكان يستهلكون ٤% من إجمالي الطاقة في منطقة القاهرة الكبرى (القاهرة ، الجيزة ، حلوان ، شبرا الخيمة) و ٦٪

Capronnier Spielhagen: "Comptes Nationaux et Regionaux de l'Energie"

Paris P. 11

(١)

يعتبر مؤشر استهلاك الطاقة مؤشر دقيق للنمو الاقتصادي فهو يتغير في ذات الوقت مع الدخل .

من السكان يستهلكون ٩٠٪ من الطاقة في الاسكندرية وتعتبر منطقة القاهرة اكبر مستهلك للطاقة الكهربائية وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى التركيز الصناعي والسكاني والعمري في العاصمة . عموماً فإن القاهرة قد خصصها في المتوسط $\frac{1}{3}$ الطاقة الكهربائية المباعة على مستوى الجمهورية ^(١) خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤ / ١٩٨٣-١٩٨٤ . وللي القاهرة من حيث استهلاك الطاقة الوجه القبلي حيث بلغ استهلاكه ٤١٪ من الإجمالي سنة ١٩٧٩ و٢٩٪ عام ١٩٨٤-١٩٨٣ . وبعد الوجه القبلي اهم مستهلك للطاقة بعد القاهرة ، وذلك يرجع أساساً إلى تواجد مصنع كيما للأسمدة بأسوان وبجمع الألومنيوم بنجع حمادى بمحافظة قنا وشركة مصر للسيارات بادفو .

تشكل منطقة القناة أقل مستهلك لكمية الطاقة الكهربائية المباعة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٤ / ١٩٨٣ وذلك لأنها ما زالت في مرحلة التعمير السكاني والعمري والسياحي .

قد تم ترتيب مناطق الجمهورية طبقاً لأهميةها في استخدام الطاقة الكهربائية خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٣ / ١٩٨٤ كال التالي :-

المنطقة	النسبة المئوية لاستخدام الطاقة الكهربائية
القاهرة	٪ ٣٣
الوجه القبلي	٪ ٣١
الوجه البحري	٪ ١٦٩
الاسكندرية	٪ ١١٩
القناة	٪ ٦٩

	١٠٠

(١) راجية عابدين خير الله " نحو سياقات رشيدة لتنمية واستخدام مصادر الطاقة المصرية وهيأكلها الارتكازية " . دراسة التوطن الصناعي في مصر حتى عام ٢٠٠٠

ورقة عمل رقم (٣٦) ، معهد التخطيط القوى ، القاهرة ،
أغسطس ١٩٨٥ ص ٧٤-٧٥

فالد راسة السابقة لا جمالى الطاقة لاتعطى بيانات دقيقة بالقدر الكافى عن مستوى التصنيع لانه لابد من الاعتماد فى الاعداد لبيان توزيع النشطة الاقتصادية ومستهلكه من طاقة .

خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٢٢ ازداد استهلاك قطاع الصناعة من ٥٧٩٪ من اجمالى الطاقة الكهربائية المباعة عام ١٩٢٥ الى ٦٠٤٪ من الاجمالى عام ١٩٢٩ . وترجع الزيادة فى استخدام الطاقة الكهربائية فى قطاع الصناعة خلال هذه الفترة الى التوسيع فى نقل التكنولوجيا وتشجيع الصناعة المصرية التى تتميز بالكتافة فى استخدام الطاقة الكهربائية مثل مجمع الالومينيوم بنجع حمادى وصانع الاسمنت والاسمنت وصناعة الكيمايات . وعموماً فان قطاع الصناعة يمثل اهم مستهلك للطاقة فى مصر لصالح الانارة ثم المرافق العامة .

غير ان توزيع النشطة الاقتصادية ومستهلكه من طاقة لا يوجد الا على المستوى القوى السابق ذكره . وثل هذا التوزيع غير متوفر على المستوى الاقليمى مما يجعل من الصعب تكميل التحليل .

ب- نسبة المشتغلين في الصناعة : اوضحت دراسة نسبة المشتغلين في قطاعات النشاط الاقتصادي على المحافظات ^{تشمل} في القطاع الثانى في معظم المحافظات الريفية . ومن الضروري ان تستكمل هذه الدراسة بمؤشرات اخرى تمكن من تحديد مستوى التصنيع في المحافظات الاخرى . ومن بين هذه المؤشرات مؤشر نسبة المشتغلين في الصناعة ، ولاحظ ارتفاع هذه النسبة في كل من محافظات القاهرة والسكندرية والجيزة والقرينة لاارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الثانى ، وصفة خاصة ارتفاع نسبة المشتغلين في الصناعة التحويلية . وقد بلغت نسبة المشتغلين في الصناعة في هذه المحافظات ٣٢٨٪ ، ٢٥١٪ ، ٢٠٪ ، ٨٪ ، ٥٪ على التوالي وهو ما يتضح من الجدول رقم (٤) وبالخاص بتوزيع عدد المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي .

ج- نسبة الاجور الصناعية : يلاحظ ارتفاع الاجور الصناعية في محافظتي السكندرية والقاهرة وتليها محافظات دمياط والقليوبية والسويس والغربيه والجيزة حيث يبلغ متوسط

نصيب الغرد من الاجور الصناعية في هذه المحافظات ٣١٩ جنيه ، ٢٦٢ جنيه ، ٢٥ جنيه ،
٨٧ جنيه ، ١٨٦ جنيه ، ١٧٣ جنيه ، ١٧ جنيه على التوالي .

وتظهر هذه المقارنة ضعف النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي في غالبية المحافظات
الريفية ، وضعف الاجور الصناعية الموزعة من قبل المنشآت .

يعتبر تركز عوامل الانتاج – من حيث التحليل الاقتصادي – أحد العوامل الأساسية
للتربية . ويتبين مما سبق تركز النشاط الاقتصادي وخاصة الصناعي في كل من محافظتي القاهرة
والسكندرية مما ساعد على نموها وتقديرها ، ومن ناحية أخرى فقد افتقد باقي المحافظات
لمثل هذا التركز لعوامل الانتاج وصفة خاصة العمالة الصناعية فقد ها الكبير من العوامل
الأساسية للتربية مما ساعد على استمرار تخلفها النسبي ، وذلك تتضح الفوارق بين المحافظات
الحضرية بصفة عامة وبلقى المحافظات الريفية .

١-٣ الظواهر الاجتماعية :

يوجد العديد من المتغيرات والمؤشرات التي تعكس التفاوت بين المحافظات
من الناحية الاجتماعية من حيث الخدمات التي يحصلون عليها مثل الخدمات الصحية
والسكنية والتعليمية والاجتماعية . فيلاحظ عدم التناسب بين المحافظات في الحصول
على الخدمات الصحية (أسرة المستشفيات ، الأطباء ، المنشآت الملاجية ٠٠٠٠) أفسى
الحصول على الخدمات التعليمية (عدد المدرسین ، عدد المدارس ، عدد الفصول ٠٠٠٠)
أو في الحصول على الخدمات الاسكانية (عدد المساكن) اتصال المباني بالصرف الصحي ،
توافر مياه نقية للشرب ، اتصال المباني بالبياء والكهرباء ٠٠٠٠ .

١-٣-١ خدمات الاسكان والمرافق : تستأثر محافظة واحدة بأكثر من ٢٠٪ من الوحدات السكنية (بها ٤٥٪ من اجمالى الوحدات السكنية) بينما يوجد ١١ محافظة تتراوح نسب الوحدات السكنية بها ما بين ٤٪ و ١٪ وهيما يتضمن من الجدول رقم (٣) الخاص بالتوزيع التكرارى النسبى للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . والاضافة الى ما سبق نجد أن ٨٪ من الاسر فى محافظه القاهرة مزدوجة بمساكنها نقيه وتنازعوا على الكهرباء فى حين أن ٣٪ من اسر ريف الوجه القبلى و ٥٪ من اسر ريف الوجه البحري هى فقط المزدوجة بمساكنها نقيه . وهو ما يوضح عدم التناسب بين المحافظات فى الحصول على خدمات الاسكان والمرافق .

١-٣-٢ خدمات التعليم : من الملاحظ ايضا وجود تفاوت بين المحافظات فى الحصول على الخدمات التعليمية (تفاوت فى توزيع المدارس والفصول) ، فهناك ١٥ محافظة يقل نصيب كل منها عن ٥٪ من مدارس الجمهورية ، و ٨ محافظات يتراوح نصيب كل منها ما بين ٥٪ الى ١٠٪ من المدارس ، ومحافظة واحدة يتراوح نصيبها ٢٠٪ . ويتناهى توزيع الفصول المدرسية مع توزيع المدارس ، كما ترتفع نسبة التلاميذ فى ذات المحافظات فيوجد ١٧ محافظة يقل نصيب كل منها عن ٥٪ من مجموع تلاميذ الدولة ، ومحافظة واحدة يتراوح نصيبها ما بين ١٠٪ - ٢٠٪ من التلاميذ مما يوضح سوء توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات المختلفة .

١-٣-٣ خدمات الصحة : يوجد تفاوت ايضا بين المحافظات فى توزيع الخدمات الصحية ، وهذا يعكس توزيع المنشآت العلاجية والصحية وعدد الاسرة ، وعدد العاملين فى المجال الصحى ، فهناك ١٤ محافظة يقل نصيب كل منها عن ٥٪ من عدد المنشآت العلاجية والصحية بينما توجد ١٠ محافظات يتراوح نصيب كل منها بين ٥٪ - ١٠٪ . أما بالنسبة لعدد الاسرة فتوزعها اكتر تشتتا من توزيع المنشآت العلاجية ، فهناك ١٩ محافظة يقل نصيب كل منها عن ٥٪ من اجمالى عدد الاسرة .

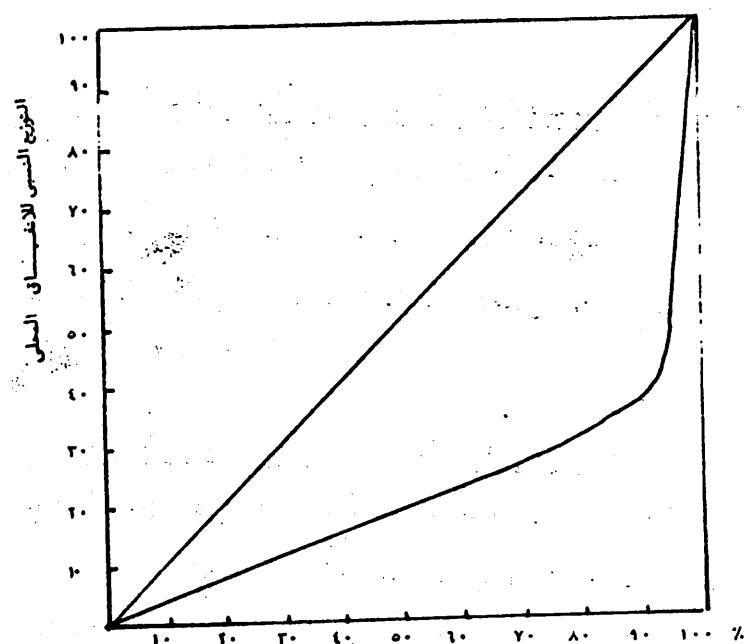
ا- ٣-٤ خدمات اجتماعية : ومن الطبيعي نتيجة للفارق الاقتصادية والاجتماعية السابقة بين المحافظات ان يؤثر ذلك على الخدمات الاجتماعية ، فيوجد محافظة واحدة يتراوح نصيبها من دور الحضانة ما بين ١٠-٢٠٪ ، في حين ان ١٥ محافظة يقل نصيب كل منها عن ٥٪

ا- ٤ ظواهر مالية :

تناقض المحافظات من حيث قد راتها المالية واحتياجاتها الانفاقية . فتوجد بعض المحافظات الغنية التي تتمتع بقدرات تمويلية عالية ، حيث يرتفع بها نصيب الفرد من الدخل ، وبالتالي تزداد فيها قيمة الاعوة الضريبية الممكن اخضاعها للضريبة وتزيد امكانياتها على اداء الخدمات المطلوبة منها ، وعلى النقيض توجد محافظات فقيرة الموارد تعجز عن توفير الحد الادنى اللازم من الخدمات . ونتيجة لما سبق تختلف عوائد عوامل الانتاج بينها مما يزيد من حركة انتقالها ويؤدى الى تقدم بعض المحافظات على حساب تأخر البعض الآخر .

ا- ٤-١ تفاوت النسبة المئوية من الانفاق المحلي : تناقض المحافظات في نصيبها من الانفاق المحلي فتستأثر القاهرة وحدها بنسبة ٢٧٪ من جملة النفقات المحلية بالدبلون وتتوزع النسبة الباقية على باقى المحافظات التي يتراوح نصيبها بين ٦٪ (بورسعيد) و٧٪ (الدقهلية) . وهو ما يتضح من التوزيع التكرارى للنفقات ^(١) . وظاهر التناقض فى انصبة المحافظات من الانفاق المحلي من منحني لورنزي لتوزيع الانفاق المحلي على المحافظات بالمقارنة بالسكان ، فنلاحظ انحراف توزيعات النفقات المحلية من الخط القطرى وميل المنحني الى التحدب دليلا على التركيز شكل رقم (٥) .

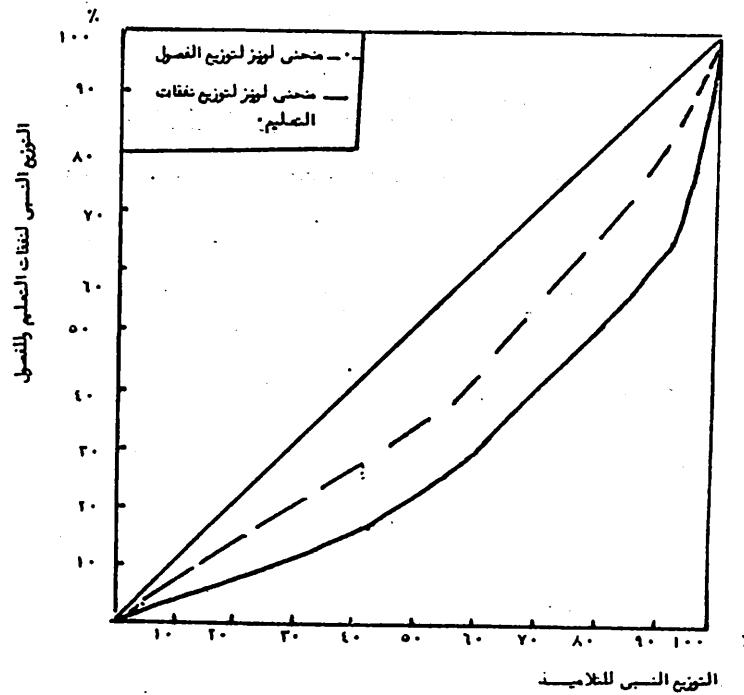
(١) عبد العزيز السوداني : " دور الاعانات المالية المركزية في تنسيق العلاقات المالية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية مع الاشارة الى تجربة الحكم المحلي في ١٩٨٢م . رسالة دكتوراه - جامعة الاسكندرية ١٩٨٢ ."



النوعي للسكن

شكل رقم (١٦)

محسن لوزير لزيادة نفقات التعليم والتصدير على التلاميذ



١ - اختلاف نسبة ماتخصصة كل محافظة للإنفاق على الخدمات التعليمية : تفاوت المحافظات في مقدار ماتخصصة كل منها من موارد للإنفاق على خدمات التعليم سنة ١٩٧٩ . فهناك سوء توزيع لنفقات التعليم على التلاميذ . وتوضح منحنيات لورنزي لتوزيع النفقات بالنسبة للتلاميذ مدى انحراف توزيع الإنفاق على خدمات التعليم والفصل عن الخط القطري ما يدل على التركز . شكل رقم (٦) .

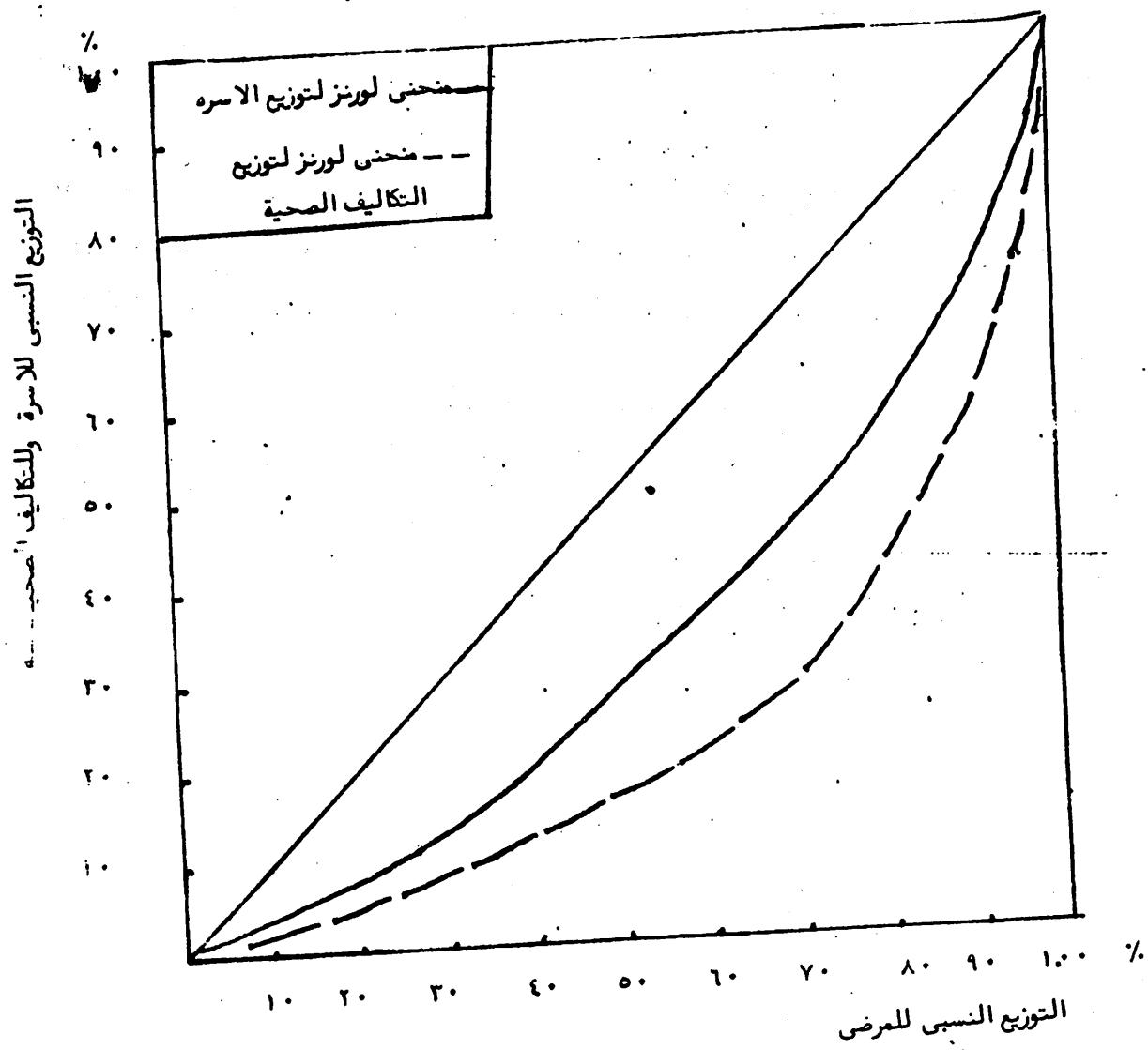
بـ - اختلاف نسبة ماتخصصة كل محافظة للإنفاق على الخدمات الصحية : تفاوت المحافظات أيضا ، في مقدار ماتخصصة للإنفاق على خدمات الصحة سنة ١٩٧٩ . فتخصص نصف المحافظات مابين ١٥-٢٠% من مواردها للإنفاق على الخدمات الصحية ، بينما تخصص ١٦ محافظة نسبة تتراوح بين ١٥-١٠% من مواردها ، ومحافظة واحدة تخصص نسبة أقل من ١٠% من مواردها للإنفاق على هذه الخدمات . (انظر جدول رقم ٣)
والخاص بالتوزيع التكراري النسبي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

ويوضح ايضا منحني لورنزي لتوزيع الخدمات والتکاليف الصحية اختلاف ماتخصصه كل محافظة للإنفاق على الخدمات الصحية . انظر الشكل رقم (٧) .

١-٤- تفاوت انصبة المحافظات من الاعانات : تفاوت المحافظات في تضييقها من صيد الاعانات المالية المركزية . فتحظى محافظة القاهرة بـ ٣٤% من جملة صيد الاعانات تليها الدقهلية بنسبة ٢٧% بينما تحصل محافظتي السويس والقليوبية على اقل نسبة من الاعانات (١%) ، وتتفاوت حصة باقى المحافظات . (١)

شكل رقم (٧)

متحنى لورنر لتوزيع الخدمات والتكاليف الصحية



اظهر لنا الفصل السابق الخصائص التي تميز كل محافظة ، من خلال دراسة مجموعة الظواهر والمتغيرات الديمografية (كافية السكان - التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف - التوزيع النسبي للسكان) والمتغيرات الاقتصادية (طبيعة الأنشطة الاقتصادية - التوزيع النسبي للمستفيدين للمنشآت ، وللأجور وللدخل ، ونوع القطاع الصناعي) والمتغيرات الاجتماعية (خدمات الإسكان والمرافق والتعليم والصحة) والمتغيرات المالية . وقد تم تمثيل هذه المتغيرات المعبورة عن خصائص المحافظات في الجدول رقم (١٢م) يمكن الاعتماد عليها كمؤشرات اقتصادية واجتماعية ومالية لمعرفة التفاوتات بين المحافظات وقياسها .

ويبحث الفصل الثاني في الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الخصائص والذى يوجد التفاوتات ، كما يبحث في المظاهر المصاحبة لهذه التفاوتات .

الفصل الثاني

٢- أسباب وظاهر التفاوتات الأقلية

١- أسباب التفاوت الأقلبي :-

الأسباب التي أدت إلى هذا التفاوت ترجع إلى تمنع بعض المحافظات ببعض المزايا التوطنية (موقع متميز ، توفر مادة خام ٠٠٠٠) مما مكنتها من زيادة تأثيرها على المناطق التي حولها ، وكان أيضاً للوضع الجغرافي والهيكل الديمغرافي والبعد التاريخي والخلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية دوراً رئيسياً في زيادة الفوارق بين المحافظات بالإضافة إلى أن عملية التنمية ذاتها أدت إلى اختلال قد رأت المحافظات على النمو . وفيما يلى سُرُّ لا هم أسباب التفاوت الأقلبي .

١-١ تمنع بعض المحافظات المصرية بعده من الميزات التوطنية مما يجعلها تفتقر ميولاتها في الاهمية . اذ يتميز بعضها بأنه يقع على ضفاف نهر النيل ، أو على ساحل بحر (الاسكندرية ، بورسعيد) ، او على ممرات مائية (الاسمااعيلية والسويس) ، أو في ملتقى طرق (شبين الكوم ، طنطا ، كفر الزيات) أو به نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري (المحلة الكبرى وكفر الزيات) ، أو شتهر بكفاءة خاصة في خدمة معينة كالتعليم (أسيوط) أو السياحة (أسوان) . وقد مكنت هذه المزايا التوطنية النسبية ، التي تمتلك بها بعض المحافظات المصرية ، من زيادة تأثيرها على المناطق المحيطة بها وعلى جذب السكان والأنشطة .

١-٢ البعد التاريخي : ساعد على مثل هذا التفاوت أيضاً البعد التاريخي لبعض المحافظات مما جعلها مركزاً للحضارة ومركزاً لجذب السكان (أسوان ، الاسكندرية القاهرة ، أسيوط) .

٣-١-٢ الهيكل الديمغرافي وسو توقيع السكان : يعتبر الهيكل الديمغرافي من أسباب التفاوت بين المحافظات ، فنتيجة لارتفاع نسبة سكان الحضر ومعدلات نموها الناتجة في جزء كبير منها عن الزيادة الطبيعية للسكان وعن الهجرة حدث سوء توزيع للسكان بين المحافظات . مما كان له الأثر الكبير في حدوث تفاوتات بينها . فقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من ١٩٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٤٣٪^(١) سنة ١٩٦٦ نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر وتركزها في عدد محدود من المحافظات الحضرية وخاصة القاهرة والسكندرية التي تستأثر كل منها بـ ١٤٪ ، ٦٪ على التوالي من إجمالي السكان سنة ١٩٦٦ . وقد نمت هذه المناطق الحضرية بمعدل سنوي ٢٪ ، في حين نمت المناطق الريفية بمعدل ٤٪ خلال سنة ١٩٦٦ مقابل معدل نمو سنوي ٣٪ للسكان خلال نفس الفترة .^(٢)

٣-١-٣ التقسيم الإداري : لعب التقسيم الإداري في مصر دوراً في زيادة الفجوة بين المناطق المختلفة إذ أنه دائم التغيير نتيجة التغيرات المستمرة في الظروف السياسية مما أدى إلى التذبذب في عدد السكان في كل محافظة من فترة لأخرى . وقد نتج عن هذه التغيرات في التقسيم الإداري تكوين عدد من المراكز الحضرية الجديدة وزيادة أعداد البعض الآخر نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من سكان الريف وأتجاههم لسكنى الحضر .

٣-١-٤ اختلال معدلات نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية : وقد كان لهذا الاختلال دوراً رئيسياً في زيادة الفوارق بين المحافظات . فقد تميزت بعض المحافظات الحضرية بتركز الأنشطة (وخاصة الصناعية) والسكان بها وما رفعته من معدل النمو وارتفاع الانتاجية ، وهذا يخالف الحال في المحافظات الريفية فهي ذات نمط

(١) الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ، السكان والتنمية في مصر ١٩٧٨ ، ص ١٣١

(٢) الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان ١٩٧٦

زراعي، وتعانى بالتالى من تذبذب الانتاج بانخفاض الانتاجيه، وعدم ثبات الدخول . وقد أدت عوامل الجذب الموجودة فى المحافظات الحضرية وعوامل الطرد فى المحافظات الريفية الى الهجرة من الثانية الى الاولى وزيادة الفوارق . كما ترجع ايضا هذه الاختلالات الى عملية التنمية ذاتها ، فقد ادت الى اختلال قد رأت المحافظات على النمو نتيجة عدم توازن مجهودات التنمية في اجزاء الحيز المكاني . وذلك راجع لان الدولة ، في محاولتها للتنمية قامت بتركيز وتكتيف مجهودات التنمية في عدد محدود من المحافظات من اجل تحقيق معدل مرتفع من الفعالية . ونتج عن ذلك اعاقة قد رأت بعض المحافظات على النمو وتأخرها بالمقارنة بمحافظات اخرى ، مما زاد من الفوارق .

٦-١-٦ العمليات التخطيطية : انتهت الدولة سياسة التخطيط الشامل من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومن اجل تقليل الفوارق بين المحافظات ^(١) ، غير ان العمليات التخطيطية المتتالية زادت من حدة الفوارق . فقد عملت الخطط المختلفة على ترسيز الاستثمارات في عدد من المحافظات (القاهرة ، الاسكندرية ، أسوان) ^(٢) في الخطة الخمسية الاولى وفي القاهرة والاسكندرية وبصمة خاصة في باقى الخطط السنوية والخمسية التالية . فقد استأثرت محافظات القاهرة والاسكندرية

(١) كان من بين أهداف الخطة الخمسية الاولى تقليل الفوارق بين المحافظات وان لم تتمكن من تحقيق ذلك . فقد ورد في مقدمة الخطة الخمسية ما يلى :-

"الخطة المثلثى هي الخطة التي يكون توزيع خيراتها على سائر انحاء البلاد متسبباً بقدر الامكان مع حالة كل اقليم من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية بحيث ينال المواطن أو المواطن الا سوا حظا اكبر مما ينال المواطن او المواطن الاحسن حظا . . ." وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الاولى ، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، توزيع المشروعات على المحافظات يوليـه ١٩٦٥-١٩٦٠ ص ٢ .

(٢) يرجع ارتفاع النصيب النسبي لمحافظة أسوان من الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى إلى ادراج الاستثمارات الخاصة بانشاء مشروع السد العالى ضمن استثمارات المحافظة وقد كان من الافضل فصله واضافته الى الاستثمارات المركزية والغير موزعة ، لانه مشروع قومى يخدم كل الاقتصاد .

واسطان بـ ٤٤٪ من اجمالي الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى^(١) ففي الخطة الخمسية ١٩٨٢-١٩٧٨ استمرت محافظة القاهرة والاسكندرية في ميسي استحواذ اكبر نسبة من الاستثمارات (٣٣٪). أى أن توزيع الاستثمارات اتسم بعدم التوازن والتركيز في عدد محدود من المحافظات الحضرية التي تتمتع بعدد من المزايا وذلك رغبة في تحقيق أعلى عائد مما زاد من قدرة جذبها ومن قوة طرد المحافظات الريفية.

٢- مظاهر التفاوت الاقليمي

يمكن الاستدلال على التفاوت الاقليمي من مجموعة المظاهر التي تصاحب نتائج للمميزات التي تتمتع بها المحافظات المتقدمة - والسابق شرحها - فقد تركيز السكان والأنشطة بها ، وادى هذا التركيز الشديد الى ظهور الضياعات الاقتصادية وتحولت هذه المحافظات الى مراكز استقطاب تستقطب التنمية (وهو أول مظاهر من مظاهر التفاوت) وتسلط على باقي اجزاء الخير (المظهر الثاني) وتنمو على حساب تدهور المناطق التي حولها . كما ان اختلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أدى الى تفاقم تيارات الهجرة من حيث الكم والاتجاه (المظهر الثالث) والتي ادت بدورها الى تضخم المدن الكبرى (المظهر الرابع) .

(٢)

٢-١ استقطاب المراكز الحضرية للتنمية : تركيز الانتاج والسكان في بعض المحافظات الحضرية نتيجة لما تتمتع به من مزايا توطينية مما استتبع جذب المزيد من العمالة والأنشطة للأفاده من غورات التجمع ومن المغورات الخارجية ومن

(١) وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الاولى : مرجع سابق ذكره

(٢) وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية ١٩٨٢-١٩٧٨

(٣) الاستقطاب Polarization هو مجموعة من الظواهر التي تنشأ في منطقة معينة تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وادارية بشكل يكسبها خاصتي الجذب والتاثير في المناطق المحيطة بها بحيث تجعلها تتجه اليها داعما . وتعانى مثل هذه المنطقة من تركيز وتكد من النشاطة وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وادارية فسي كل من مركز الاستقطاب وفي المناطق المحيطة به .

محمد الكردى : " النمو الحضري " دار المعارف القاهرة ١٩٢٢ .

الخدمات والهيكل الاساسية . وقد أدى ذلك الى نشوء هذه المحافظات بمعدلات مرتفعة بالمقارنة بالمحافظات الأخرى التي هاجر منها السكان والعمال وأمواله ، وبالتالي حرمت من عناصر نوها . وقد نجم عن ذلك استقطاب تلك المحافظات الحضرية للسكان والأنشطة والتنمية وتكون مراكز استقطاب . يوجد عدد من المتغيرات ساعدت على تكوين هذه المراكز الاستقطابية في مصر مثل الجذور التاريخية لهذه المناطق ، والهيكل الديمغرافي فيها ، ووضعها الجغرافي وتقسيمها الاداري . تمثل كل من القاهرة والسكندرية - اكبر المراكز الحضرية - قمة الاستقطاب في ضوء ما سبق ويستدل على هذه الظاهرة في المراكز الكبرى من التركيز الشديد للسكان ~~والتكدس~~ الضخم للأنشطة بها .^(١)

ومن الشروط الازمة للاستقطاب وجود نمو حضري غير متوازن بين اجزاء الدولة ، وتشع المنطقه المستقطبة بخاصتي الجذب والتاثير . كما ان عوامل نشأة هذا الاستقطاب تتصل في وجود ميزة توطينية لمنطقة والقرب من مراكز الطرد السكاني ووجود سوق واسعة توفر الخدمات والهيكل الاساسية ، واخيراً توطن مجموعة من النشاطات تكون محركاً لحركة السكان .

وتتركز العوامل السابقة المسيبة للاستقطاب على قاعدة اساسية يتحدد محورها في الوظائف التي يؤديها المركز بحيث انه اذا حدث خلل او عدم انتظام في تأدية هذه الوظائف ظهر الاستقطاب ، أى أن العامل الاساس في نشوئه هو وجود خلل في قيام المركز الحضري في جذب السكان وفي توطن النشاطات ،اما الوظيفة التوزيعية فتتمثل فيما يقوم بانتاجه من سلع وخدمات وتوزيعها .

(١) علاء الدين الحكيم : "اقطاب النمو ك استراتيجية للتنمية الاقليمية في مصر" رساله دكتوراه . جامعة القاهرة ١٩٨٥ . ص ١٢٦

٢-٢ تسلط (١) المرکز الحضري على الهيكل الحضري: اتخذت الدولة من التخطيط اسلوباً للتنمية . غير ان الخطط المختلفة عملت على تركيز الاستثمارات في عدد محدود من المحافظات ، مما أدى الى نموها وتقدمها وتسلطها على حساب تدھور المحافظات الأخرى التي حرمت من عوامل نموها والتمثلة في الاستثمارات التي وجهت الى مناطق أخرى وفي الفئة النشطة من السكان التي هاجرت الى الحضر وفي الأنشطة التي توطنت ايضاً في الحضر حيث الخدمات والوفورات والمناخ الملائم .

يمكن قياس التسلط باستخدام قاعدة الترتيب وفقاً للحجم

(٢) Distribution Rule

وفقاً لهذه القاعدة يتم ترتيب المدن تنازلياً حسب أحجامها وهي تفترض وجود نوع من التوازن في الهيكل الحضري والانتظام في الترتيب بحيث يكون عدد السكان في الرتبة (٢) على سبيل المثال هو نصف عدد سكان المدينة الأولى وعدد السكان في الرتبة (٣) هو ثلث عدد سكان المدينة الأولى وهكذا أي أن يكون عدد سكان المدينة الأولى مساواً لضعف سكان المدينة الثانية ثلاثة أمثال سكان المدينة الثالثة .

(١) التسلط Primacy هو سيطرة مركز حضري واحد أو اثنين على مجموعة من المدن ، بحيث لا يوجد نظام متوازن لتدرج المدن (نقص في المدن متوسطة الحجم) .

B. Berry: "City Size Distributions and Economic Development" Economic Development and Cultural Change, Vol. 9 No. 4, 1961 pp. 571-588. (٢)

C. Backman: "City Hierarchies and the Distribution of City Size." Economic Development and Cultural Change. Vol. 6 April 1958.

M. Jefferson,: "The law of the Primate City" The geographical Review Vol. 29 PP. 226-232.

وتطبيق هذه القاعدة على النظام التدريجي لمدن مصر يتضح الاختلال بين المدينة التي تحتل الترتيب الاول وباقي الهيكل الحضري . وقد احتلت القاهرة المرتبة الاولى طوال الفترة الماضية وكانت الفجوة بينها وبين باقي المدن في ازدياد مستمر . كذلك زادت الفجوة بين المدينة ذات المرتبة الثانية - وهي الاسكندرية - وباقي المدن التي تليها في الترتيب . وذلك اصبح النمط الحضري يخضع لنمط جديد هو سيطرة المدينة الكبيرة على الحياة الحضرية وهو ما يطلق عليه نمط سيادة وحدة حضرية

Pattern of City

Four city Index

يُقاس أيضًا التسلط وفقاً لمقاييس المدن الأربع

Primate

وهو عبارة عن نسبة سكان المدينة الاولى الى مجموع سكان الثلاث مدن التالية وكلما تجاوزت قيمة المقياس الواحد الصحيح ، كان ذلك مؤشرًا على سيطرة المدينة الكبيرة على الهيكل الحضري . وتطبيق هذا المقياس على مدينة القاهرة والاسكندرية يتضح سيطرتها على توزيع سكان المدن في مصر . غير أن حالة التسلط هذه ليست حالة دائمة ولكنها تتغير بتغير مراحل التنمية الاقتصادية . فهي تزيد مع تجمع الوظائف الادارية والاقتصادية وتقل مع تشتتها على الدولة .

كما يمكن ايضا الاستعانة بالرسم البياني لاثبات تسلط المدن الكبرى (٢) بحيث يتم تشيل التوزيع التراكمي النسبي للسكان في فئات الحجم المختلفة على المحور الرأسى وفئات احجام المدن على المحور الافقى . واذا اتبع توزيع احجام المدن التوزيع الطبيعي سيأخذ المنحنى شكل خط مستقيم . اما في حالة وجود تسلط فانه يلاحظ وجود فجوة في المنحنى عند فئة من فئات احجام المدن (ما يدل على وجود نقص في المدن متوسطة الحجم) وللبيها ارتفاع مفاجئ في الفئة التي تضم المدينة (او المدينتين) المسيطرتين (٣) .

(١) M. Richardson: "City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries" World Bank Staff working paper No. 252 April 1977.

(٢) B. Berry: Op. Cit. PP. 575-578.

(٣) علا سليمان الحكيم : مرجع سابق ذكره ص ٦٨ - ٦٩

وتفتح ما سبق ان التنمية - خلال فترات التصنيع - كانت غير متوازنة جغرافياً مما أدى الى ظهور ازدواجهة الاقتصاد التي تتميز بوجود تفاوت بين المدينة الرئيسية والاطراف والتي ادت الى تسلط المدن الكبرى على الهيكل الحضري^(١).

٢-٣ تفاوت تيارات الهجرة الداخلية : تميزت فترات التحضر بازدهار حركة التصنيع، فقد اتضحت وجود ارتباط قوي بينها ، وكان من الضروري لنجاح عملية التنمية ايجاد نوع من التوازن بين عملية التنمية الحضرية وعملية التنمية الصناعية ، غير أن مصراً عانى من خلل في التوازن بين التصنيع والتحضر . فقد توطنت الصناعة في بعض المدن الكبرى نتيجة لتشعّبها ببعض المزايا مما اوجد فرص عمل جديدة في انشطة انتاجية وشجع ذلك على جذب مزيد من الانتاجية والسكان من الريف أى انه حدثت هجرة غير منتظمة من الريف الى الحضر . الا أن هذه الهجرة لم تتم فقط بسبب عامل الجذب الموجود في المدينة ولكن ايضاً بسبب عامل الطرد^(٢) الموجود في الريف المصرى والمتمثلة اساساً في ضيق فرص العمل والاستثمار وعدم ثبات الدخل وانخفاض مستوى المعيشة ونقص الخدمات . ونتيجة للعوامل السابقة يهاجر الشباب وال المتعلمين والفتاة النشطة من السكان الى المدن تاركين جانب السكان الاقل ديناميكية ونشاطاً في الريف ، مما يعني نقص في امكانيات

(١) يزداد تسلط المدن الكبرى على الهيكل الحضري بعد صولها الى حجم معين نتيجة ظهور الضياعات الاقتصادية . وهذا يقتضي من الدولة التدخل من اجل اتهماج استراتيجية نشر الاستثمارات بدلاً من تركيزها وهذه الظاهرة يطلق عليهم Polarization Reversal وقد اتبعت هذه الاستراتيجية عدد من الدول المتقدمة وبغض النظر عن التنمية مثل البرازيل وكوريا .

H. Richardson Op. Cit.

(٢) يرى البعض ان عامل الطرد هي التي ادت الى هجرة السكان وليس عامل الجذب محمد حسن فرج النور "مشكلات التخطيط الاقليمي في اقطار العالم العربي" محمد التخطيط القوى "مفهوم مشكلات وأساليب التخطيط طوير السدى للعالم العربي" الجزء الثالث القاهرة ١٩٧٨ ص ٣

الريف على النمو وزيادة تخلفه النسبي وتقدم المناطق التي هاجر اليها
العمال . (١)

٤-٢-٤ تضخم المدن الكبرى : تركت الهجرة من الريف الى الحضر في عدد محدود
من المدن الكبرى مما أدى الى تضخمها . وتعتبر الهجرة احد العوامل التي
ادت الى زيادة عدد سكان الحضر والى انخفاض عدد سكان الريف (بالاضافة
إلى العوامل الأخرى : الزيادة الطبيعية للسكان وإعادة تصنيف الوحدات الادارية
بين الريف والحضر والتغيرات في الحدود) . وهذا التضخم لم يكن ليحدث
لو توزع السكان بالتساوي على المناطق المختلفة .

٤-٢-٥ التحضر الزائد : زيادة السكان وتركهم overurbanization
المستمر في عدد محدود من المدن ، نتيجة الهجرة ، ادى الى عديد من المشاكل
لعدم توافر الامكانيات لمقابلة هذه الزيادة ولا انخفاض كفاية الخدمات المقدمة لهم .
أى أن الخطورة من عملية الهجرة السابقة الفير منظمة والمركزة هو عدم وجود
الميكل الحضري للمدن المصرية الى مرحلة من التنمية تسمح له باستيعاب هذه
الاعداد من السكان .

واستخدم عامل الارتباط بين مؤشر التحضر ومؤشر التصنيع لتحديد
التحضر الزائد لمصر كما وصفت العلاقة السابقة في صورة منحنى انحدار لعدد من
الدول واظهر أن موقع مصر يبعد معنويًا عن المنحنى واستنتج من ذلك أن مصر
تعانى من ظاهرة التحضر الزائد . (٢)

(١) يتضح مما سبق أنه من الصعب الجزم اذا ما كانت الهجرة الداخلية هي سبب ام ظهور
من اسباب ظاهر التفاوتات الإقليمية فهي سبب وظاهر في نفس الوقت .

(٢) K. Davis & H. Golden: "Urbanization and Development in Pre-Industrial Areas" in Har (ed.) Readings on Population. New Jersey, Prentice Hall 1968. P. 50.

عبد الفتاح ناصف "التوزيم السكاني في جمهورية مصر العربية" محمد التخطيط القومي
ورقة عمل رقم (٢١) ، نوفمبر ١٩٨١ . ص ٣

والتحليل السابق افترض وجود نوع من الانتظام ي شأن الهرم الخاص بحجم المدن غير أن هذا الانتظام غير موجود في حالة المدن المصرية مما يضعف من قوة الاداء التحليلية المستخدمة لتحديد التحضر الزائد .

ما سبق يتضح أسباب وظاهر مشكلة التفاوت بين المحافظات حيث تتمثل مظاهر المشكلة في تسلط المحافظات الحضرية على الهيكل الحضري واستقطابها للتنمية والسكان وتتمثل أيضا في التحضر الزائد بها وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر وتضخم المدن الكبرى . وتجسد أسباب التفاوت في تسع المحافظات بعده من الميزات التوطينية واختلاف توزيع السكان والتغير المستمر في التقسيم الإداري وطبيعة العمليات التخطيطية واختلاف نمو الرياسائل الاقتصادية والاجتماعية وحالة المحافظات الريفية وهي المحافظات الطرفة للسكان .

ونخلص من الفصل السابق إلى أن الدولة في محاولتها للتنمية قامت بتكييف الجهد في عدد من المحافظات الحضرية (القاهرة والسكندرية) وذلك نتيجة محدودية الموارد ورغبة في تحقيق أعلى عائد . وقد ركزت الدولة الاستثمارات في الخطط المختلفة في كل من القاهرة والسكندرية - مما زاد من قوى جذب هذه المحافظات المتقدمة نسبيا وزاد من قوى طرد المحافظات الريفية (التي تعانى اصلا من كثافة سكانية مرتفعة وانخفاض في الدخل ونقص في الخدمات) . مما أدى إلى تركز النشطة الصناعية في المحافظات الحضرية المتقدمة وقد تطلب ذلك استقدام عماله لمواجهة الزيادة في الطلب نتيجة التوسيع الصناعي مما أدى إلى الهجرة المستمرة من المحافظات الريفية إلى المحافظات الحضرية بحثا عن ظروف عمل أفضل واجر أعلى ونتج عن ذلك اختلال هيكل توزيع العمالة والاستثمارات وكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المحافظات ، وتبع ذلك نمو المحافظات الحضرية بمعدلات مرتفعة واستمرا تختلف المحافظات الريفية مما ترتب عليه زيادة هذه التفاوتات بينهما .

وقد ساهمت الهجرة وتركز السكان والأنشطة في كل من القاهرة والسكنى بـ
بالإضافة إلى طبيعة العمليات التخطيطية التي تسلط هاتان المحافظتان الحضريةان
على باقي الهيكل الحضري ، وعلى نموهما على حساب المحافظات الريفية المتخلفة
عن طريق حرمانها من عناصر نموها (العطالة المدورة ، الانشطة ، الاستثمارات). كنتيجة
لاستقطاب المحافظات الحضرية للتنمية مما ترتب عليه عديد من الآثار الضارة داخلها
وفي المحافظات الريفية .

وهناك العديد من المقاييس التي تسمح من قياس درجة التفاوت السابق اياضاحها
من خلال معرفة اسبابها وظاهرها المختلفة . وهو ما يحاط الفصل التالي اياضاحها
من خلال استعراض لاكثر من طريق لقياس هذه التفاوتات بين المحافظات .

الفصل الثالث

٢- طرق قياس التفاوتات^(١)

أوضح من الجزء السابق - والذى اعتمد على التحليل الاحصائى - وجود فوارق بين المحافظات . فتحليل البيانات الخاصة بالكافة السكانية وتوزيع السكان ذوى النشاط الاقتصادى والرقم القياسي للاجر والدخل اظهرت الفوارق فى مستويات التنمية لكل محافظة . غير أن هذه التحليلات لم تعط سوى مؤشرات جزئية واختبارات نسبية لبعض ظواهر النشاط الاقتصادى للدول وقد اظهرت الاختلافات الاساسية فى الدخل وفي طبيعة الانشطة الاقتصادية والديمografie .

غير انه لا يجب تصرفهم التفاوتاً بين المحافظات بالمعنى الاستاتيكي وهى التفاوتات بين المؤشرات الاحصائية فقط ، ولكن يجب النظر اليها بالنسبة لظواهر النمو والاقتصادى . وفي هذه الحالة يقصد بالتفاوتاً ليس فقط عدم التساوى في التنمية الاقتصادية بين المحافظات ولكن ايضاً عدم التساوى في معدلات النمو .

لذلك نبدأ في هذا الفصل قياس التفاوتاً بين المحافظات وتطورها عبر فترة زمنية ثم شرح الفوارق في معدلات النمو واخيراً توضيح العوامل المسيبة او المسئولة عن هذه الفوارق .

يمكن باستخدام مجموعة الظواهر الاقتصادية والديمografie والخدمة والمالية الموزعه على المحافظات المستخدمة من قبل الحصول على اكتر من واحد وعشرون متغيراً تكون بمثابة

(١) ساهم كثير من العلماء والمتخصصين في ايجاد طرق للقياس وقد ما العديد من الاساليب التحليلية لقياس التفاوتاً ولاختبار التساوى بين المحافظات .

- W. Isard: "Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science" MIT Press U.S.A. 1960 .

- J. Williamson : "Regional Inequality and the process of National Development Economic Development and cultural change", Vol. 13, July 1965 .

- A. Kuklinski, J. Zurkourki: "The problems of Reducing Disparities in spatial structure of Industry in Poland". Warsaw, 1968 .

مُؤشرات تعكس الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والديمografية للمحافظات جدول رقم (١٢م) .
ويعتمد عليها في اجراء الحسابات الخاصة بالفارق.

variance Coefficient

٣-١٠ تحليل التباين ومعامل الاختلاف

تم اجراء تحليل تباين بين المحافظات والاقاليم (على سبيل المقارنة فقط) استناداً الى المتغيرات التي تعبّر عن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والمالية في المحافظات (جدول رقم ١٢م) وفي الأقاليم (جدول رقم ١٣) وأظهرت نتائج تحليل التباين معنويتها بالنسبة للمحافظات ^(١)، غير أن اختبار F كان غير معنوي في حالة الأقاليم وهو ما يمكن تفسيره با ان التفاوتات بين المحافظات لا تظهر بصورتها الواضحة على مستوى الأقاليم حيث تستعرض كثيرة من المظاهر السالبة في احدى المحافظات بالظهور الايجابية في محافظة اخرى مما يظهر صورة اود رجة من التوازن الشكلي ولكنها ليس توازن فعلي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.

وتعود النتائج السابقة تحليل معامل الاختلاف حيث توضح اختبارات F معنوية النتائج فيما يتعلق بالمتغيرات الموزعة على المحافظات بمعنى أن هناك فرقاً بين المحافظات المختلفة غير أن نتائج اختبارات F كانت غير معنوية بالنسبة للأقاليم لأنها كما سبق ان ذكرنا الفوارق لا تظهر بصورتها الواضحة على مستوى الأقاليم للاسباب السابق ذكرها.

٣-٢ ترتيب المحافظات :

يتم ترتيب المحافظات وفقاً للمؤشرات والمتغيرات الواردة بالجدول رقم (١٢) وهي محاولة اولية لمعرفة مواطن الضعف والقوة في كل محافظة، بعض هذه المتغيرات يعكس المستوى العام لها سنة ١٩٦٦ والبعض الآخر يعكس الاتجاه العام لها خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ أي معدلات نموها (معدل نمو المشغولين في الصناعة ، معدل نمو الناتج الصناعي ، (١) ويؤكد صحة التحليل السابق النتائج التي صل اليها اكثير من الباحثين في هذا المجال ، في احدى الدراسات استخدم مؤشر الدخل الفردى الاقليمي المرجع بالسكان لمعرفة التباين بين الأقاليم . وقد اظهرت النتائج وجود تباين .
سيد عبد العصود ، السيد محمد كيلاني : مرجع سابق ذكره ص ٦٦-٦٩

معدل نمو الاجر ، معدل نمو السكان ، معدل المهاجرة) . وقد استخدمت بيانات ١٩٦١ لانها تعتبر البيانات الاخيرة الصادرة على مستوى المحافظات .

وقد تم ترتيب المحافظات وفقا لكل متغير ، بحيث ان المحافظة التي تظهر ظرفا موجها بالنسبة لأحد المتغيرات فانها تأخذ الرقم (١) ، ويوضع الرقم (٢٥) للمحافظة ذات التخلف النسبي فيما يتعلق بهذا المتغير ^(١) اما المتغير الذي يظهر ظرفا سالبا او تأخرا فان ترتيب المحافظات يكون على أساس وضع الرقم (١) للمحافظة ذات النسبة الأقل منه والرقم (٢٥) للمحافظة ذات النسبة الاكبر فيما يتعلق بهذا المتغير . بحيث يكون نظام الترتيب ان اكثر المحافظات تقدما ونموا هي التي تبدأ بالرقم (١) واكثرها تخلفا تأخذ الرقم (٢٥) بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الواردة بالجدول . يمكن اعتبار أن المحافظات التي تحصل على الترتيب من (١١) الى (٢٥) تعانى من التخلف النسبي فيما يتعلق بهذا المتغير .

للحصول على الترتيب النهائي للمحافظات يتم تجميع كل النقط بالنسبة للمتغيرات المختلفة . وتعتبر المحافظة الاكثر تقدما هي التي تحصل على أقل قدر من النقط ، والمحافظة الاكثر تخلفا هي التي تحصل على اكبر عدد من النقط بالنسبة لكل المتغيرات . وهو ما يتضح من الجدول رقم (١٤) .

تحتل محافظة القاهرة المركز الاول في الترتيب النهائي تليها محافظة الاسكندرية ثم محافظة الجيزة وتستمع هذه المحافظات وفقا لهذا الترتيب باحسن مستوى اقتصادي واجتماعي بالمقارنة بالمحافظات الأخرى .

H. Thompson, S. Sufrin : "Toward a geography of Economic Health: The case of New York State in J. Friedman and W. Alonso(eds)" ^(١)
Regional Development and Planning" Massachussets, 1969
PP. 187 - 206 .

اما محافظات سوهاج ، مطروح ، سيناء ، فهي اخر المحافظات ترتيباً حيث احتلت هذه المحافظات المركز (٢٤٥٠٢٤٦٣) على التوالي) مما يعكس تدهور المستويات الاقتصادية والاجتماعية بها .

يجب أن يُؤخذ الترتيب السابق للمحافظات بقدر من الحذر لأن التغيرات التي تم على أساسها الترتيب لا تمثل المستوى العام لهذه المحافظات خلال سنة ١٩٢٦ فقد تضمنت البيانات معدلات نمو بعض التغيرات خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٦٦ (السكان ، الاجر ، الانتاج ، عدد المشتغلين في الصناعة ، الهجرة) بالإضافة إلى مستوى عام للتغيرات الأخرى سنة ١٩٢٦ .

وتترتيب المحافظات وفقاً لمعدلات النمو ومستوى التغيرات التي أدى إلى احتلال محافظة الفيوم (على سبيل المثال) المركز الأول فيما يتعلق بتغيير معدل نمو المشتغلين في الصناعة التحويلية لا يتتفاعل هذا المعدل بها ، في حين تاحتل المركز ١٣ في الترتيب النهائي مع ملاحظة أن نسبة المشتغلين في الصناعة في هذه المحافظة كان منخفضها نسبياً في سنة ١٩٢٦ . ويرجع ذلك أساساً إلى أن عدد المشتغلين سنة ١٩٦٦ في محافظة الفيوم كان متخفضاً جداً بالمقارنة بمستوى هذا التغير سنة ٢٦ مما أدى إلى احتلال محافظة الفيوم المركز الأول من حيث ارتفاع معدل نمو المشتغلين بالصناعة على الرغم من انخفاض نصيب المحافظة النسبي من هذا التغير سنة ١٩٢٦ بالمقارنة بالمحافظات الأخرى .^(١)

ويدل المعدل المرتفع للنمو بها على تحسن الأوضاع الاقتصادية (خاصة فيما يتعلق بالعالة الصناعية أو أنه خلال هذه الفترة حدث نمواً سريعاً أدى إلى ارتفاع هذا المعدل) وان كان لا يزال دون المستوى المتوسط للدولة .

(١) وقد يرجع هذا الاختلاف في معدل نمو عدد المشتغلين إلى اختلاف تصنيف المشتغلين في الصناعات التحويلية في سنة ١٩٢٦ عن سنة ١٩٦٦ فقد تم استبعاد المشتغلين في الصيانة وتم ضمهم إلى الخدمات . كذلك كانت البيانات سنة ١٩٦٦ على أساس العينة مما أدى إلى بعض الاختلافات .

وتحصل ما يسبق بصورة اكتر تفصيلاً باعادة ترتيب المحافظات مرة ثانية وفقاً لمستوى التغيرات سنة ١٩٧٦ فقط فنجد ان محافظة القاهرة تحتل المركز الاول تليها الاسكندرية ثم الجيزة في حين تحتل الفيوم المركز رقم ٢٢ وينطبق ذات التحليل السابق على محافظات السويس وكفر الشيخ وورس العين واسوان الذي اختلف كثيراً ترتيبها في الحالتين المستوي العام سنة ١٩٧٦ مع معدلات النمو ١٩٦٦-١٩٧٦ ، والمستوى العام سنة ١٩٧٦ وهذه هي ما يظهر من الجدولين رقم (١٤) ورقم (١٥) الخاصين بترتيب المحافظات وفقاً للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يمكن الاعتماد على طريقة الترتيب السابقة كوسيلة تحليلية للدلالة على مسحى الفوارق الاقتصادية فهي تعطي فقط ترتيب المحافظات بالنسبة للتغيرات ، كما ان ليس لها أي دليل رياضي . ولذلك لا بد من ايجاد طريقة اخرى للتأكد من وجود التفاوت بين المحافظات .

٣- تطبيق اسلوب المكونات الاساسية على نمذج الانحدار

يمكن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل للدلالة على مدى التقدم والنمو الاقتصادي لكل محافظة وبالتالي معرفة الفوارق بين المحافظات المختلفة غير أن هذا التغير بمفرد لا يمكن بصورة واضحة مدى هذا النمو الذي هو نتيجة محصلة كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تؤثر عليه أي أن التغيرات السابقة تفسر مجتمعه الفوارق بين المحافظات ولذلك تقوم بتحليل الانحدار $y = f(x_1, \dots, x_{20})$ (الذى يعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل) على التغيرات $y = f(x_1, \dots, x_{20})$ (والتي تعبّر عن مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات) لمعرفة محددات الدخل والعلاقات بين التغيرات مما يسمح بتفسير الفوارق بين المحافظات التي تعبّر عن سلوكها هذه العلاقات بين التغيرات .

يعبر عن التغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في كل محافظة في مجموعه من الدول :

$$y = b_1 x_1 + b_2 x_2 + \dots + b_{20} x_{20}$$

بحيث يمكن صياغة النموذج التالي :

$$y_1 = b_{1,1} x_1 + b_{1,2} x_2 + \dots + b_{1,20} x_{20}$$

.

.

.

$$y_{25} = b_{25,1} x_1 + b_{25,2} x_2 + \dots + b_{25,20} x_{20}$$

حيث

y المتغير التابع ويعبر عن متوسط نصيب الفرد من الدخل

b_1, b_2, \dots, b_{20} معلمات الدالة

x_1, x_2, \dots, x_{20} المتغيرات المستقلة

وقد واجه الباحث عند اجراء هذا التحليل عدداً من المشاكل منها :-

١- وجود ارتباط بين بعض المتغيرات ، وفي هذه الحالة يصبح استخدام طريقة المربعات الصفرى لتقدير العاملات الخاصة بالمتغيرات غير دقيقة . (١)

(١) من أجل اجراء اي تحليل لابد من استقلال المتغيرات عن بعضها وهذا يتطلب عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات التفسيرية لذلك تم اجراء تحليل ارتباط بين المتغيرات واضحت صغرها لا ربطاً ارتفاع العامل . ويرى بعض العلماء انه اذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط تزيد من درجة هذا الارتباط مشكلة الا ربط او الامتداد الخطى المتعدد وقلل من صلاحية استخدام هذه المتغيرات

(١) ٢ - كبر عدد المتغيرات بالنسبة لعدد المشاهدات ، وتباعاً لذلك يتأثر اختبار المعنوية
فمن الصعب تقدير معاملات معنوية من الناحية الإحصائية .

وقد تم تطبيق أسلوب المكونات الأساسية على نموذج الانحدار للتغلب على مشكلة الارتباط بين المتغيرات المفسرة^(٢) . ويتيح هذا الأسلوب الإحصائي من أجل الحصول على مجموعة مستقلة من المتغيرات وذلك باستخراج مجموعة جديدة مستقلة من المتغيرات

حيث z_k حيث x_i من مجموعة المتغيرات الأصلية $i = 1, \dots, n$ و $K = 1, \dots, m$
(٣) وتسنی المتغيرات الجديدة بالمكونات الأساسية وهي نوال خطيبة في المتغيرات x_i . وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب على اعطاء وزان ترجيحية لهذه المتغيرات يتم على أساسها اختيار المكونات الأساسية المستقلة .

Principal Components

٣-١ خطوات القياس:-

١- تقييم المعاملات (loading) وهي الوزان a_{ki} التي يعتمد عليها في تحويل x_i إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة z_k
بحيث نحصل على الدوبل التالية :

$$z_1 = a_{11} x_1 + a_{12} x_2 + \dots + a_{1n} x_n$$

•
•
•

$$z_m = a_{m1} x_1 + a_{m2} x_2 + \dots + a_{mn} x_n$$

Y. Lankaskines: "Introduction à l'économétrie": Geneva Librairie Droz (٤)
1971 chap XII

A. Koutsyiannis: "theory of econometrics" Macmillan Press. London 1973 (٥)

pp. 414 - 426 .

M. Khorshid: "Principal component" Application to regression models
(A computer program). I.N.P. memo 1323 January 1982 PP.3-12 .

يستوعب المكون الاساسى z_1 الجزء الاقصى الممكن من اجمالى التغييرات.

ويستوعب المكون الثانى z_2 الحد الاقصى من التغييرات المتبقية . وهكذا بالنسبة لباقي المكونات z_m الى z_3

بــ اجراء بعض اختبارات المعنوية لتقديرات الا وزان (a_{ki})

لوازن $|0.3| > \pm$ تقبل القيمة

تعتبر معنوية فقط قيم الا وزان التي لها قيمة اكبر من $\pm 3\sigma$

جــ استخدام بعض المعايير لتقدير عدد المكونات الاساسية اى كم من التغييرات z_k سيتم الاحتفاظ به في التحليل

١ــ المكونات الاساسية z التي يكون بها $1-y$ تعتبر اساسية وتحفظها في التحليل .

٢ــ اختيار المكونات الاساسية المسئولة عن نسبة معينة من التغير .

في هذا المجال تم استخدام المعيار الثاني في اختيار المكونات الاساسية
بحيث تم اختيار المكونات الاساسية المسئولة عن ٨٠٪ من التغير . ومن التحليل نحصل على ثمانية مكونات اساسية مستقلة تماما كل منها عن الاخر ^(١)

دــ اجراء انحدار y (المتغير التابع) على المكونات الاساسية المختاره

$$y = y_1 z_1 + y_2 z_2 \dots \dots \dots$$

(١) وهو ما توضحه مصفوفة للارتباط بين هذه المكونات الاساسية بحيث نجد أن معامل الارتباط في طبقات بين هذه المكونات ضعيف جدا (يتراوح بين ٢٠٠٠٠٢ و ٦٠٠٠٠٦ ر) مما يدل على استقلال هذه المكونات عن بعضها البعض .

هـ - تقدير قيم \hat{a}_{ij} من قيم a_{ij} و γ_i بحيث يتم تحويل قيم \hat{a}_{ij} للحصول على المعاملات الخاصة بالنموذج الاصلى x . ويتم ارجاع \hat{z}_k مرة ثانية الى x_i وذلك باحلال قيم z_1, z_2, \dots, z_m في معادله المكون الاساسى.

النموذج الاصلى هو

$$y = b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + \dots + b_{20} x_{20}$$

نمدج المكونات الأساسية

$$y = y_1 z_1 + y_2 z_2 + y_3 z_3 + \dots + y_{20} z_{20}$$

يتم احلال قيم z_1, z_2, \dots, z_{20} في النمدج السابق

$$z_1 = a_{11} x_1 + \dots + a_{120} x_{20} \quad \text{حيث}$$

وذلك نحصل على النمدج التالي :

$$\begin{aligned} y &= (\gamma_1 a_{11} x_1 + \dots + a_{120} x_{20}) + (\gamma_2 (a_{21} x_1 + \dots + a_{2,20} x_{20}) + \\ &\quad + \dots + y_{20} (a_{20,1} x_p + \dots + a_{20,20} x_{20})) \\ &= (\gamma_1 a_{11} + \gamma_2 a_{12}) x_1 + (\dots) + (\gamma_1 a_{20,1} + \gamma_2 a_{20,2}) x_{20} \\ &= b_1 = y_1 a_{11} + y_2 a_{12} \\ &= b_2 = y_1 a_{21} + y_2 a_{22} \\ &\vdots \\ &= b_{20} = y_{20} a_{20,1} + y_2 \end{aligned}$$

و - بالتعويض نجد أن :

$$\begin{array}{lll}
 b_1 = -1.12 & b_8 = 0.3 & b_{15} = -1.6 \\
 b_2 = 17.9 & b_9 = 0.01 & b_{16} = -0.3 \\
 b_3 = -0.2 & b_{10} = 0.03 & b_{17} = - .01 \\
 b_4 = +0.1 & b_{11} = -1.11 & b_{18} = 1.3 \\
 b_5 = -0.01 & b_{12} = 0.14 & b_{19} = -0.09 \\
 b_6 = 0.4 & b_{13} = -0.47 & b_{20} = 0.4 \\
 b_7 = 0.9 & b_{14} = 0.2 &
 \end{array}$$

(١)

والتعويض من قيم ال (b_i 's) في المعادلة الأصلية نجد :

$$\begin{aligned}
 y = & -1.12 x_1 + 17.9 x_2 + 0.2 x_3 + 0.1 x_4 - 0.01 x_5 + \\
 & 0.4 x_6 + 0.9 x_7 + 0.3 x_8 + 0.01 x_9 + 0.03 x_{10} \\
 & -1.11 x_{11} + 0.14 x_{12} - 0.47 x_{13} + 0.2 x_{14} - 1.6 x_{15} \\
 & - 0.3 x_{16} + 0.01 x_{17} + 1.3 x_{18} - 0.09 x_{19} + 0.4 x_{20} + \\
 & 167.8
 \end{aligned}$$

والتعويض من قيم x_{20}, x_2, x_1 ... x في كل محافظة (وهي مبارزة عن المتغيرات)

الاقتصادي - قوala جتمعية

(١) علاء سليمان الحكيم : مرجع سابق ذكره ص ٥٨

نحصل على ٧ أى متوسط نصيب الفرد من الدخل المقدّر في كل محافظة . وتوضح لنا هذه الأرقام التفاوت بين المحافظات ويمكن الاعتماد على هذه النتائج لأن هذه الدخول تم حسابها بعد معرفة معاملات \times عن طريق أسلوب المكونات الأساسية (على الرغم من وجود الارتباط بينها) والتي كان من الممكن ان تؤثر على النتائج .

يمكن عن طريق مقارنة الدخل الفعلى بالدخل المقدر (متوسط نصيب الفرد) الوارد في الجدول (١٦) يلاحظ أن انحرافات القيم المقدّرة للدخل عن المشاهدات الفعلية له صفيحة (باستثناء محافظات الحدود وذلك يرجع لعدم دقة الأرقام الخاصة بها) مما يدل على سلامية الحسابات السابقة .

ويوضح الرسم البياني في الشكل (٨) هذه المقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الفعلى والمقدّر والفارق بينهما الشكل (٩) .

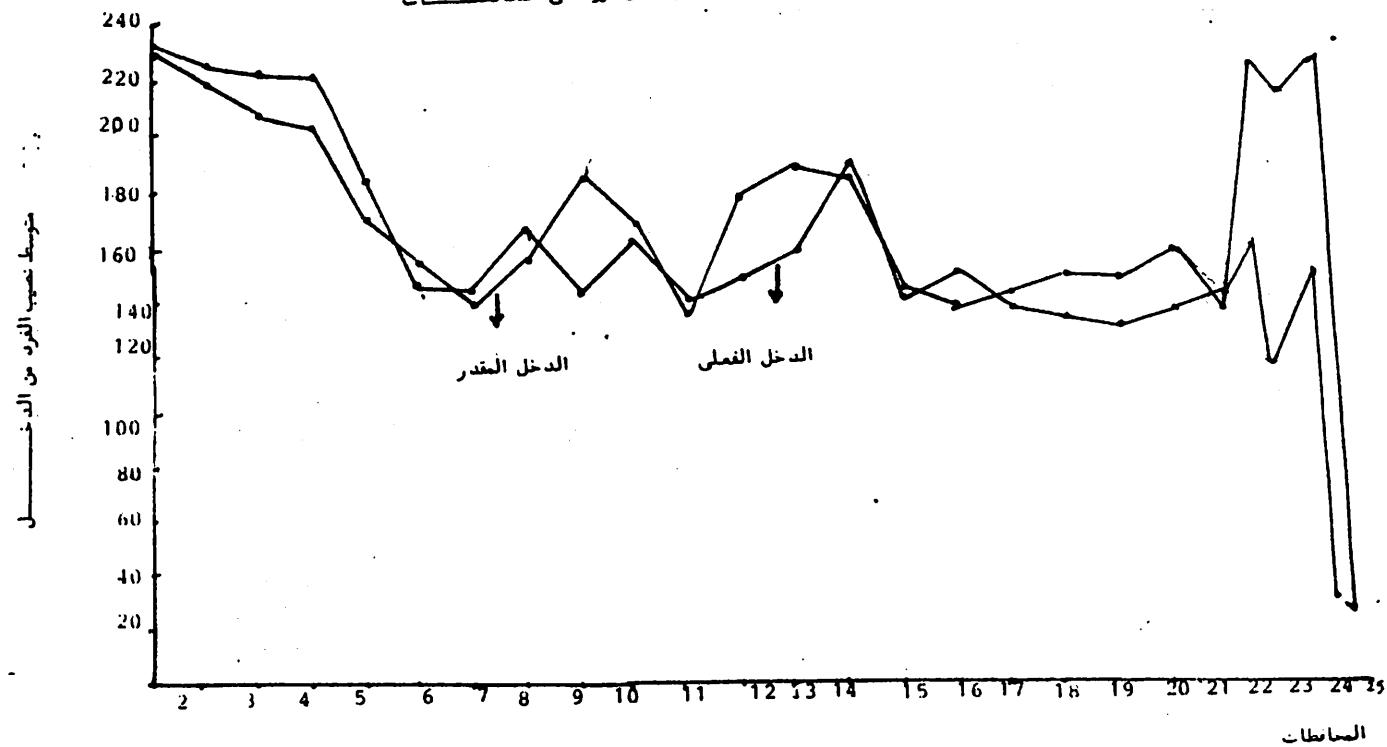
وتشكّل النتيجة السابقة قيمة معامل التحديد R^2 ^(١) الذي بلغ ٩٠ مما يدل على ارتفاع المقدّرة التفسيرية للعلاقات المقدّرة .

ولما كان الاطمئنان الى المعاملات من حيث دلالتها ومعنىاتها اجري اختباراً معنوية الانحدار عن طريق استخدام جداول تحليل التباين (ف) ، واختبارات لمعاملات معادلة الانحدار .

(١) يقيس معامل التحديد النسبة من التغير الكلّي في ٧ التي يمكن تفسيرها بانحدار على المتغيرات المستقلة . وارتفاع معامل التحديد لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية بينهما وذلك لتدخل عوامل اخرى قد لا يهتمّي اليها البحث وخاصة ان المتغير التابع قد يكون مرتبطة بمتغير مستقل اخر - في نفس الوقت - لم يؤخذ في الحسبان .

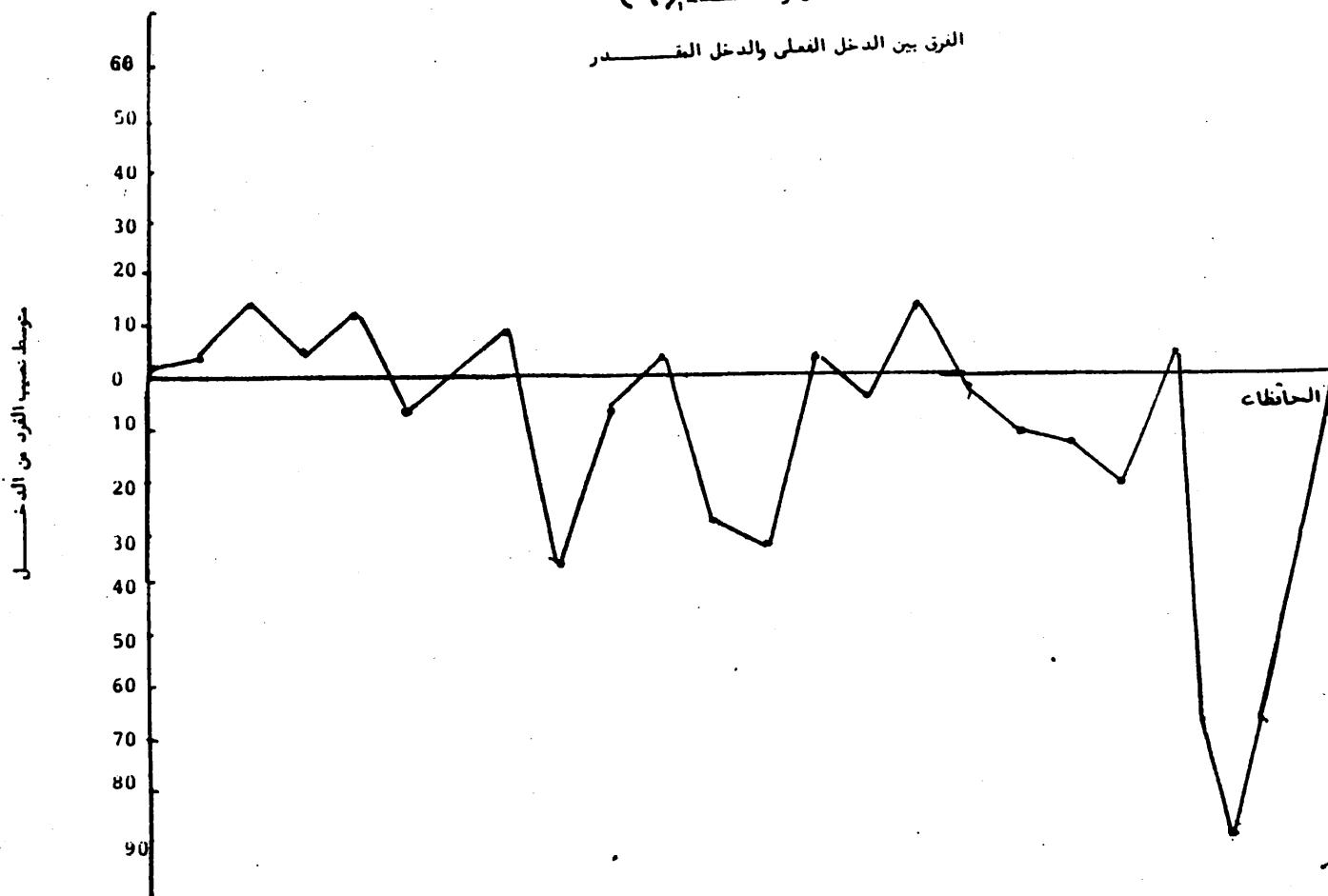
شكل رقم (٨)

متوسط نسب الفرد من الدخل المقدر والعمل موزعا على المحافظات



شكل رقم (٩)

الفرق بين الدخل العمل والدخل المقدر



مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	المربعات	متوسط ف	التباین
الانحدار	٢٦٣٦٩٤	٨	٣٢٩٦١٢	٢٤٥٩٤٧	
الباقي	٢١٤٤٣	١٦	١٣٤٠٢٠		
اجالى	٢٨٥١٣٧	٢٤			

$$\text{ونجد أن النسبة } \frac{٣٢٩٦٢}{١٣٤} = ٢٤٥٩$$

ومقارنة هذه النسبة بقيمة "ف" الجدولية عند درجات الحرية ٨ و ١٦ يستدل على ان الانحدار معنوي بد رجة ثقة ٩٥% (فقد بلغت قيمة ف الجدولية ٢٥٩) بدل أن الانحدار معنوي أيضا بد رجة ثقة ٩٩% (ف = ٣٨٩) وتحليل اختبار "ت" عند درجات حرية ٢٧٧ ود رجة ثقة ٩٥% (٢٧٧) يتضح معنوية ثمانية من معلمات النموذج مما يوضح صحة الفرض التوازنى وهو وجود تفاوت بين المحافظات.

وترتيب المحافظات وفقا للدخل الفعلى والمقدار يتضح ان محافظتي سيناء والقاهرة تحتلان المركز الاول والثانى فى كلا الحالتين وختلف الترتيب قليلا بالنسبة للمحافظات الاخرى فتحتل محافظات الاسكندرية وبورسعيد والسويس المركز ٣، ٤، ٥ على التوالى فيما يتعلق بالدخل الفعلى والمراكز ٥، ٢، ٨ على التوالى فيما يتعلق بالدخل المقدر.

ومقارنة هذه الدخول المقدرة فى المحافظات المختلفة يتضح التفاوت بينهما . نيرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل فى محافظة القاهرة الى ٢٣٠ والى ٢٠ فى محافظة الاسكندرية بينما ينخفض فى كل من محافظة الفيوم والمنيا وسيناء والمنوفية وهو ما يتفق مع بيانات الدخل الفعلى . ومن اجل توضيح هذه الفروق تم تقسيم المحافظات الى خمس

مجموعات تتبع المستوى الدخل المقد ربحيث يشمل المستوى الاول على الخمس محافظات الـ اطلى
والتي تتمتع باعلى متوسط لنصيب الفرد من الدخل المقد ر وهي محافظات سيناء ، القاهره
البحر الاحمر مطروح ولا سكندريه وهى تستأثر به ٢٥٪ من اجمالى الدخل أما المستوى الثاني
فيهويشمل الخمس محافظات التالية (من حيث ترتيبها على اساس متوسط نصيب الفرد من الدخل
المقد ر) . واما المستوى الخامس فيهويشمل مجموعات المحافظات الخمس التي تتميز بسادس
متوسط لنصيب الفرد من الدخل المقد ر ويبلغ نصيبها من اجمالى الدخل ٦٥٪ جدول رقم
(١٢) . ومقارنة هذه المجموعات تتضح الفروق بينها وخاصة عند مقارنة المستوى الاول مع
المحافظات الذي يتميز بارتفاع مستوى الدخل به بالمستوى الخامس وتوضح أن الترتيب السابق
والذى تم على اساسه تقسيم المحافظات الى خمس مجموعات اعتمد على تغيرات نصيب الفرد من
الدخل الذى يعكس بد وره المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المفسره لتفاوت مستوى
المحافظات وهو ما يثبت صحة التحليل السابق .

٤. التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية

من الضروري دراسة توطن الظواهر الاقتصادية في الحيز لمعرفة مستوى التنمية التي وصلت إليها المحافظات والفارق بينها في النمو ومعرفة العوامل التي أدت إلى تغييرات أو تحولات في توطن الأنشطة الناجمة عن الفوارق في النمو بين الأجزاء المختلفة للدولة.

أى لابد من معرفة الكيفية التي تتوزع بها الأنشطة الاقتصادية وقد تتركزها في عدد من المحافظات بحيث أدت إلى وجود فوارق بينها.

معامل التوطن للأنشطة

تضمنت الفوارق الإقليمية من خلال الحسابات السابقة غير أنه يجب تأكيدها النتائج بدراسة توطن الأنشطة وذلك بالاستعانة بمعامل التوطن والتخصص (١)

دراسة توزيع السكان ذوى النشاط (المشتغلين والمنشآت) وفقا لفئات النشاط الاقتصادي يمكن من مقاومة هيكل الانتاج وتوطن المتطلبات في المحافظات مما يوضح درجة توطن الأنشطة

(١) يقيس معامل التوطن العلاقة بين متغيرين هما نصيب المحافظة النسبي من ظاهرة أو نشاط اقتصادي واجتماعي معين ونصيب المحافظة النسبي من ظاهرة أخرى أو نشاط أكبر على مستوى الدولة أو يقيس الأهمية النسبية لنشاط في محافظة بمقابلة بأهمية هذه المحافظة النسبية في الدولة.

اما معامل التخصص فيستخدم للتعرف على البنيان الاقتصادي للمحافظة اذ يقيس مدى تخصص وتنوع المحافظة في انشطة معينة توطن بها اى أنه يمكننا من معرفة مدى اختلاف تطبيق التركيب البنياني لاقتصاد المحافظة عن التركيب البنياني لاقتصاد الدولة.

محمد حسن فرج النور : مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية . مذكرة رقم ٤٠٠١
مصدر التخطيط القومي ، أكتوبر ١٩٢٣ مـ ٦٣ إلى صـ ٧٨

٢-٤-١ توزيع المشغليين وفقا لفئات النشاط الاقتصادي

١- معامل التوطين

يتم استخدام معامل التوطن (أساس السكان) لايضاح المحافظات التي تتوطن بها العمالة سواً في النشاط الصناعي أو في نشاط التجارة والخدمات بالنسبة لجمالي الأنشطة.

محاسب معاملات التوطن للمشتغلين في محافظة القاهرة نجد أنها بلغت ٢٩٪ بالنسبة لجالى المشغليين و ١٦٪ بالنسبة للمشتغلين في الصناعات التحويلية و ٤٪ للمشتغلين في التجارة والخدمات مما يدل على توطن الانشطة الصناعية وانشطة التجارة والخدمات. فعادة ما يتربّع على توطن النشاط الصناعي بالمحافظات جذب ونمو انشطة أخرى مكملة او ضرورية لخدمة الصناعة وهي كل هذه الانشطة تحصل المحافظة على اكبر من نصيبها النسبي المتعادل.

ويظهر من الجدول رقم (١٨) الخاص بمعامل توطن الانشطة توزيع المشغليين على الانشطة المختلفة مقارنة بتوزيع السكان في محافظات الجمهورية المختلفة وتوضح منه أيضاً ان محافظة الاسكندرية تحصل على اكبر من نصيبها النسبي المتعادل من النشاط الصناعي ومن نشاط التجارة والخدمات حيث بلغ معامل التوطن (٢٦٪) و (٢٢٪) على التوالي.

وتنص التفاوت الشديد في توزيع المشغليين وتركزهم في المراكز الحضرية الكبرى بمقارنة معاملات التوطن السابقة بمعاملات المطابقة في المحافظات الأخرى. فلما يتتجاوز المعامل الواحد الصحيح بالنسبة لل فالابية منهم (باستثناء دمياطه والقليوبية، الغربية) فقد تراوح المعامل بين ٤٪ (محافظة مطروح) و (محافظات الفيوم، المنيا، بنى سويف ٠٠٠٪).

أى أن هذه المحافظات تحصل على أقل من نصيتها النسبية المتعادل من أجمالي
الأنشطة الصناعية (الصناعات التحويلية) ^(١). تحصل محافظة القاهرة والاسكندرية
على أكثر من نصيتها النسبية من أجمالي الأنشطة مما يدل على تركيزها بها وقد تم ذلك
بالطبع عن طريق حرمان المحافظات الأخرى من هذه الأنشطة وشير هذا الاختلال في توزيع
العمالة في الأنشطة على المحافظات إلى احتمال انخفاض المضاف الاقليمي للعمالة في القاهرة
والاسكندرية وهو ما يؤشر على عملية التنمية. ويتبين مما سبق ظاهرة استقطاب للتنمية لمحافظتي
القاهرة والاسكندرية نتيجة توطن معظم الأنشطة بها. فتوطن الأنشطة الصناعية في مناطق معينة
يعنى تيزّها عن غيرها من حيث مستوى الدخل ومعدلات النمو ونوعية وحجم الخدمات.

ب- معامل التخصص: يمكن بحساب معامل التخصص قياس انحراف خليط الأنشطة في
المحافظة عن خليط الأنشطة في الدولة. ويوضح الجدول التالي نتائج حسابات معامل
التخصص ومنه يمكن ترتيب المحافظات طبقاً لمدى تنوع هيكل العمالة.

(١) تشير محاملات التوطن الأقل من واحد لأنشطة معينة إلى اعتبارها غير موطنه إلا أن هذا
لا يعني بصفة الطلق صفر حجم هذه الأنشطة في بعض المحافظات فقد يكون حجمها
من حيث الاتساع أو حجم المال المستخدم أو العمالة أكبر بكثير من حجم نفس النشاط
في محافظة أخرى يكون متوازن بها. ومعاملات التوطن تكشف عن الأهمية النسبية
أو الميزة النسبية للأنشطة في المحافظات المختلفة وفي ظل هذا المفهوم ينبغي تفهم
دلالات معاملات التوطن.

إضاً لابد من ملاحظة أثر تقسيم الأنشطة ودرجة التفصيل على ارتفاع وانخفاض
معامل التوطن فلابد من حساب معاملات توطن لكل مفردة من مفردات النشاط حتى تتجنب
بعض الاستنتاجات الخاطئة.

أبو بكر متولى: التوطن والتتركز الصناعي مع اشارة خاصة الى جمهورية مصر معهد التخطيط
القومي ، القاهرة مارس ١٩٢٢.

محافظة الجيزة	١٠	قنا	٦٠	المنيا	١٣	أسيوط	٢١
محافظة المنوفية	٣٠	دمياط	٨٠	سوهاج	١٣	أسوان	٢٣
محافظة البحيرة	٣٠	الدقهلية	٨٠	الفوبيه	١٤	بني سويف	٢٣
محافظة القاهرة	٥٠	الفيوم	١١	كفر الشيخ	٦١	القليوبية	٢٧
محافظة سكاكينية	٦٠	الشرقية	١٢	الوايى الجديد	٧٢	مطروح	٣٢
						البحر الأحمر	٢٧

تشير هذه النتائج الى شدة تنوع هيكل العطالة بمحافظات المنوفية والبحيرة والسكندرية والقاهرة والجيزة اذ تقرب فيها معاملات التخصص من الصفر حيث يحتوى خليطها الصناعى على عدد كبير من الانشطة الاقتصادية ، اما محافظات مطروح والبحر الأحمر والقليوبية ونسورف فيشتغل فيها تخصص هيكل العطالة . يؤدى هذا الهيكل الى التأثير على تطوير الانتاج والدخل وبالتالي يؤثر على معدلات النمو ومستويات المعيشة .

ج - معامل التركيز^(١) يمكننا هذا المعامل منقياس الدرجة النسبية لتوطن نشاط معين في مختلف المحافظات بالمقارنة بالتوزيع النسبي للسكان .

ويوضح الجدول رقم (١٩) نتائج حسابات معامل التركيز حيث نجد ان نشاط الزراعة هو اكبر الانشطة تركزا يليه الصناعة ثم التجارة وان كان الشاطئان الاخرين يتميزان بالانتشار (لاتراكب المعامل من الصفر) . والا رتفاع النسبة لمعامل التركيز لنشاط الزراعة يرجع الى انه يضم نشاط الرى والمصرف الذى يتميز بالتركيز وهو من الانشطة الواجب انتشارها على المناطق المختلفة بمكمل نشاط الصناعة الذى يجب ان يكون متركزا .

(١) يفرق بعض الكتاب بين التركيز والتركيز الصناعي حيث يعرف التركيز بان عددا محدودا من المنشآت ذات الحجم الكبير تقوم بانتاج نسبة مرتقبة من الانتاج (التركيز على المستوى القطاعي) اى انه يبحث في البعد الانتاجي للنشاط .

اما التركيز فهو يبحث في البعد المكاني ومنى استحواذ منطقة مائلة كبيرة من العطالة والانتاج تفوق بكثير نسبة عدد السكان به . اما التركيز فهو يطلق على الصناعة حينما تكون مركزه وستمركة .

- محمد حسن فرج النور مرجع سابق ذكره
- أبو بكر متطفى مرجع سابق ذكره

وتختلف القيمة السابقة لمحامal التمركز للأنشطة في حالة تغيير الأساس المستخدم من عدد السكان إلى عدد المشتغلين وأيضاً بتغيير تصنيف الأنشطة واستخدام صورة أكثر تفصيلاً للأنشطة المختلفة.

٣-٤-٢ توزيع المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

وتحليل بيانات محامal التوطن والطاولة بالجدول رقم (م ١٨) الخاص بمعاملات توطن المنشآت (أساس السكان) ، نجد أن محافظة القاهرة ولاسكندرية تحصلان على أكبر من نصيبها النسبي المتداول فيما يتعلق بـ جمالي المنشآت والمنشآت الصناعية والمنشآت التي تعمل في مجال التجارة والخدمات (فقد بلغ محامal التوطن للمحافظة الـ ٦١٪ ، لكل من الحالات الثلاث السابقة في حين بلغ ٤١٪ و ٣١٪ على التوالي بالنسبة للمحافظة الثانية).

اما المحافظات الأخرى (باستثناء الغربية والتليوية ودمياط) فتحصل على أقل من نصيبها النسبي المتداول من المنشآت . مما يدل على استقطاب القاهرة ولاسكندرية للتنمية نتيجة لتوطن لافتاً الأنشطة وصفة خاصة النشاط الصناعي (الصناعات التحويلية) .

(١) وقد أوضحت نتائج دراسة سياسة التنمية الحضرية الخاصة بـ توطن الأنشطة الصناعية (٢١ صناعة) توطن الفالبية العظمى منها في محافظة القاهرة (الصناعات الكيماوية ، الكهرباء ، وسائل النقل ، الملابس الجاهزة ، والصناعات الجلدية والمعدنية) وفي محافظة الإسكندرية (صناعة الفرز ، والنسيج ، والورق ، وتكسير البترول) .

Padco inc. : Urban Growth and Urban Data Report in "National Urban Policy Study" Volume III P.8

(١)

انبیت التحلیل السابق لمعامل توطن المنشآت والمشتغلین توطن الانشطة فی محافظتی
القاهرة والاسکندرية خلال سنة ١٩٧٦

وتفصیل ما سبق ان ترکز السکان تم من خلال موجات الهجرة الى كل من القاهره
والاسکندرية بصفة خاصة كما انه حدث تکه من للانشطة فی ذات اماکن ترکز السکان . ونتیجتی
لذلك حدث توسع صناعي ^(١) وخلق فرص عماله جديدة مما ادى الى هجرة السکان من الريف
وحدث توسعات متتالية فی الانشطة لمقابلة الزيادة فی الطلب وانعکس ذلك على زیادة
استقدام العمالة من الريف . وأدت هذه التوسعات الى نمو هذه المحافظات ، والى زیادة
الفوارق بین المحافظات .

(١) اجريت دراسات فی هذا المجال على كثير من الدول وتفصیل ان اقامه صناعة فی مدينة
ما يتربطي علیه من خلق من ٣ الى ٥ فرص عمل خارج هذه الصناعة مقابل فرصة عمل واحدة داخل
هذه الصناعة وذلك كخدمات وانشطة مكملة .

Padco inc. : National urban policy study ١٩٧٦
انظر :

استخدم في هذا الفصل اكبر من مقاييس وسلوب احصائي لقياس التفاوتات بين المحافظات بحيث تم التأكيد من وجود هذا التفاوت وذلك بالاستعانة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية ومستوى المعيشة ومدى الاصحاح في القيمة المضافة.

وقد اثبت تحليل التباين وتحليل معامل الاختلاف (المقياس الاول) وجود فوارق جوهرية بين المحافظات وذلك استناداً الى النظواهير الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتي تعبّر عن خصائص المحافظات المختلفة.

كما اظهر ترتيب المحافظات (المقياس الثاني) اسران كان ليس له دلاله على جدوى الغوارق - وجود تفاوتات بين المحافظات المختلفة المحتللة محافظة القاهرة والسكندرية والمنصورة والثانية على التوالى.

وقد نسخ اختياراً متوسط نصيب الفرد من الدخل لكل محافظة للدلالة على مدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي (المقياس الثالث). ولذلك تم تحليل الانحدار هذا المتغير على مجموعة المتغيرات الأخرى لمعرفة محددات الدخل مما يسمح بتفسير التفاوتات بما لا انه نتيجة لوجود مشاكل احصائية تم تطبيق اسلوب المكونات الاساسية على نمذج الانحدار وتم الحصول على متوسط نصيب الفرد من الدخل المقدر في كل محافظة وهو ما اوضح بصورة قاطعه التفاوتات بينها.

واضافت راسة التوزيع انماكن للانشطة الاقتصادية وتوطنها (المقياس الرابع) اتضحت التفاوتات بين المحافظات حيث ظهر تركز الانشطة الصناعية والتجارية (منشآت وشتلات) في المحافظات الحضرية وهو ما تبّع عن طريق حرمان المحافظات الأخرى من عوامل نموها وهو ما كان له عظيم الافر في عملية نمو المحافظات الحضرية المتقدمة نسبياً وفي استمرار تخلف المحافظات الريفية.

الفصل الرابع

٤ - زيادة حدة التفاوتات في الحيز مع الزمن

يؤدي النمو الى تغيير في هيكل الحيز الاقتصادي ، وتم هذه التغيرات في صورة زيادة حدة التفاوتات الإقليمية في الحيز وهو ما يتضح من دراسة التحولات في الحيز الإقليمي ودراسة تطور التجمعات الحضرية .

٤-١ التغيرات في الحيز الإقليمي

توضح دراسة التغيرات في السكان التحولات التي تحدث في الحيز الإقليمي ، حيث تظهر هذه التغيرات الديمografie معايير النمو . غير أن بعض هذه المظاهر الديمografie قد تكون مصدراً للخلط حيث أنها قد تكون سبباً ونتيجة - في آن واحد - للنمو الاقتصادي . يمكن القول بصفة عامة أن دراسة التغيرات في السكان تعكس من اياض التغيرات في الحيز الإقليمي ^(١) كما توضح مناطق الهجرة وتركز السكان وبالتالي الأنشطة .

٤-١-١ تطور التوزيم السكاني :

تضارب معدلات النمو السكاني بين مختلف محافظات مصر مما أدى الى إعادة التوزيع السكاني خلال الفترة ١٩٢٦-١٩٢٧ . فقد تزايد نصيب المحافظات الحضرية من إجمالي السكان خلال تلك الفترة من ١٢% الى ٢١% ^(٢) . وانخفض نصيب المحافظات غير الحضرية بالوجه البحري من ٤٦% سن ١٩٢٧ الى ٤٣% لسن ١٩٢٦ ^(٣) .

(١) R. Fruit : "Les Effets de la Croissance d'un pôle sur l'Environnement" Revue Economique No. 3, 1961 , P. 354

(٢) عبد الفتاح ناصف : التوزيم السكاني في جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومي ورقة عمل رقم ٢١ ص .

(٣) المرجع السابق ص ٦ .

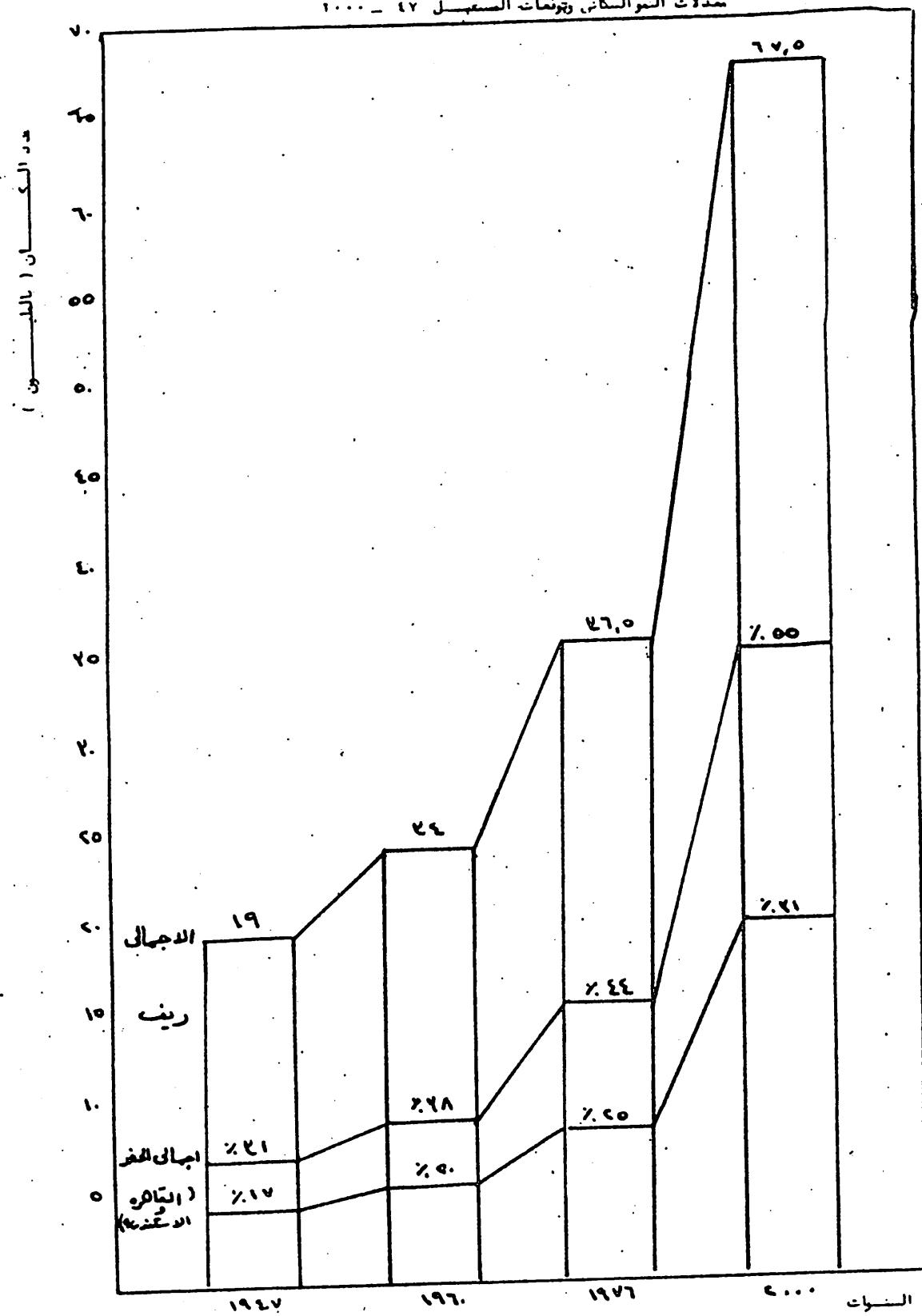
فقد ارتفع النصيب النسبي لمحافظة القاهرة من ٦٢٪ من اجمالي السكان سنة ١٩٥٢ الى ١٣٩٪ سنة ١٩٧٦ ، كذلك ارتفع النصيب النسبي لمحافظة الاسكندرية من ٢٤٪ الى ٣٦٪ خلال نفس الفترة السابقة. وقد شهدت جميع محافظات الوجه القبلي انخفاضا في انصبتها النسبية باستثناء اسوان والجيزة وهو ما يتضح من الجدول رقم (٢٠) والخاص بالتوزيع النسبي للسكان حسب المحافظة .

ومن المتضرر ان تزداد المشكلة في السنوات القادمة - اذ من المتوقع ان تستمر الزيادة السكانية ومعدلات مرتفعة وستتضاعف الآثار الضارة اذا ما استمر تركز هذه الزيادات في نفس المدن السابقة .

ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان ٦٧٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠^(١) وان يبلغ سكان الحضرة ٣٢ مليون نسمة اي ٥٣٪ من اجمالي السكان (شكل رقم ١٠) وان يبلغ عدد سكان القاهرة والاسكندرية ١٦٤ مليون نسمة و٥٤ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ على التوالي شكل رقم (١١) .

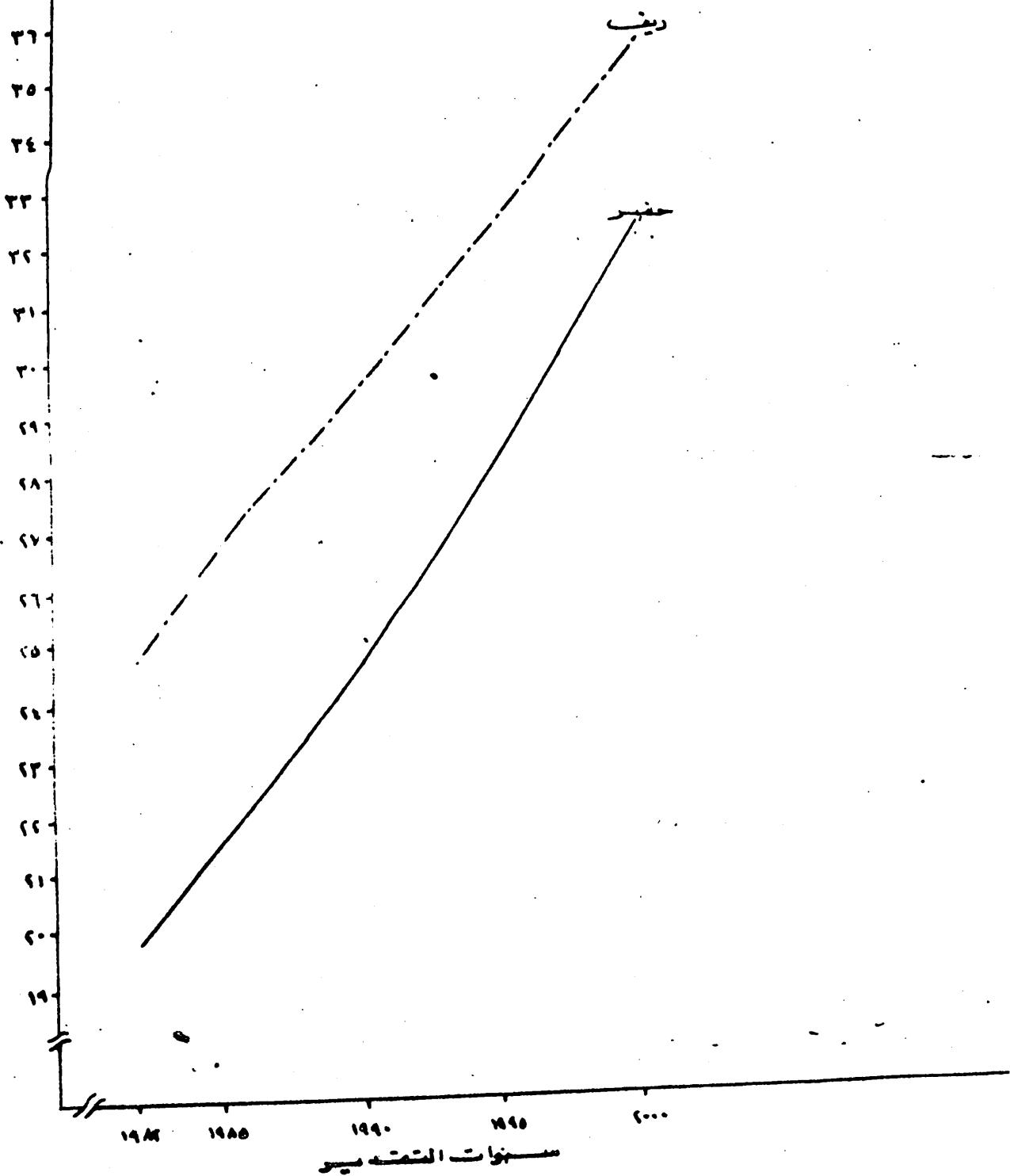
(١) قامت بعض الهيئات المحلية والدولية بتقدير عدد سكان مصر سنة ٢٠٠٠ ، و تقوم معظم هذه التقديرات على افتراض الانخفاض اللدودي للخصوصية وقد تراوحت معظم هذه التقديرات بين ٦٥ و ٧٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ (الوكالات الأمريكية الدولية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التوقيمات العقدية من الجهاز الى مؤتمر الاقتصاديين سنة ١٩٨٢ البنك الاداري سنة ١٩٧٨ الام المتحدة ٠٠٠) .

شكل رقم ١٩
معدلات النمو السكاني وتطورات الصناعات ١٢ - ١٠٠٠



شكل رقم (١١)

تقدير عدد السكان في حضر وريف الجمهورية
للفترة من ١٩٨٤ - ٢٠٠٠



ومن هم خصائص التوزيع السكاني في مصر الترک الشديد للسكان في المدن الكبرى نتيجة للمigration من الريف ونتيجة للزيادة الطبيعية . فتلعب الهجرة دورا هاما في اختلاف معدل النمو السكاني من منطقة إلى أخرى فنجد أن معدل النمو السكاني ينخفض عن المتوسط العام للنمو السكاني في الدولة في المحافظات الطراده للسكان (وتشمل محافظة المنوفية والقريه ومحافظات الوجه القبلي) جدول رقم (٢١ م) ويترتفع هذا المعدل في المحافظات الجاذبه له (تشمل محافظتي القاهرة والاسكندرية) وقد ارتفعت نسبة السكان في محافظة القاهرة من ٦٧٪ سنة ١٩٢٢ إلى ١٣٩٪ سنة ١٩٢٦ . وارتفع سكان الحضر من ١٩٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٤٣٪ سنة ١٩٢٦ مما يوضح اتجاه تيار الهجرة من الريف إلى الحضر .

وما سبق يتضح كفایات عملية الهجرة إلى ترك السكان في محافظتي القاهرة والاسكندرية وهو ما يعكسه ايضا ارتفاع الكثافة فقد بلغ ترك السكان في محافظة القاهرة ٤٤ ضعفاً للمتوسط القومى للكثافه /كم ٢ الذى بلغ ٣٧ شخص /كم ٢ على أساس المساحة الإجمالية و ١٠٨٠ شخص /كم ٢ على أساس المساحة المأهولة . جدول رقم (١ م)

كما بلغت كثافة محافظة الاسكندرية ٧٣٧٢ نسمة /كم ٢ فقط لبيانات سنة ١٩٢٦ (١)

(١) الجهاز المركزي للتعمية للثعامه والاحصاء : الترك السكاني في ج ٢٠ م السكان بحوث ودراسات عدد ١٥ يوليو ٢٢ ج ١٠

انخفضت كثافة الاسكندرية إلى ٨٦٥ نسمة /كم ٢ بعد اخافة قسم العاشرية الذى كان يتبع محافظة مطروح وان كان هذا النقص شكليا فقط .

٢-٤- نمو التجمعات الحضرية

اوضح الفكر الاقتصادي العلاقات بين نمو المدن والتنمية الاقتصادية (١) وسائل التحليل الاقتصادي حول علاقة الارتباط بين نسبة التحضر ومؤشرات التنمية الاقتصادية (٢) كما يحاول التفرقة بين التحضر والتصنّع والتحضر عملية مصاحبة للتصنّع فهو نتيجة للثورة الصناعية التي كان من اهم مسبباتها ونتائجها - تخفيض تكاليف الانتاج - الذي ادى الى انخفاض الاثمان وزيادة الدخول الحقيقة مما ترتب عليه زيادة حجم الطلب على المنتجات وزيادة نمو الصناعة مرة ثانية مما ادى بدوره الى زيادة الطلب على العمالة التي تم استقدامها من المناطق الريفية وزيادة الهجرة الى الحضر وزيادة التحضر وزيادة عدد سكان المدن . فالتحضر يؤدي الى جذب العوامل الاكثر ديناميكية للسكان الامر الذي ينجم عنه تركز للسكان والأنشطة او ان نموا المدن يتم على حساب المناطق الريفية بحيث تزيد حدة التفاوتات بين الحضر والريف لذلك لا يجب تجاهل دراسة التجمعات الحضرية في تحليل التفاوتات الاقليمية خاصة في مصر حيث ادى التحضر الى تغييرات جوهرية في هيكل الحيز الاقليمي .

(١) M. Kindleberger: "Economic Development". N.Y. Toronto : 1958 P. 228 .
C. Ponsard : "Croissance des villes et structures des activités "Revue de l'Economie du centre Est No 22 1963 P. 53 .

(٢) يمكن بحساب معامل الارتباط بين متوسط نصيب الفرد من الدخل ونسبة السكان الموجدين في المناطق الحضرية في عدد من الدول النامية التحقق مما سبق ، حيث تتراوح قيمة المعامل في معظم الاحوال بين (٦٩ و ٩٠) . او معامل ارتباط قوي في معظم هذه الدول . الا انه لابد من ملاحظة ان التحضر ليس شرط كاف للتنمية الاقتصادية .

ونتيجة لا زدها رحمة التصنيع في مصر - والسابق أيضاً حبها - حدثت هجرة من الريف للحضر . بحيث أدت إلى زيادة عدد سكان الحضر من . ١٩٪ سنة ١٩٠٢ إلى ٤٣٪ سنة ١٩٧٦ . ومقابل الزيادة في نسبة سكان الحضر حدث نقص مستمر في نسبة سكان الريف . غير أنه توجد فوارق جوهرية في مستوى التحضر في المحافظات المختلفة وفي نسبة سكان الحضر (جدول رقم ٢) . فقد بلغ النمو السنوي لسكان الحضر ٦٪ خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ في حين بلغ النمو السنوي لاجمالى السكان ٢٥٪ خلال نفس الفترة وهو ما يتضح من الجدول رقم (٢١) والخاص بمعدلات النمو السنوى لسكان الحضر والريف في كل محافظة .

ولقد تراوحت نسبة النمو في سكان الحضر بين ضعف وخمسة أضعاف النسبة المنشورة لسكان الريف وهو ما يتضح من الشكل رقم (١١) .

أيضاً يلاحظ التركيز السكاني بدراسته التوزيع السكاني في الوحدات الحضرية فقاً لفئات الحجم وتطورها خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٦ وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢٢) والخاص بتوزيع الوحدات الحضرية .

كما يلاحظ زيادة عدد الوحدات الحضرية من ٨٢ وحدة سنة ١٩٦٦ إلى ١٤٢ وحدة سنة ١٩٧٦ نتيجة إعادة التصنيف . وتوضح مقارنة عدد الوحدات الحضرية في التعدادات المتعاقبة لفئات الحجم المختلفة تحول تلك الوحدات إلى الأحجام الأكبر^(١) فيلاحظ

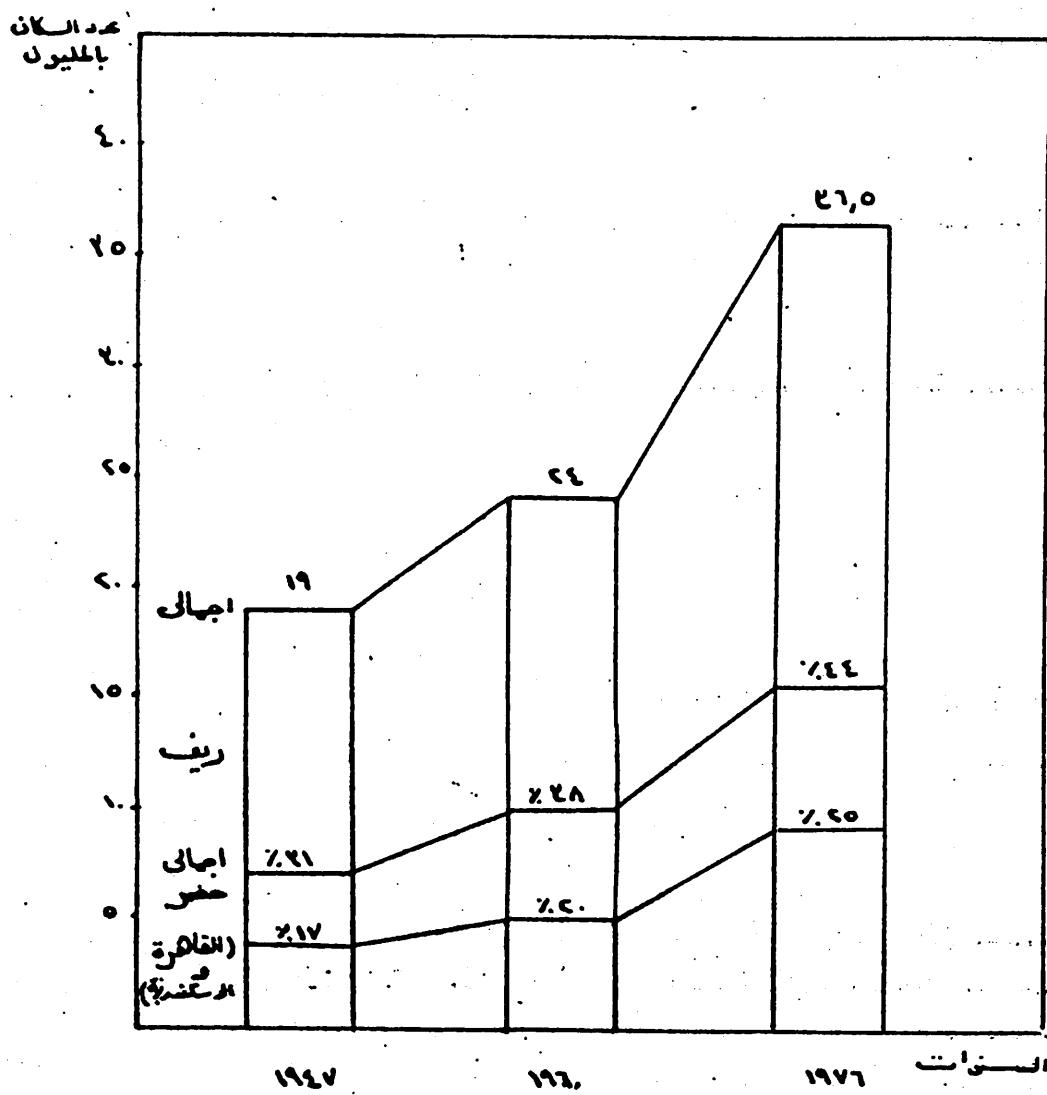
(١) عبد الفتاح نصف : مرجع سابق ذكره ص ٣٣

ويجد ٣ مدن فقط يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة وستائر بـ ٣ مدن اجمالى السكان و ٥٤% من سكان الحضر . وهذا التركز السكاني في الوحدات كبيرة الحجم واضح طول الفترة وهو في زيادة مستمرة، ففي سنة ١٩٢٧ كانت مدينة واحدة تستأثر بـ ٣٢% من إجمالي السكان في الحضر . أيضاً استمرت الوحدات الحضارية الكبيرة ١٠٠ الف فاكيه في تمثيل غالبية سكان الحضر في الدولة ، وارتفاعت نسبة السكان المقيمين في تلك الوحدات الكبيرة من ٣٥% سنة ١٩٢٧ إلى ٤٢% سنة ١٩٢٦، وهذا يوضح التركز الشديد للسكان في عدد محدود من المراكز . كما يلاحظ أيضاً أن نصف سكان الحضر يعيشون في القاهرة والسكندرية سنة ١٩٢٦، (انظر جدول رقم ٢٢) فقد تزايد نصيبهما من إجمالي سكان الحضر من ٥٥% إلى ٥٦% بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٦.

يستخدم معامل جيني لبيان تركز السكان في الوحدات الحضارية الكبرى (اكثر من مليون) خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٢٦ فقد تراوحت قيمة المعامل بين ٦٠ و ٢٠، أي أن القيم اقتربت من الواحد الصحيح مما يدل على تركز السكان في هذه الوحدات الكبيرة وتزايد هذا التركز خلال الفترة موضع الدراسة .

شكل رقم ١٩٣

تطور اجمالي عدد السكان وسكان الحضر وسكان المدن السلطانية
خلال الفترة ٤٢ - ١٩٢٦



المصدر: يادبوج غير حالة من دراسة السياسة التنموية للتنمية الحضرية أكبر ١٩٨٠

يستخدم الرسم البياني لمنحنى لورنر لتوزيع السكان على الوحدات الحضرية وتم تمثيل التوزيع النسبي للسكان على المحور الأفقي ونطاقات الحجم للمدن على المحور الرأسى بحيث نحصل على خمس منحنيات للورنر يمثل كل منها ستة من سنوات الفترة ١٩٢٦-٢٧ (٤٢، ٣٢، ٢٧، ٦٤٢، ٦٠، ٦٦٠) وظاهر جميعها تحدبها بل وزداد هذا التحدب خلال الفترة موضع الد راسة شكل رقم (١٣).

وما سبق يتضح أن نمو الهياكل الحضرية زاد من حدة التفاوتات الداخلية بين الأقاليم.

ومن الد راسة السابقة لتطور الحيز الإقليمي ونمو المدن والتجمعات الحضرية ظهر بوضوح حدة التفاوتات الإقليمية.

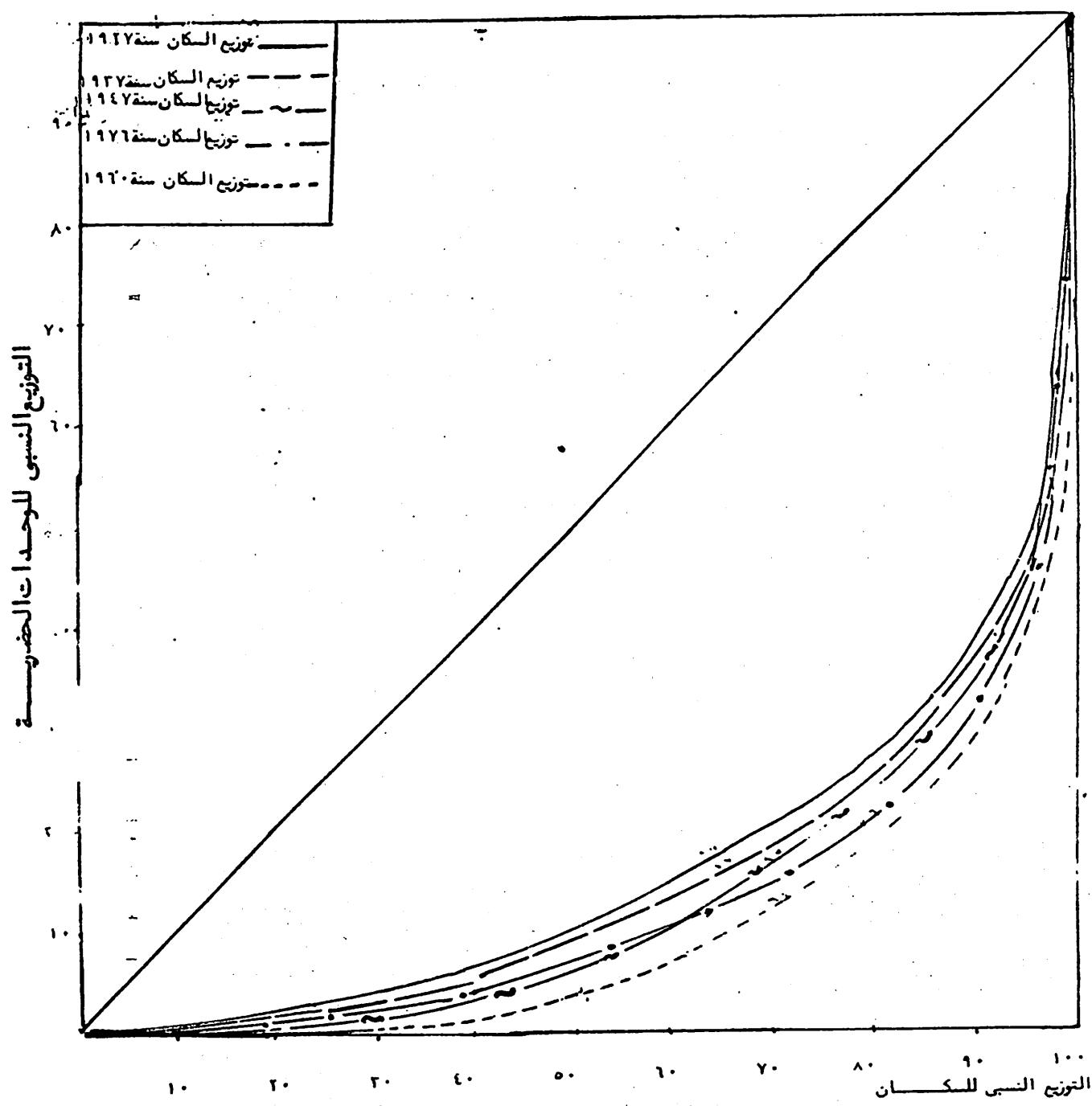
٤-٣- الزمن اللازم لتقليل التفاوتات (١)

امكن في الجزء السابق قياس التفاوتات باكتر من أسلوب تحليلي غير أنه من حيث لا يمكن الاعتماد عليها في معرفة مقدار هذه التفاوتات بحيث يمكن التوصل إلى الزمن اللازم لكي تتمكن المحافظات المختلفة من اللحاق بالمحافظات المتقدمة.

(١) المطلوب هو التقليل من التفاوتات الغير مبرره وليس القائمها بالكامل وهذا يتوقف على المنطق الطبيعي للأمور لأن نقطة البداية ليست واحدة بالنسبة لكل المحافظات فيما يتعلق بعملية التنمية ولذلك من الضروري وجود محافظات متقدمة وأخرى متخلفة أو أقل تقدما ، كما أن السياسة الإقليمية قد تتطلب وجود واستمرار هذه الفوارق . فمحدد ودية الموارد تقتضي من الدولة تكثيف جهود التنمية في بعض المناطق دون الأخرى من أجل تحقيق أعلى معدل للدخل فعلى سبيل المثال انه من غير الممكن الحصول على عدالة تامة في توزيع الاستثمارات بين المحافظات لأن هذا يخالف القوانين الاقتصادية والقواعد العامة للتنمية وذلك اضافة للموارد لأن اتساعية وحدة الاستثمار تختلف من محافظة لآخر لاختلاف الأسعار والأجور وتكليف القل ولاختلاف طبيعة المحافظات ذاتها (زراعية ، صحراء ، ريفية ، حضرية) . ولكن من غير المقبول وجود فوارق في متوسط نصيب الفرد من الخدمات الصحية والتعليمية وذلك هو المقصود بالفارق الغير مبررة .

شكل رقم (٤٦)

مخطط لورثر لتوزيع السكان على الوحدات الحضرية حسب فئة الحجم ١٩٢٦-١٩٣٢



وهناك أكثر من نهج يراضي استخدام المعرفة الزمن النظري لتعويض التفاوتات وعدم التنساب بين المحافظات (١)

غير أن نتائج الحسابات السابقة ليس لها مدلول مفيد بالنسبة للخطط الإنمائية الاقتصادية وبالإضافة إلى أن المستويات التي يتم المقارنة بها قد لا تمثل المستوى التنموي المطلوب فليس من مهم معرفة الزمن اللازم لكي تتحقق المحافظات ... ، التخلف بمحافظة القاهرة أو محافظة الأسكندرية لأن هذه المحافظات نفسها تعانى من مشاكل تنمية هي الأخرى ، لأن هذا المستوى ليس هو المستوى التنموي المطلوب تحقيقه لل الاقتصاد كل .

لذلك من الأفضل عند وضع سياسة شاملة للتنمية الاقتصادية معرفة معدلات التنمية المطلوبة لل الاقتصاد كل وما هو مطلوب تحقيقه من كل محافظة للوصول إلى هذا الهدف .

من ناحية أخرى قد لا يكون من الضروري تقليل الفوارق بين المحافظات فقد يكون من الأفضل على العكس زيادة هذه الفوارق عن طريق توجيه جهود التنمية إلى عدد محدود من الأقاليم من أجل تحقيق معدل نمو أكبر لل الاقتصاد القومي . وعلاقة التوزيع بين الأقاليم قد لا تكون مطلوبة في المراحل الأولى للتنمية في الدول النامية التي تحتاج إلى دفعه قوية .

A. Kuklinski & M. Nazigrakowski : "The Interregional Equalization in (١)
Poland" Toronto Canada, 1976 .

العشري حسين دريش : الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبعد الزمني اللازم لإعادة التوازن بينها . معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٩٨٢ ، ١٩٧٠ ، القاهرة .

سيد عبد المقدس ، السيد كيلاني : "الفوارق الاقتصادية في مصر وطرق قياسها" ، المؤتمر الدولي السادس للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، القاهرة ، ٢٢ - ٣١ مارس ١٩٨٢ .

استخدم البحث السابق نهج يراضي لحساب البعد الزمني اللازم لتساوي المحافظات من حيث العمالة الصناعية لكل كم ٢ ، وكل ١٠٠ من السكان . وقد توصل إلى أن بعض المحافظات تحتاج إلى ٦٢٨ سنة للحاق بمستوى العمالة الصناعية في كل من القاهرة والاسكندرية .

خامسـة :

تشير بعض الدراسات المتخصصة في الاحتياجات الإنسانية البيئية إلى ما قد يحتاجه كل ١٠٠٠ فرد من السكان من مختلف السلع والخدمات البيئية مثل تجهيزات أسرة المستشفيات من الأطباء والممرضين والفنين والمساعدين وتجهيزات المدارس والمعلمين الحدائق والمسطحات الخضراء ووسائل الترفيه وأطوال الطرق بالنسبة لعدد السيارات ومساحة المدن وعدد المساكن وخدمات النظافة العامة والصرف الصحي والنقل الحضري بالنسبة للسكان وكافتهم وجمعيات مياه الشرب النقية والجهد الكهربائي والتلفونات ونماذج توزيع السلع والخدمات.

وفي ضوء كل من المعدلات القياسية التي يحددها الخبراء وتكلفة إداء الوحدة من ناتج الخدمة والسلع العامة يمكن معرفة خصائص المحافظات تقدير حجم الانفاق العام المحلي اللازم توجيهه لكل خدمة . ولاحظ أن الاحتياجات الإنسانية المحددة لحجم الإنفاق المحلي قابلة لأن تتأثر بالصفة الفاقلة على الأقليم من ريفا وحضراماً مراكز صناعية أو تجارية باعتبار أن احتياجات المجتمع الريفي تختلف عن احتياجات المجتمع الحضري

وقد أتضح لنا من الفصول السابقة الفوارق بين المحافظات التي تم الاستدلال عليها من خصائص المحافظات التي عكستها مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والخديمة . وكان من أسباب هذه الفوارق تتمتع بعض المحافظات ببعض الميزات التوطينية واختلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتغير المستمر في التقسيم الإداري للمحافظات وحالة المحافظات الريفية وطبيعة العمليات التخطيطية، ونتيجة لهذه الفوارق حدثت هجرة مستمرة من الريف إلى الحضر مما أدى إلى تركز السكان والأنشطة واستقطاب المراكز

الكبرى للتنمية ، وسلطتها على باقي أجزاء الدولة نتيجة لسياسة التخطيط الشامل التي انتهجتها الدولة، فقد زادت من الفوارق ولم تقلل منها ، واتسعت نطاق توزيع الاستثمارات بالتركيز في عدد من المحافظات (القاهرة والسكندرية) المهدوية هذه الاستثمارات ولرغبة في تحقيق أعلى عائد لا يغتال البعد المكاني وعدم وجود استراتيجية إقليمية، ونتيجة لهذا التركيز تسلط القاهرة والسكندرية على باقي المحافظات.

إضاً نتيجة للميزات التي تتمتع بها هذه المحافظات السابقة فقد تركز بها السكان والأنشطة وهذا التركيز الشديد أدى إلى ظهور الضياعات الاقتصادية، وتحولت هذه المحافظات من أقطاب نحو إلى مراكز استقطاب تستقطب التنمية فهي تنمو على حساب تدهور المناطق التي حولها فهي تأخذ منها (العمالة وأمن المال) ولا تعطيها شيئاً .

وقد نشأ هذا الاستقطاب نتيجة وجود خلل في وظائف هذه المحافظات المتسلطية فهذه المركز لم تصل إلى مستوى من التنمية تسمح لها باستيعاب اعداد السكان المتزايدة وبالتالي فإن مستوى الخدمات التعليمية والصحية والسكانية والاجتماعية لم ينبع بالكافيات ولا الكفاءة المطلوبة .

وأخيراً فإن اختلال نمو الهياكل الاقتصادية والاجتماعية السابق شرحه أدت إلى تفاقم تيارات الهجرة من حيث الكم والاتجاه . فتمmigration من الريف إلى الحضر نتيجة لعوامل الجذب الموجودة في الحضر ومنها ارتفاع الدخل وتوفير الخدمات بالإضافة إلى عوامل الطرد الموجودة في الريف والتي تدفعهم إلى الهجرة .

فنتيجة لكل ما سبق زادت معدلات الهجرة من المحافظات الريفية إلى المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والسكندرية كنتيجة لاختلال هيكل توزيع العمالة والاستثمارات وكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المحافظات الذي أدى إلى زيادة عوامل الجذب في المناطق الحضرية وعوامل الطرد في المناطق الريفية مما ساعد على زيادة الفوارق بين المحافظات وأحكام انغلاق الدائرة المدروفة من هجرة إلى الحضر إلى تدهور مستويات الخدمة وزيادة الاستثمارات لتحسين الخدمات بها إلى المعرض لمشاكل ضياعات الحجم الكبير

وحرما منها من نصيبها النسبي المتعادل من الاستثمارات طالى زيادة الهجرة فـ...
وهكذا ...

ويتبين مما سبق أن بعض المراكز الحضرية الكبرى فى مصر تستقطب التنمية وتسلط باقى
اجزاء الدولة نتيجة لعدم توازن التنمية داخل الأجزاء المختلفة وقد نجم عن ذلك آثاراً راسخة
داخل المراكز المستقطبة (زيادة الصناعات الاقتصادية) وفى المناطق الساحلية (معروفة بـ
من عوامل نموها) وقد أدى التفاوت الكبير بين محافظات مصر وغياب استراتيجية مناسبة للتنمية
الإقليمية وأهمال التخطيط الإقليمي إلى آثار سيئة على الاقتصاد القوى كله .

ولذلك فمن الضروري وجود استراتيجية ملائمة يعتمد عليها لتحقيق التنمية والتنافس
على ظاهرة التفاوتات الإقليمية لعلاج المشاكل المتعلقة بالبعد المكاني بحيث تحدد هذه
الاستراتيجية الأهداف العامة ودور كل إقليم والوسائل والأدوات التي تحقق هذه الأهداف
وهو ما يحكمه عدد من العوامل مثل مرحلة التنمية التي وصل إليها المجتمع في خططه والنظام
السياسي السائد والهيكل الاقتصادي .

هناك أكثر من استراتيجية يمكن اتباعها لتصحيح اختلالات التوازن في النمو والمحدد
الأساس لل اختيار هو الهدف القوى الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه (تعظيم الناتج وتحقيق
الفعالية أو تحقيق العدالة والمساواة بين الأقاليم)^(٢) . فإذا كان الهدف المنشد هو تحقيق
العدالة بين أجزاء الدولة فإن الاستراتيجية الواجبة الاتباع تصبح استراتيجية الانتشار فـ...
تعمل على نشر الاستثمارات والموارد على الدولة ولذلك فهي أكثر عدالة وأكثر تفاصيلاً للسياسات
الخارجية *Diseconomies* التي تنبع من زيادة التجمع والتتركز . أما إذا كان الهدف هو
تحقيق الفعالية الاقتصادية فإن الاستراتيجية المقترنة في هذه الحالة هي استراتيجية التركيز
وهي تعمل على الاستفادة من وقوف التجمع وما يطلق عليه بالغورات الداخلية

External Economies *Internal Economies* *ومن الغورات الخارجية*

اما استراتيجية اقطاب النمو فهي تتحقق كل الهدفان السابقان العدالة والفعالية .^(٣)

(١) التسلط هو سيطرة مركز حضري واحد (أو اثنين على مجموعة من المدن بحيث لا يوجد نظام
متوازن لتدرج المدن (نقص في المدن متوسطه الحجم) .

(٢) H. Richardson : *City size and National spatial strategies in Developing Countries* W.B. Staff paper No. 252 P. 3 April 72 .

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر : علاء سليمان الحكيم مرجع سابق ذكره ص ٩ - ص ٣٦

وتفصي حل مشاكل المدن وتقليل الفوارق الموجودة بين المحافظات المصرية ضرورة وجود استراتيجية تعمل على تحقيق هذا التوازن المفقود بين المحافظات وتعتبر استراتيجية اقطاب النمو^(١) من الاستراتيجيات الممكن استخدامها لحل المشكلة السابقة وذلك عن طريق ايجاد اماكن جذب جديدة (اقطب النمو) بها مجموعة من الانشطة المتكاملة فنيا ومن النوع الدافع للنمو (أنشطة قائد) (أو هناك امكانية توطينها في هذه المناطق) نتيجة توافر مادة خام وسوق وعمالة وخدمات تؤدي هذه الانشطة القائدة بنموها الى نمو مجموعاً متكاملاً من الانشطة التي تعمل على نمو المنطقة والمناطق المحيطة بها وجدب السكان من المناطق المكتظة وخاصة المدن الكبرى مما يخفف من الضغط عليها .

الملاحق الاحصائية

الكتافة السكانية خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٢٦
جدول رقم (١)
(نسمة / كم²)

المحافظة	١٩٣٢	١٩٢٦	١٩٢٠	١٩٤٢	١٩٦٠
القاهرة	٧٩٥٢	١١٢٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٢٣٢
الاسكندرية	٩٤٠٨	١٢٩١٠	٥٢٣٢	٦٢٢١	٧٣٢٢
بورسعيد	١٥٣٩	*٧٠٢	٦١٢	٧١٢	٣٦٤٢
السويس	١٠٦٢	*٣١٩	٦٦٢	٨٦٠	٦٣٢
دمياط	* *	٢٤٨٢٩	*٦٨٨	٢٢٢	٩٤٦
الدقهلية	٢٣٦	٥٣٨	٥٨٢	٦٥٨	٧٨٩
الشرقية	٧٥٣٥	٢٢٢	٣٨٢	٤٥٢	٦٢٩
القليوبية	* *	٢٣٥	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٢٩
كفر الشيخ	٢٨٠	* *	٢٧٩	٣٢١	٤٠٩
الغربية	٤٦٣	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٢٢٢	٢٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٢
البحيرة	٢٢٨	٢٦٩	٣٦٢	٤٣١	٥٣٢
الاسماعيلية	٦٥٠	* *	٣٤٣	٤١٦	٢٤٢
الجيزة	٦٢٥	٧٩٦	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٢٨٤
بني سيف	٣٤٣	٥٢٢	٦٥٥	٢١١	٨٤٠
الفيوم	٥١٤	٣٢٢	٤٦٨	٥١٩	٦٢٥
المنيا	٤٦٢	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٥٩٣	٦٢٤	٨٥٦	٩١٢	١٠٩٣
سوهاج	٢٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٥٦٩	٦٠٧	٢٤٦	٨١٢	٩٢٤
أسوان	٣٦٥	٣٣١	٤٣٢	٥٩١	٩١٢

(*) يرجع هذا الانخفاض في الكثافة إلى تعديل حدود المحافظة

(**) كانت كفر الشيخ جزءاً من محافظة الغربية قبل عام ١٩٦٠، كما كانت الاسماعيلية جزءاً من محافظة

بور سعيد.

المصدر:

السكان والتنمية، الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء، القاهرة ص ٧٨ - ١٣٢.
ومن مجموعة الإحصاءات الحيوية ج ٢٠٠، الجهاز المركزي للتعمية العامة والإحصاء ص ٣٠ - ٣٠.

جدول (م ٣)

التوزيع التكراري النسبي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية للمحافظات

الوزن التكراري النسبي للمحافظات				المظاهرة المحسوسة
نهاية ٢٠٢٠	% ٢٠-١٠	% ١٠-٥	% ٥-٠	
١	-	٥	١٥	عدد النساء
١	١	٢	١١	عدد المستقلين
١	١	٢	١٩	٤ الزواج
١	-	٢	١٦	٤ الصناعة
١	-	٦	١٧	٤ الزيارة
-	٢	٥	١٢	٤ الزراعة
١	٢	١	٢٠	٤ السناة
١	١	٢	١٩	٤ التجارة
-	٢	٩	١٥	٤ الزواج
-	١	-	١٩	٤ الصناعة
-	-	-	٢٢	٤ التجارة
-	١	٨	١٥	٤ عدد السكان
-	١	٥	١٨	٤ البنائي
-	١	١	٤١.	٤ وحدات سكنية
-	-	١١	١٢	٤ عدد الامميين
-	١	٨	١٥	٤ عدد المدارس
-	١	٢	١٦	٤ عدد الفصل
-	١	٦	١٢	٤ عدد التلاميذ
-	-	١٠	١٤	٤ صفات طلابية
-	-	٤	١٩	٤ عدد الاسرة
-	-	٢	٤٠	٤ عدد الرؤس
-	١	٢	١١	٤ عدد الماملين بالنساء
-	-	٨	١٥	٤ الصحية
-	١	٨	١٣	٤ دور الحفانة
-	٢	١٠	٢١	٤ اسر الصناعة
-	٩	-	١٩	٤ الاستثمارات
١	٢	٦	١٩	٤ الدخل الفردي

جداول رقم (٤)

توزيع عدد المشغلي حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

المحافظة	النشاط	عدد	%	نسبة	النحو	نحو	نسبة	النحو	النحو	الصناعات التحويلية والتشييد		نسبة	النحو	التجارة بالخدمات	نسبة	النحو	جملة المشغلين	
										النحو	نسبة						النحو	نسبة
القاهرة	التجارة	٦٢٠	٣٥	٢٦٠	٢٦٠	٣٩٩	٢٧٤	٤١	٤١	٣١٤	٥٠	٣٢١	٢٠	١١	١١	٤	٤	٣٠٢
الإسكندرية	التجارة	٢٩٩	١٤٤	٢٩٩	٢٩٩	١٤٤	١٤٤	١١٥	١١٥	١١٥	٨٥	١٢٥	١٧	١٢٥	١٢٥	٩	٩	٣٠٢
الجيزة	التجارة	٤٣٠	٢١٣	٤٣٠	٤٣٠	٢١٣	٢١٣	٣٨٢	٣٨٢	٣٨٢	١٦٩	٢٦٤	٦٧	٢٦٤	٢٦٤	٦٧	٦٧	٤٣٠
الدقهلية	التجارة	١٠٦	٤٠	١٠٦	١٠٦	٤٠	٤٠	٥٢٧	٥٢٧	٥٢٧	٥٦	٣٩٦	٤٤	٣٩٦	٣٩٦	٥٦	٥٦	١٠٦
الشرقية	التجارة	٢٢٢	١١٣	٢٢٢	٢٢٢	١١٣	١١٣	٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦	٣٩٧	٣٩٧	٣٩٧	٣٩٧	٣٩٧	٣٩٧	٣٩٧	٢٢٢
القليوبية	التجارة	١٥٨	٧٧	١٥٨	١٥٨	٧٧	٧٧	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٢٩٧	٢٩٣	١٢٥	٢٩٣	٢٩٣	١٢٥	١٢٥	١٥٨
الإسكندرية	التجارة	٣٨٢	١٩٠	٣٨٢	٣٨٢	١٩٠	١٩٠	٦٥٥	٦٥٥	٦٥٥	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	٣٦٧	٣٨٢
المنوفية	التجارة	١٤٢	٦٣	١٤٢	١٤٢	٦٣	٦٣	٤٣٦	٤٣٦	٤٣٦	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣	١٤٢
الإسكندرية	التجارة	٥٣	٢٦	٥٣	٥٣	٢٦	٢٦	٤٢٦	٤٢٦	٤٢٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٥٣
الإسكندرية	التجارة	٩٤	٤٦	٩٤	٩٤	٤٦	٤٦	٤٠٥	٤٠٥	٤٠٥	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٩	٩٤
الجيزة	التجارة	١٠٣	٥٥	١٠٣	١٠٣	٥٥	٥٥	٤٥٧	٤٥٧	٤٥٧	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	١٠٣
الدقهلية	التجارة	٣١	١٦	٣١	٣١	١٦	١٦	٦٦٩	٦٦٩	٦٦٩	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٣١
الإسكندرية	التجارة	٤٣	١٧	٤٣	٤٣	١٧	١٧	٥٤٦	٥٤٦	٥٤٦	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٤٣
الإسكندرية	التجارة	٥٢	٢٢	٥٢	٥٢	٢٢	٢٢	٥٦٩	٥٦٩	٥٦٩	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٥٢
الإسكندرية	التجارة	٥٢	٢٢	٥٢	٥٢	٢٢	٢٢	٥٢٢	٥٢٢	٥٢٢	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٥٢
الإسكندرية	التجارة	٥٦	٢٦	٥٦	٥٦	٢٦	٢٦	٥٢٢	٥٢٢	٥٢٢	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٥٦
الإسكندرية	التجارة	٥٤	٢٤	٥٤	٥٤	٢٤	٢٤	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٢٤	٤٢٤	٤٢٤	٤٢٤	٤٢٤	٤٢٤	٤٢٤	٥٤
الإسكندرية	التجارة	٢٥	١١	٢٥	٢٥	١١	١١	٤٥٠	٤٥٠	٤٥٠	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٢٥
الإسكندرية	التجارة	٢٣	١١	٢٣	٢٣	١١	١١	٢٠	٢٠	٢٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	٢٣
الإسكندرية	التجارة	٦	٣	٦	٦	٣	٣	٢١٢	٢١٢	٢١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	٦
الإسكندرية	التجارة	٦	٣	٦	٦	٣	٣	٢١٢	٢١٢	٢١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	٦
الإسكندرية	التجارة	٢	١	٢	٢	١	١	-	-	-	١٢٢	-	-	-	-	-	-	٢
الإسكندرية	التجارة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	-	١٠٠	-	-	-	-	-	-	١٠٠
الإسكندرية	المطارات	-	-	-	-	-	-	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	-	-	-	-	-	٨١

* النسبة إلى إجمالي النشاط بالمحافظة . ** النسبة إلى إجمالي المحافظات . *** المنشآت الاقتصادية للأقاليم - بطيو ١٩٢٨ .

جدول رقم (٥٠)
توزيع عدد المنشآت حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

المحافظة	النشاط	القطاع الأولي			القطاع الصناعي والزراعي			القطاع الثالث			جملة المنشآت		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	عدد	%	%
القاهرة	التجارة	٦٢	٢٢	١٤٢	٢٢٦	٢٤٣	١٠٥	٢٣٨	٢٥٦	٣٦٤	٦٢	٦٢	٢٢
الاستانية	التجارة	٥٢٣	٨٩	٤٣٨	٩٣	٧٦٤	١٣	٤٣٨	٩٢	١٣	٦٢	٦٢	٨٩
بور سعيد	التجارة	١١٧	٢٠	١١٧	٢١	٥٥	١٥	٤٣٦	٤٣٦	٦٢	٦٢	٦٢	٢٠
السويس	التجارة	٤٤٦	١٣	٤٤٦	٧	٢٤٦	٣٥	٢٣٦	٢٣٦	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	١٣
دمياط	التجارة	٣٤٦	٥٤	٣٤٦	٥	٢٨٢	٢١	٢٨٢	٢٨٢	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٥٤
الدقهلية	التجارة	٢٥٦	٣٣	٢٥٦	٣	٢٢٤	١٢	٢٢٤	٢٢٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٣
الشرقية	التجارة	١٨٩	٢٩	١٨٩	٢	٢٣٠	١٣	٢٣٠	٢٣٠	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٢٩
القليوبية	التجارة	٤٥٥	٧٣	٤٥٥	٧	٢٣٦	٣٥	٢٣٦	٢٣٦	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٧٣
كفر الشيخ	التجارة	٢٨٤	٤٤	٢٨٤	٤	٦٤٦	١٨	٦٤٦	٦٤٦	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٤٤
المنوفية	التجارة	٣٠٦	٤٠	٣٠٦	٥	٢٨٠	٢٤	٢٨٠	٢٨٠	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٤٠
الاسكندرية	التجارة	٣٩٢	٥٥	٣٩٢	٦	٨١٠	٢٨	٨١٠	٨١٠	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٥٥
الجيزة	بني سويف	١٩١	٢٢	١٩١	٣	٢٦٠	١٤٥	٢٦٠	٢٦٠	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٢٢
القليوبية	بني سويف	١٩٠	٢١	١٩٠	٢	٦٨٨	١٣	٦٨٨	٦٨٨	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٢١
الإسكندرية	بني سويف	٣٠٧	٤٤	٣٠٧	٤	٢٣٠	٢٢٤	٢٣٠	٢٣٠	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٤٤
الإسماعيلية	بني سويف	٢٩٦	٤٦	٢٩٦	٤	٦٦٦	١٩	٦٦٦	٦٦٦	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٤٦
الإسكندرية	البحر الأحمر	٢٨٩	٤٥	٢٨٩	٤	٧٥٤	٢١	٧٥٤	٧٥٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٤٥
الإسكندرية	البحر الأحمر	٢٥	٣٩	٢٥	٣	٢٠	٤	٢٠	٢٠	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٩
الإسكندرية	البحر الأحمر	٢٠	٣٦	٢٠	٣	٨٤٥	١٣	٨٤٥	٨٤٥	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٣٦
الإسكندرية	البحر الأحمر	٦	٩	٦	١	٢٢	٧	٢٢	٢٢	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٩
الإسكندرية	الإسكندرية	٥٢٨	٦	٥٢٨	٧	٢٢٢	٢	٢٢٢	٢٢٢	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٦
الإسكندرية	الإسكندرية	٢٤	٤	٢٤	٤	٨٧٥	٢	٨٧٥	٨٣	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٤	٤

أجمالي المحافظات ١٥٥ - ٩١٥ - ٩٩٨ - ١٥٩ - ٣٩٣ - ١٥٩ - ١٠٠ - ٦٤٥ - ١٠٠ - ١٠٠

* النسبة الى اجمالي النشاط بالمحافظات
المصدر : نسخ المدر الساين

جدول رقم (٦)
الاجور النقدية موزعة على المحافظات تبعاً للنشاط الاقتصادي

المحافظة	الزراعة والري والميدان	الصناعة والتعمير والبترول	الكريمة والفاز والبياه	تشيد وبناء والوصلات	النقل والتخزين	التجارة والتأهيل والمؤافر	الخدمات العامة والأجتماعية وألا سكان	الاجور
القاهرة	٢٠٢	١٣٥٨٣	٤٤٨	٤٢٦٠	٤٦٠٩	.١٦٠٩	٢٦٠٦٥	٥٦٣٢٢
الاسكندرية	٣٥٢	٧٣٥١	٢٣١	١٤٨٥	٢٠٠٨	٣١٣٥	٩١٥٤	٢٣٢١٦
بورسعيد	٦٦	٢٩٦	٢٠	٢٠٠	٣٨٤	٢٠٢	١٣٣٦	٢٨١٤
السويس	٥٢	٣٥٤	٢٣	٣٤٢	٢٦٤	٥١٢	٥٥٦	١٨٦٢
دمياط	٦٦	١٤٣٠	١٢	٢١١	٥٠٦	١٢٢٤	١٢٢٦٢	٤٢٦٢
الدقهلية	٤١٣٣	٢٣١٢	١٢٠	٧٤١	١٩١١	٦٣٦٠	٦٣٦٥	١٦٤٧٥
الشرقية	٤٢١٦	١٥٧٥	٦٩	٥٢٣	١٤٢٦	١٤٢٦	٦١٦٤	١٤٧٥١
القليوبية	١٤٤٤	٣٣٦٢	٨٠	٨٠٨	١٠٤٤	٤٢٨٨	٤٢٨٨	١٢٣٠٠
كفر الشيخ	٢٨٠٨	٧٣٤٥	٣٢	٢٣٦	٢٧٦٨	٢٥٠٧	٢٥٣٢	٢٤٣٢
الغربية	٢٦٩٣	٣٩٧٨	٦٥	٧٠٨	١٤٥٦	٧٠٣١	٧٠٣٦	١٢٥٣٦
المنوفية	٢٤٤٢	١٣٤٢	٦٤	٣٨٨	٨٤٠	٤٢١٢	٤٢١٢	٩٢٥١
البحيرة	٤٥٥٩	٢٢١٥	٢٢	٦٠٤	٤٥٣	٤٠٦٨	٤٠٦٨	١٣٢٤٦
الإساعالية	٣١٢	١٢٥	٢٣	٥٨٦	٨٦٣	١١٦٩	١١٦٩	٢٦٢١
الجيزة	١٨٣١	٤١٠٥	١٤٠	١٢٨٥	٢٢١٨	٨٨٢٢	٨٨٢٢	٢٠٦٦٣
بني سيف	١٩٩٨	٥٤٨	٢٣	١٢٠٧	٦٣٢	٢٣٥٣	٦٠٧٠	٦٠٧٠
القiem	٢٢١٤	٨٠٠	٣٤	٢٤١	٢٠٦	٢١٠٦	٦٣٣٢	٦٣٣٢
المنيا	٣٨٩٠	٩٥٥	٥٣	٢٠٠	٤٥٨	٣٩٦٦	٣٩٦٦	١٠٦٨٧
أسيوط	٢٩٣٥	٨١٤	٥١	٤٠٢	٤٥٨	١٠٥٦	٣٢٢٢	٨٨١٥
سوهاج	٣٣٤٩	٨٠٤	٤٠	٢٨٠	٤٠٦	١٢٧٢	٣٢٣٦	٩٥٢١
قنا	٢٨٢٩	١١٦٣	٦٤	٤٤٥	٤٦٥	١٠٥٦	٢٢٦٤	٨٨٦٢
أسوان	٦٤٣	٤٣٦	٩٨	١٩١	٢٨٠	١٢٦٢	١٢٦٢	٣٢٩٦
البحر الأحمر	٧٦	١٦٩	١٠	٤٦٠	٣٩	١٢٥	٢٨٩	٣٨٩
الوادى الجديد	٩٢	١٦٩	١٠٤	٤٦٠	٣٦	٢٨٨	٢٨٨	٤٩٦
مطروح	١٧٢	٢٩	٠٢	٥٠	٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٦٨٩
الجيزة	١٣١	-	-	-	٢١٧٢	١٠٢٢٦	١٠٢٢٦	٢٥٨٣٢

المصدر: التعداد العام للسكان ١٩٧٦ - الجهاز المركزي للتटعيم العامة والإحصاء - بيانات المتابعة - وزارة التخطيط (غير منشورة)

جداول رقم (٢٧)
الاجور النقدية وتوزيع نصيب الفرد موزعة على المحافظات طبقاً للقطاعات الثلاث

الإجمالي	الإجمالي بالآلاف المليون بالجنيه	القطاع الثالث			القطاع الأول والثاني			القاهرة
		المتوسط بالجنيه	الإجمالي بالآلاف المليون بالجنيه	الإجمالي بالآلاف المليون بالجنيه	المتوسط بالجنيه	الإجمالي بالآلاف المليون بالجنيه	الإجمالي بالآلاف المليون بالجنيه	
١١١١	٥٦٣,٢٣	٦٢,٩	٣١٨,٧٥	٣٦,١	١٨٢,٩١	٤٠	٢٠٧	القاهرة
١٠٢٣	٢٣٢,١٦	٦٢,٢	١٤٣,٩٧	٣٩,٤	٩٠,٦٨	١٥	٣٥٢	الاسكندرية
١٠٧١	٢٨,١٤	٨٥,٨	٢٢,٨٢	١٩,٩	٥١,٦	٢٥	٦٦	بورسعيد
٩٦٠	١٨,٦٢	٥٢,٢	١٠,٨٦	٣٢,٨	٧١٩	٢٩	٥٢	السويس
٢٤٠	٤٢,٦٢	٣٤,٩	١٩,٩٣	٢٩,٠	٦٦٥٨	١٠٢	٦٦	دمياط
٦٠٢	١٦٨,٢٥	٣٣,٦	١١,٧٩	١١,٦	٣١٢٢	١٥١	٤١٣٣	الدقهلية
٢٢٤	١٤٢,٥١	٣٢,٠	٨٣,٨٨	٨,٥	٢٢١٢	١٦٢	٤٢١٦	الشرقية
٢٩١	١٢٣,٠٠	٣٩,٨	٦٦٨٠	٢٤,٩	٤١٢٦	٨٥	١٤٤٤	القليوبية
٥٢٨	٢٤,٣٧	٢٥,٦	٣٥٨٥	٢,٥	١٠٤٤	٢٠١	٢٨٠٨	كفرالشيخ
٢٦٥	١٢٥,٣٦	٣٦,٢	٨٢٩٢	٢٠,٢	٤٢٥١	١١٨	٢٦٩٣	الغربيّة
٥٧٠	٩٢,٥١	٢٢,٤	٥٥,٥٥	١٠,٦	١٢٩٩	١٤٤	٢٤٤٢	المنوفية
٥٥٥	١٣٢,٤٦	٢٤,٥	٦٠,٥٩	١٢,٣	٣١٥٥	١٨٥	٤٥٥٩	البحيرة
٢٤٠	٢٦,٢١	٤٨,٩	١٢,٩٣	١٦,٩	٥٩٩١	٨٩	٣١٢	الإسماعيلية
٨٥٥	٢٠٦,٦٣	٤٨,٣	١١٥,٩٥	٢٤,٨	٥٩٥٢	٧٦	١٨٣١	الجيزة
٥٤٧	٦٩٧٠	٢٩,٤	٣٢,٣٩	٧,٦	٨٤١	١٨٢	١٩٩٨	بني سويف
٥٥٤	٦٣٥٨	٢٦,٢	٣٠,٥٨	٢٦,٢	٣٠٤٨	١٩٣	٢٢١٤	الفيوم
٥٢٣	١٠٦,٨٧	٢٦,٣	٥٥,٤٠	٦,١	١٢٢٢	١٨٥	٣٨٩٠	المنيا
٥١٩	٨٨,١٥	٢٢,٦	٣٨,٣٥	٦,٢	١١٤٥	١٧٣	٢٩٣٥	أسيوط
٤٩٩	٩٥,٧١	٢٥,٩	٤٩,١٣	٦,٩	١٢٠٩	١٢٦	٣٣٤٦	سوهاج
٥١٨	٨٨,٦٢	٢٤,٨	٤٢,٦٥	١٠,٤	١٢٦٨	١٦٩	٢٨٢٩	قنا
٦١٤	٣٢,٩٦	٣٩,٢	٢٤,٣٨	١٢,١	٢٥٢	١٠٣	٦٤٣	اسوان
٢٠٢	٣٨٩	٥٠,٠	٢٥,٠	١٢,٠	٦٠	١٥٨	٢٩	البحر الأحمر
٥٨٣	٤٩٦	٤٢,٥	٣٤,٠	٨,٠	٦٤	١١٥	٩٢	الإسكندرى الجديد
٦١٢	٦٨٩	٤٠,٥	٤٤,٥	١١,٢	١١١٢	١٧٦	١٧٢	مطروح
١١٤	١١١	٤,٩	٤٨,٨	٥,١	٥٠	١٣	١٣	مينا
٢٠٥٣	٢٥٨٣٣	٤٠,٢	١٤٨٩٣٠	١٢,٩	٦٥٥,٢٠	١٢٠	٤٤٠	الجمهورية

المصدر: تم حساب هذا الجدول اعتناداً على بيانات الجدول رقم (٦٣) والخاص بالاجور النقدية موزعة على المحافظات تبعاً للنشاط الاقتصادي

جـدول قـلم ٨)
متوسط نصيب الفرد من الأجر الاقليمي موزعاً على قطاعات النشاط الاقتصادي (الاقسام القياسية له)

القياسي الرقم	الاجمالى	القطاع الثالث			القطاع الثاني			القطاع الاول			القاهرة الاسكندرية بورسعيدين السويس دمياط الدقهلية الشرقية القليوبية كفرالشيخ الغربية المنوفية البحيرة الاساعلية الجيزة بني سيف تلتفيم المنيا اسيوط سوهاج قنا اسوان البحر الاحمر الواى الجديد مطروح سيناء
		المتوسط بالجنيه	الرقم القياسى	المتوسط بالجنيه							
١٥٢٥	١١١١	١٥٤٦	٦٢٩	٣٦٥	٣٦١	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٣	٣٣٣	٤٠	
١٤٥٠	١٠٢٣	١٥٢٩	٦٢٢	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٥١	الاسكندرية
١٥١٩	١٠٢١	٢١٠٦	٨٥٦	١١١	١٩٩	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٥٢	بورسعيدين
١٣١١	٩٦٠	١٤٠٥	٥٧٢	٢١١٢	٣٢٩	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٦١	السويس
١٠٤٩	٢٤٠	٨٥٢	٣٤٩	١٦٢٦	٢٩٠	٨٨٩	٨٨٩	٨٨٩	٨٨٩	٧٠	دمياط
٨٥٤	٦٠٢	٨٢٦	٣٣٦	٦٤٦	١١٦	١٢٥٦	١٢٥٦	١٢٥٦	١٢٥٦	٥١	الدقهلية
١٠٩٢	٢٧٤	٧٨٦	٣٢٠	٤٧٥	٨٥	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	١٣٦٨	٦٢	الشرقية
١١٢٢	٢٩٦	٩٢٨	٣٩٨	١٣٩١	٢٤٩	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٨٥	القليوبية
٢٤٩	٥٢٦	٦٢٩	٢٥٦	٤١٩	٧٥	١٦٢٢	١٦٢٢	١٦٢٢	١٦٢٢	٢٠١	كفرالشيخ
١٠٨٥	٢٦٥	٨٩	٣٦٢١	١١٥٦	٢٠٢	٩٨٢	٩٨٢	٩٨٢	٩٨٢	١١٦	الغربية
٨٠٦	٥٢٠	٧٩٦	٣٢٤	٥٩٢	١٠٦	١١٩٨	١١٩٨	١١٩٨	١١٩٨	٦٤	المنوفية
٢٩١	٥٥٦	٦٠٢	٢٤٥	٦٨٦	١٢٢٨	١٥٣٩	١٥٣٩	١٥٣٩	١٥٣٩	٨٥	البحيرة
١٠٤٩	٢٤٠	١٢٠٢	٤٨٩	٩٤٤	١٦٩	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٨٦	الاساعلية
١٢١٢	٨٥٥	١١٨٢	٤٨٣	١٣٨٥	٢٤٦	٦٣٢	٦٣٢	٦٣٢	٦٣٢	٧٦	الجيزة
٢٢٥	٥٤٢	٧٢٢	٢٩٤	٤٢٥	٧٦	١٥١٤	١٥١٤	١٥١٤	١٥١٤	٨٢	بني سيف
٢٨٥	٥٥٤	٦٥٦	٢٦٢	١٤٩٢	٢٦٢	١٦٠٦	١٦٠٦	١٦٠٦	١٦٠٦	٦٣	تلتفيم
٢٤٢	٥٢٣	٦٤٦	٢٦٣	٣٤١	٦١	١٥٣٩	١٥٣٩	١٥٣٩	١٥٣٩	٨٥	المنيا
٢٣٦	٥١٩	٥٥٥	٢٢٦	٣٧٤	٦٢	١٤٣٩	١٤٣٩	١٤٣٩	١٤٣٩	٧٣	asioط
٢٠٦	٤٩٦	٦٣٦	٢٥٩	٣٨٥	٦٩	١٤٦٤	١٤٦٤	١٤٦٤	١٤٦٤	٧٦	سوهاج
٢٣٤	٥١٨	٦٠٦	٢٤٨	٥٨١	١٠٤	١٤٠٦	١٤٠٦	١٤٠٦	١٤٠٦	٦٩	قنا
٨٢١	٦١٤	٩٦٣	٣٩٢	٦٢٦	١٢١	٨٥٢	٨٥٢	٨٥٢	٨٥٢	٣٣	اسوان
٩٩٥	٢٠٢	١٢٢٨	٥٤	٦٧	١٤٣	١٣١٤	١٣١٤	١٣١٤	١٣١٤	٥٨	البحر الاحمر
٨٢٦	٥٨٣	١٠٤٤	٤٢٥	٤٤٧	٨	٩٥٢	٩٥٢	٩٥٢	٩٥٢	١١٥	الواى الجديد
٨٦٨	٦١٢	٩٩٥	٤٠٥	٦٢٦	١١٢	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٤٣	١٢٢	مطروح
١٦٢	١١٤٤	١٢٤	٤٩	٢٨٥	١٥	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	٣	سيناء
	١٠٠	٢٠٥٣	٤٠٢	١٧٩	١٠٠	١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢	١٢٠٢		اجمالي الجمهوري
	١٠٠				١٠٠						

ال مصدر : تم حساب هذا الجدول اعتماداً على بيانات الجداولتين رقم (٦٣) ورقم (٦٧) (الخاصتين بالاجور التقديمة موزعة على النشاط الاقتصادي)
 ولا جور ومتوسط نصيب الفرد منها موزعه على الثلاث قطاعات.

جدول رقم (م.١)

الدخل الانثبي موزعاً حسب النشاط الاقتصادي (بالمليون جنيه)

المحافظة	التجارة والزراعة	الخدمات العامة والاجتماعية	دخل الأسرة	متوسط الدخل
القاهرة	٣٤٢٥٧	١٨٨٨٨	٢٢٩	١١٢٢٨٩
الاسكندرية	١٨٨١١	٩٧٣	٢٢٠	٥١٩٩
بور سعيد	٢٥٦	٢٢٣	١٣٠٦٣	٥٨٦١
السويس	٢٦٦	٢٢٣	١٩٠٦	٤٠٨٢
دمياط	٢٤٤٢	٩٥٥	٨٥٠	١٠٥٣٢
الدقهلية	١٦٣٧٨	٥٩١٥	٩٠٦٥	٤١٥٩٢
الشرقية	٤٠٣٠	٤٠٣	٨٧٩٢	٣٧٢٥٢
القليوبية	٨٦١٨	٣٦	٦٨٩٢	٢٨٣١٧
كفر الشيخ	٢٠١٩	١٣٧	٢٥٧٢	٢٠٥
الغربية	١٠٦٧٤	٢٢٥	٨٦٠٦	٣٢٦٩٢
المنوفية	٩٦٩٨	٢٢٣	٦٠١١	٢٣٩٥٦
البحيرة	١٨٠٧٠	٢٤٤٦	٤٣٨٤	٣٧٣١٢
الإسماعيلية	١٢٥٦	٩٨	١٥٨٣	٥٦٠٠٠
الجيزة	٢٢٥٦	٥٩٦	١٢٦٦٢	٤٦٠٥٠
بنى سيف	٢٩١٩	٤٩٤	٣٣٥١	١٥٩١٥
الفيوم	٢٦٨٣	٩٩٨	٣٠٥٣	١٧٣٥٩
المنيا	١٥٦١٦	٢٦٦	٢٠٥٦	٢٨٨٩٠
أسيوط	٢٠٨٣٤	٢١٦	٤٦٢٢	٢٣٥١٨
سوهاج	٢٣٢٣	١٦٨	٤٦٠٦	٢٦٠٥٧
قنا	١١٤٠٢	٦٧٦	٣٩٤٤	٢٣٩٢٠
اسوان	١١١٦	٤١٣	١٢٤٢	٨٨٦٤
البحر الاحمر	٣٠٣	٣٤٩	٢٥٢٢	٩٠٢
الواحات الجديد	٣٦٦	٩٥	١٠١٥	٤١١
طهطا	٣٤٢	١٠	٣٢	١٢٤٦
مينا	٣٦٠	٣٥	٣٥	٢٤٦٩
الجيزة	١٢٤٤٢٠	٢٥	٤٠٠٦٠	٦١٦٤٢

جدول رقم (١٠)

الدخل الاقليمي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل متوزعاً على القطاعات الثلاث سنة ١٩٧٦

المحافظة	القطاعات			القطاع الثالث			القطاع الابتدائي			
	اجمالي دخل المحافظة	اجمالي دخل السكان	متوسط الدخل	اجمالي الدخل	متوسط الدخل	اجمالي الدخل	متوسط الدخل	اجمالي الدخل	متوسط الدخل	
المحافظة	السكنى	سنة	بالجنيه	بالطينون	بالجنيه	بالطينون	بالجنيه	بالطينون	بالجنيه	بالطينون
القاهرة			٥٠٢٤٠١٦	٢٣١٢	١١٢٢٨٩	١٤٢٠	٧٢٠٤٦	٤٤٦٢٨	١٦٢	٨٢
الاسكندرية			٢٣١٢٢٠٥	٢٢٤٣	٥١٩٩	١٢١٣	٢٨١٠٣	٢٢٤٩٦	١٦١	١٣٩
بورسعيدي			٢٣١٢٢٦٠	٢٢٣٢	٥٨٦٧	١٦٧٥	٤٤٠١	٤٥٩	١٢٠٤	٩٩
الموصي			١٩٣٩٦٥	٢١٠٦	٤٠٨٢	١١٤٨	٢٢٢٨	٨٣٩	١٣٢٢	١١٢
دمياط			٥٢٦٣٢٦	١٨٢٢	١٠٥٣٢	٦٩٠	٣٩٢٤	٧١٤	٤١١٦	٤٢٣
الدقهلية			٢٣٢٢٣٠٦	١٥١٩	٤١٥٩٢	٢٣٢٧	١٢٤٤١	٢٨٤	٢٧٧٢٣	٩٦
الشرقية			٢٣٢٢٣٨	١٤٣٣	٣٢٢٥٧	٥٨٠	١٥١٨٣	٢٠٥	٥٣٦٥	٦٣٨
القلوبية			١٦٨٠٨٣٢	١٦٨٥	٢٨٣١٧	٢٣٢	١٢٣١١	٦١٢	١٠٢٨٥	٣٤١
كفرالشيخ			١٦٨٠٢١٦	١٤٥٧	٢٠٥٠	٤٨٤	٦٨١٣	١٨٣	٢٥٦٦	٥٢٢
ال الغربية			١٢٩٣٢٤٠	١٦٤٤	٣٢١٩٢	٦٦٢	١٥٢٢٦	٥١٢	١١٧٤٧	٤٦٥
الشوفية			١٢١٠٨٤٩	١٤٠٠	٢٣١٥٦	٥٧٥	٩٨٣	٣٥٩	٤٤٢٨	٥٦٢
البحيرة			٢٤٦٤٤٤٥	١٥١٤	٣٢٧١٣	٤٧٤	١١٦٢٦	٣٠٢	٢٥٦٦	٤٣٣
الاسكندرية			٣٥٣٩٢٥	١٥٨٢	٥٦٠	٨٧١	٣٠٨٣	٣٥٦	١٢٦١	٣٥٥
الجيزة			٢٤١٦٦٥٩	١٩٠٥	٤١٠٥	١٠١٢	٢٤٥٨٦	٥٨٨	١٤٢٠٨	٣٠٩
بن سيف			١١١٠١٣٢	١٤٣٢	١٥٩١٥	٥٦١	٦٠٣	١٧٩	١٩١٣	٧١٣
الفيوم			١١٤١٨٤٦	١٥١٢	١٢٢٥٩	٥١٥	٥٨٨٥	٢٢٨	٢٦٠١	٧٦٨
المنيا			٢٠٥٤١٠٥	١٤٠٦	٢٨٨٩	٥٠٢	١٠٣١٥	١٥٤	٢١٥٦	٢٥١
اسيوط			١٦٦٩٢٤٢٢	١٣٨٢	٢٣٥١٨	٥٣٥	٩٠٢٣	١٦٦	٢٨١١	٦٨٥
سوهاج			١١٢٤٨١٤	١٣٥٦	٢٢٠٥٧	٥٠٥	٦٧١	١٦٠	٣٠٧٤	٦٨٩
قنا			١٢٠١٢٩٩	١٣٦٩	٢٣٩٢٠	٤٨٥	٨٢٨	٢٤٨	٤٢٣٣	٦٦٢
اسوان			٦٦٨٥١٨	١٤٣٣	٨٨٦٦	٧١٦	٤٤٣٩	٣٠٤	١٨٧٨	٤١٢
البحر الاحمر			٥٥٤١٥	١٦٢٨	٩٠٢	٨٣٦	٤٦	٢٣٣	١٢٨	٢٥٥
الوادى الجديد			٨٥١٢٥	١٤٤٨	١٠٦٣	٧٥٤	٥٥٦	١٦٢	٥٦٢	١٠٣
مطروح			١١٢٥٤٧	١٥٥١	١٧٦٦	٧٦١	٨٣٤	٢٠٦	١٤١	٤٢٩
سيناء			٩٢٢٠	٢٤٧	٢٤٠	٩٢	٩٣٢	٢٣٢	٦٠٢	٣٢
الجمهورية			٣٦٦٢٦٢٠٤	٣٦٨٣	٦١٦٦٢	٢٧٢	٢٨٢٦	٤٣٥	١٥٩٤	٤٧٦
									١٧٤٤٨	١٧٤٤٨

الصدر: تم حساب هذا الجدول اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٣) الخاص بالدخل الاقليمي متوزعاً حسب النشاط الاقتصادي

جدول (م ١١)

متوسط نصيب الفرد من الدخل الاقليمي موزعاً على قطاعات النشاط الاقتصادي والا رقام القياسية له سنة ١٩٢٦

		الاجمال		القطاع الثالث		القطاع الثانوي		القطاع الاولى			
	الرقم القياسي	المتوسط بالجنيه	الرقم القياسي								
	١٣٧٤	٢٣١٢	١٨٣٩	١٤٢٠	٢٠١٤	٨٢٦	٣٤	١٦			القاهرة
	١٣٣٣	٢٢٤٣	١٥٢١	١٢١٣	٢٢٣٢	٩٢١	١٢٨	١٦			الاسكندرية
	١٣٢٦	٢٢٣٢	٢١٦٩	١٦٧٥	١٠٥٣	٤٥٨	٢٠٠	٩٦			بورسعيدي
	١٢٥٠	٢١٠٤	١٤٨٧	١١٤٨	١٩٢٩	٨٣٩	٢٤٦	١١٧			السويس
	١٠٨٦	١٨٢٢	٨٩٤	٦٩٠	١٦٤١	٧١٤	٨٨٩	٤٢			دمياط
	٩٠٢	١٥١٩	٨٢٥	٦٣٢	٦٥٤	٢٨٤	١٢٥٦	٥٩٨			الدقهلية
	٨٥٢	١٤٣٣	٢٥١	٥٨٠	٤٢١	٢٠٥	١٣٤٠	٦٣٨			الشرقية
	١٠٠١	١٦٨٥	٩٤٨	٢٢٣٢	١٤٠٢	٦١٢	٢١٦	٣٤			القليوبية
	٨٦٦	١٤٥٢	٦٢٧	٤٨٤	٤٢	١٨٣	١٦٦٢	٢٩١			كفر الشيخ
	٩٢٧	١٦٤٤	٨٦٣	٦٦٦	١١٧٢	٥١٢	٩٢٧	٤٦٥			الغربية
	٨٣٢	١٤٠٠	٢٤٥	٥٧٥	٥٩٥	٢٥٩	١١٩١	٥٦٧			المنوفية
	٨٩٦	١٥١٤	٦١٤	٤٢٤	٢٠٦	٣٠٢	١٥٤٠	٢٣٣			البحيرة
	٩٤٠	١٥٨٢	١١٢	٨٢١	٨١٦	٣٥٦	٧٤٦	٣٥٥			الاساعلية
	١١٣٢	١٩٠٥	١٣١٢	١٠١٧	١٣٥٢	٥٨٦	٦٤٩	٣٠٢			الجيزة
	٨٥٢	١٤٣٤	٢٠١	٥٤١	٤١٢	١٢٩	١٤٩٨	٧١٣			بني سويف
	٨٩٦	١٥١٢	٦٦٧	٥١٥	٥٢٤	٢٢٨	١٦١٣	٧٦٨			الفيوم
	٨٣٦	١٤٠٢	٦٥٠	٥٠٢	٣٥٤	١٥٤	١٥٢٨	٢٥١			المنيا
	٨٢٣	١٣٨٦	٦٩٣	٥٣٥	٣٨٢	١٦٦	١٤٣٩	٦٨٥			اسيوط
	٨٠٤	١٣٥٤	٦٥٤	٥٠٥	٣٦٨	١٦٠	١٤٤٢	٦٨٩			سوهاج
	٨٣١	١٣٩٦	٦٢٦	٤٨٥	٥٢٠	٢٤٨	١٤٠١	٦٦٢			قنا
	٨٥٢	١٤٣٣	٩٣٠	٧١٨	٦٩٩	٣٠٤	٨٦٢	٤١٢			أسيوط
	٩٦٢	١٦٢٨	١٠٨٣	٨٣٦	٥٣٦	٢٣٣	١١٩١	٥٦٧			البحر الاحمر
	٧٤٢	١٢٤٨	٨٤٧	٦٥٦	٣٨٢	١٦٦	٩٠١	٤٢٩			النيل الاصغر
	٩٢٢	١٥٥١	٩٦٠	٢٤١	٤٧٤	٢٠٦	١٢٢٥	٦٠٢			طنطا
	١٤٢	٢٤٢	١٢٤	٩٦	٢٢٥	٩٨	١١١	٥٣			سيناء
	١٠٠	١٦٨٣	١٠٠	٢٢٢	١٠٠	٤٢٥	٤٢٦				الجمهورية

ال مصدر : تم حساب هذا الجدول استناداً الى بيانات الجدول رقم (٩٣) والجدول رقم (٣٠) والخاصين بالدخل الاقليمي موزعاً حسب النشاط الاقتصادي والدخل الاقليمي موزعاً ومتوسط نصيب الفرد من ثلاثة قطاعات.

جدول رقم (١٣)

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفارق بين الاقاليم

الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم	الإقليم
شمال الصعيد	قناة السuez	الإسكندرية	القاهرة	جنوب الصعيد	الدقهلية	الجيزة	الإسكندرية	الإسكندرية	القاهرة	الإسكندرية
٤٣١٥٢٣٤	٢٤٥٦٠٦	١٧٨٠٠٢	٤٢٨١٨٠٨	٨٦٩٨٦٢٤	١١٢٢٧٢	٤٨٣٥٩٤٧	٩١٢٢٢١٦	السكان	عدد السكان ذي النشاط	عدد السكان ذي النشاط
١٣٢٩٥٥٢	٩٢٧٣٨٤	٥٢٤٥٢٣	١٢٧٢١٤٠	٢٨٣١٦٨٢	٣٦١٩٢	١٦٣٨٢٠٢	٢٨٨٤٨٩٦	الاقتصادي	معدل المولائد (في الالاف)	معدل المولائد (في الالاف)
٦٦٢	٣٩٦	٣٩٢	٣٨٢	٣٩٢	٥٨٦	٣٦٢	٣٧٨	معدل الوفيات (في الالاف)	معدل الوفيات (في الالاف)	عدد المستقلون
١٦٢	١٢١	١٢٨	١٢١	١٢٢	٨٢	١٠١	١٢	عدد المستقلون	عدد التلاميذ	عدد النساء في وقوع
١٢١٦٥٥٢	١٠٩٣٦٠	٥٦١١٠	١٢٤٢٠٠	٤٢٠٧٦١	٧٥٦٣	٤٧٢٣٠٩	٩٨٠٠٧١	الاسر غير المزدوجة بعمر	الاسر المزدوجة بعمر	عدد المستقلون بالزراعة والصيد
٣٩١٠٦	-	٢٩٢٦٢	١٧٦٩٦	٤١٦٢٠٢	١٠٣٢٥٩٥	١٠٥١١	٥٦٢٨٨٥	١١٦٥٠٨٥	الشتاء	الشتاء
٦٢٦٢٩	٦٢٧٣٢	٣٢١٠٠	٦٦٩١٤	١٨٣٦١٩	٣٥٦	١٠٦٤٨٦	٢٦٣٧٠٣	عدد النساء في وقوع	عدد النساء	عدد المستقلون في الصناعات
٢٦٦٠٠٢	٤٦٣٥٩٢	٢٧٥٤٨١	٧٢٣٥٦٣	١١٦٧٤٦١	١٠٥٠٣	١٠٠٩٦	٢٥٠٧٥٥	التحويلة	الكثافة السكانية	الكثافة السكانية
١٧٦٢١٨	٢٥٣٢٨٨	٢٨٠٢٣	٥٨٦٨	٥٩٠٠٢٧	٦٥٩١	٥٦٩١٢٨	١٣٥٥٢١٨	عدد المنشآت العلاجية	عدد المنشآت العلاجية	عدد المستقلون
١٠٣٦٣٦	٥١٨٨٠٦	٢٣٧٤٧٥	٧٦٦٧١٦	١٤١٥٢١١	١٨٧٢٣	٥٤٤٦٨٨	٣٢٨٠٥٨	عدد المستقلون	عدد المستقلون	عدد المستقلون
٦٥٠٥١	٦٢٨٢٦	٢٣٥٦٦	٦٨٣٩٣	٢٢٨٣٣٥	٧٧٢	٢٢٠٣٩٨	٥٩٥١٣١	الكثافة السكانية	الكثافة السكانية	عدد المستقلون
٧٢	٢٤	١٠	١٤	٧٩٢	٩٤	٢٧٦	٤١٣٦	عدد المستقلون	عدد المستقلون	عدد المستقلون
٥٠٢	٢٧٨	١٩٨	٤٠٧	٢٢٦	١٤	٣٧٦	٦٦٩	عدد المستقلون	عدد المستقلون	عدد المستقلون
٦٤٧٤	٤٤٣٨	٢٢٢٦	٦٣٢٠	١٣١٥٩	١٥٩	١٠٣٢٦	٣٧٦٢٤	عدد الاجراء	عدد الاجراء	عدد الاجراء

جدول رقم (١٦٣)
متوسط نصيب الفرد من الدخل الفعلى
والدخل المقعد

المحافظات	الدخل الفعلى	الفرد المقعد	متوسط نصيب الفرد من الدخل المقعد	الترتيب	الفرق	الترتيب	المحافظات
١ - القاهرة	٢٣١٢	٢٣٠٥	٢٣٠٥	٢	٢٣١٢	٢	٢ - الاسكندرية
٢ - الاسكندرية	٢٢٤٣	٢٢٠	٢٢٠	٣	٢٢٤٣	٥	٣ - بور سعيد
٣ - بور سعيد	٢٢٣٣	٢٠٩	٢٠٩	٤	٢٢٣٣	٢	٤ - السويس
٤ - السويس	٢١٠٤	٢٠٥	٢٠٥	٥	٢١٠٤	٨	٥ - دمياط
٥ - دمياط	١٨٢٧	١٢١	١٢١	٧	١٨٢٧	١٣	٦ - الدقهلية
٦ - الدقهلية	١٥١٩	١٥٨٤	١٥٨٤	١٣	١٥١٩	٢٢	٧ - الشرقية
٧ - الشرقية	١٤٢٣	١٤١	١٤١	١٩	١٤٢٣	١٦	٨ - القليوبية
٨ - القليوبية	١٦٨٥	١٥٩	١٥٩	٨	١٦٨٥	-	٩ - كفر الشيخ
٩ - كفر الشيخ	١٤٥٧	١٨٣	١٨٣	١٦	١٤٥٧	١٤	١٠ - الغربية
١٠ - الغربية	١٦٤٤	١٢٠٤	١٢٠٤	٩	١٦٤٤	٢٥	١١ - المنوفية
١١ - المنوفية	١٤٠	١٣٦٩	١٣٦٩	٢١	١٤٠	-	١٢ - البحيرة
١٢ - البحيرة	١٥١	١٢٩٢	١٢٩٢	١٥	١٥١	٩	١٣ - الاسماعيلية
١٣ - الاسماعيلية	١٥٨٦	١٩١١	١٩١١	١١	١٥٨٦	١٠	١٤ - الجيزة
١٤ - الجيزة	١٩٠٥	١٨٧٢	١٨٧٢	٦	١٩٠٥	٢٠	١٥ - بنى سويف
١٥ - بنى سويف	١٤٣٤	١٤٢٤	١٤٢٤	١٢	١٤٣٤	٢٤	١٦ - الفيوم
١٦ - الفيوم	١٥١٢	١٣٢٣	١٣٢٣	١٤	١٥١٢	٢١	١٧ - المنيا
١٧ - المنيا	١٤٠٦	١٤٢٣	١٤٢٣	٢٠	١٤٠٦	-	١٨ - أسيوط
١٨ - أسيوط	١٣٨٥	١٤٨٥	١٤٨٥	٢٣	١٣٨٥	١٩	١٩ - سوهاج
١٩ - سوهاج	١٣٥٤	١٤٨٩	١٤٨٩	٢٤	١٣٥٤	١٥	٢٠ - قنا
٢٠ - قنا	١٣٩١	١٥٩٩	١٥٩٩	٢٢	١٣٩١	-	٢١ - أسوان
٢١ - أسوان	١٤٣٣	١٤٠٤	١٤٠٤	١٨	١٤٣٣	٢٢	٢٢ - البحر الاحمر
٢٢ - البحر الاحمر	١٦٢٨	٢٢٩٢	٢٢٩٢	١٠	١٦٢٨	٢	٢٣ - الوادى الجديد
٢٣ - الوادى الجديد	١٢٤٨	٢١٨	٢١٨	٢٥	١٢٤٨	٦	٢٤ - مطروح
٢٤ - مطروح	١٥٥١	٢٢٢	٢٢٢	١٢	١٥٥١	٤	٢٥ - سيناء
٢٥ - سيناء	٢٤٦٩	٢٣٥٨	٢٣٥٨	١	٢٤٦٩	١	

المصدر : تم حساب هذا الجدول من نتائج الحسابات السابقة ومن الجدول رقم (١٦٣) .

جدول رقم (١٧)

تقسيم المحافظات الى مستويات وفقاً لمستوى الدخل
المقدر ١٩٧٦

النسبة المئوية	مجموع الدخل	
٢٥,٤	١١٣٢,٥	المستوى الأول
٢٢,٦	١٠١٠,٨	المستوى الثاني
١٩,٣	٨٦٣,٥	المستوى الثالث
١٢	٧٦٢,٢	المستوى الرابع
١٥,٦	٦٩٢,٩	المستوى الخامس
١٠٠	٤٤٧١,٩	اجمالي

المصدر: تم حساب هذا الجدول اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

جدول رقم (١٨) م
معامل التوطن للمشتغلين بالصناعات (أساس السكان)

القاهرة	الإسكندرية	بور سعيد	السويس	دمياط	الدقهلية	الشرقية	القليوبية	كفر الشيخ	الغربية	المنوفية	الإسماعيلية	الجيزة	بني سويف	المنورة	المنيا	أسيوط	سوهاج	قنا	أسوان	البحر الأحمر	الواي الجديد	طنطا
٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	
٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	
٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	
٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	
٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	
٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	
٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	

جدول رقم (م ١٩٥)
معامل الترک للأنشطة المختلفة باستخدام السكان كأساس للمقارنة

النشاط التجاری	النشاط الصناعي	النشاط الأولي	
٢٤	١	٦٢٦	القاهرة
-	٨را	٢٥	الاسكندرية
-	-	-	بور سعيد
-	-	-	السويس
٣٢	٣٢	٦١	دمياط
١	٧	٤١	الدقهلية
٢٢	٨	٤١	الشرقية
٤٤	٤	٣٩	القليوبية
٥٥	٦	١٨	كفر الشيخ
٨١	٩١	٤٤	الغربيّة
٢٣	٩	٢	المنوفية
٤٤	-	٣	البحيرة
-	-	-	الاسكندرية
٢٢	١١	٣٠١	الجيزة
٢٢	٦	٩٦	بني سويف
٢٢	٥	٢٢	الفيوم
٦٦	٨	٢١	المنيا
٤٤	١١	٩٥	أسيوط
٥٥	٧	٣٥	سوهاج
١١	٣	٣٦	قنا
-	٤	٢٤	أسوان
١١	-	١٧	البحر الاحمر
-	-	-	الوادى
٢٢	٦	١	مطروح
-	-	-	سيناء
٦٦	٠٢٩	٤٣	معامل الترک

الدول رقم (٢٠)

التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات ، جمهورية مصر العربية ١٩٢٦ - ١٩٢٦ *

المحافظة	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٠		١٩٤٢	١٩٣٢	١٩٢٧
			(٢)	(١)			
القاهرة	١٢٩	١٤١	١٢٩	١٢٩	١٠٩	٨٢	٧٦
الاسكندرية	٢٣	٢٦	٥٩	٥٨	٥٠	٤٥	٤٤
بور سعيد	٧	١٠	١٠	٩	٩	٢	٢
السويس	٥٥	٦١	٦٠	٦٠	٦٠	٣٠	٣٠
دمياط	١٦	١٥	١٥	١٥	١٤	٣١	٢١
الدقهلية	٢٥	٢٥	٢٢	٢٨	٢٢	٢٢	٢٢
الشرقية	٢٧	٢٧	٢٠	٢٠	١٧	٢٣	٢٥
النيلية	٤٤	٤٤	٣٩	٣٨	٣٨	٤٠	٤٤
هرم النبix	٣٨	٣٢	٣٢	٣٢	٣٦	٣٥	٣٤
الغربية	٣٣	٣٦	٦٥	٦٦	٦٨	٦٣	٦٢
المنوفية	٤٢	٤١	٥٢	٥٠	٥٩	٧٠	٧٥
البحيرة	٦٢	٦٦	٥٦	٥٦	٦٤	٦٥	٦٢
الإسماعيلية	١١	١١	١١	١١	١٠	٦٠	٥٥
الجيزة	٦٦	٥٥	٥٥	٥٥	٤٥	٤٤	٤٤
بني سويف	٣٠	٣١	٣٣	٣٣	٣٨	٤٢	٣٩
القليوبية	١٣	١٣	٢٣	٢٣	٣٥	٣٨	٣٩
المنيا	٥٦	٥٢	٦٠	٦٠	٦٢	٦١	٦٢
أسوان	٤٤	٤٢	٥٥	٥٥	٥٥	٦٥	٦٤
سوهاج	٣٣	٣٦	٦٦	٦٦	٦٨	٧٠	٦٨
قنا	٤٢	٤١	٥٢	٥٠	٥٨	٦٤	٦٤
أسيوط	٤٤	٤٢	٥٥	٥٥	٥٥	٦٥	٦٤
الإسكندرية	٣٣	٣٣	٦٦	٦٦	٦٨	٧٠	٦٨
محافظات الحدود	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
الإجمالي	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

* حسب النسب حتى ١٩٢٠ (١١) على أساس الحدود الادارية في ١٩٢٠ ، أما ١٩٢٠ (١٢) - ١٩٢٦ فتعتمد على الحدود الادارية في ١٩٢٦.

المصدر : عبد الفتاح ناصف ، التوزيع السكاني في جمهورية مصر العربية ، ورقة عمل رقم ٢١ محمد التخطيط القومي - ١٩٨٣

جدول رقم (٢٦)

معدلات النمو السنوي لسكان الحضر والريف في كل محافظة

	٦٠ - ٤٤			٦٣ - ٦٢			٦٦ - ٦٦			
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة	
القاهرة	٢٦١	-	-	٣٦٦	-	-	٤٣١	-	-	٤٢٥
الإسكندرية	٣٣٣	-	-	٣٣٣	-	-	٣٠٢	-	-	٣٠٥
بور سعيد	٣٣٣	-	-	٣٣٣	-	-	٢٩٦	-	-	٢٩٦
المنس	٣٣٣	-	-	٣٣٣	-	-	٢٩٦	-	-	٢٩٦
دمياط	٣٤٨	-	-	٣٤٨	-	-	٣٤٥	-	-	٣٤٥
الدقهلية	٣٤٨	-	-	٣٤٨	-	-	٣٢٥	-	-	٣٢٥
الشرقية	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
القليوبية	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
كفر الشيخ	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
المنوفية	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
الإسكندرية	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
الإسكندرية	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
الجيزة	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
بني سويف	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
الفيوم	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
المنيا	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
أسيوط	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
سوهاج	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
أسوان	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
البحر الأحمر	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
الإسكندرية الجديدة	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
طنطا	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
المنيا	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢
الجيزة	٢٦١	-	-	٢٦١	-	-	٢٣٢	-	-	٢٣٢

النحو : العدد المركب للنسمة العامة والآخوات وعمادات الـ ٦٣ - ٦٦

جدول رقم (٤٨)
توزيع الوحدات الحضرية وسكانها حسب فئة الحجم
١٩٢٦ - ١٩٤٧

فترة العجم (الآلاف)	١٩٤٧ عدد سكان	١٩٣٢ عدد سكان	١٩٣٢ عدد سكان	١٩٤٧ عدد سكان	١٩٣٠ عدد سكان	١٩٢٦ عدد سكان	١٩٢٦ عدد سكان	
· اعداد مطلقة ·								
١٠٠٠٠ ناشر	١٠٢٠٨٥٢	١	١٣٠٩٢١٨	١	٢٠٥٩١٤	٢	٤٨٦٥٠١٣	٢
- ٥٠٠ -	٦٠٠١٠٦	١	٢٠٩٦٢١	١	٩٤٩٦٢١	-	-	-
- ١٠٠ -	١٠١٠٣٤	١	١١٨٩٥٣	١	١٩١٩٩٥	١٢	٢٢٦٦٤٢	١٣
- ٥٠ -	٥٠٤٢٥٤	٨	٢١٤٨٩١	١٠	٥٠٢١٨٢	٨	٦٦٢٨١٦	١٠
- ٢٠ -	٥١٢٠٣٦	١٢	٦٠٠١٧٨	٢١	٩٢٢١١٥	٣٤	١٤٢٢٠٢٤	٤٩
٥ -	٤٤٢١٤٥	٢٩	٤٥٨٤٧٠	٣٠	٣٨٩١٤١	٢٦	٥١٤٣٥٨	٣٧
٥ ناقل	٣٥٠٠	١	١١٢٤٤٦	١٦	١٢٢٩٩٦	٨	٢٢٥١٢٦٣	١٣
٥ الإجمالي	٣٣٨٤٢١	٨٢	٤٠٥٨٥٢٣	٨٢	٤٤٨٢٤	٦	٨٨٢٤٢	١١
التوزيع النسبي للستان								
١٠٠٠٠ ناشر	٣١٣	٣	٣٢٣	٣	٣٤٩	٣	٤٩٥	٥٤٣
- ٥٠٠ -	١٢٧	١	١٧٥	١	١٦٠	-	-	-
- ١٠٠ -	٣٠	١	٢١	١	١٦٠	٢٢	٢٢	٢١
- ٥٠ -	١٤٩	١	١٧٦	١	٨٤	٤	٤٠	٥٤٣
- ٢٠ -	١٥١	١	١٤٨	١	١٥٦	٦	١٤٦	١٤٦
- ١٠ -	١٣١	١	١١٣	١	٩٥	٥	٥٥	٥٢
٥ ناقل	١٣١	١	٢١	١	٢١	٦	٦	٦
٥ الإجمالي	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١	١٠٠	١٠٠

الملاحظات:
الادارية في ١٩٢٦ وجميع الأرقام لا تشمل محافظات الحدود - اختلاف عدد الوحدات الحضرية لسنة ٦٠ (١٢١ أو ١٢٤) يرجع إلى قرار اعتبار الأسماعيلية محافظة غير حضرية
واعتبرت، عليه من اعتبار التل الكبير والقطارة غرب دمياط وحدات حضرية مستقلة عن الأسماعيلية.

تجدد ولرقم: (٢٣)

بيانات سكان المسجلة في سجل الملاحة (أحد / ثالث)
من المخرج (١٩٤٦ - ١٩٤٩)

(٢٠٤)

	١٩٤٦			١٩٤٧			١٩٤٨			١٩٤٩		
النوع	الجنس	العمر	النوع	الجنس								
TY+0	--	TY+0	T+11	--	T+11	0+11	--	0+11	0+10	--	0+10	TY+0
TAT1	--	TAT1	T+10	--	T+10	1+10	--	1+10	TTT0	--	TTT0	TAT1
TYE	--	TYE	TA1	--	TA1	1+1	--	1+1	TO0	--	TO0	TAE0
TOL	--	TOL	TEY	--	TEY	1+1	--	1+1	TT1	--	TT1	TOL
TYA	0+0	TYA	Y+1	0+0	Y+1	TA9	0+1	1+1	T+0	0+1	1+0	TYA
TE+1	TO+Y	A+Y	TT+Y	TY+Y	A+Y	TA0	T+11	AT+	T+11	TT+1	T+11	T+11
TYIA	YY+0	T+1	TT+0	YO+T	1+1	TY+0	TY+1	TO0	T+0A	TY+T	T+11	T+11
TYAT	1+Y+0	A+1	T+11	1+0Y	A+1	T+0A	T+0A	AT+	1+11	T+11	1+11	T+11
TY+0	TY+T	TAT	1+10	1+10	TY+	1+11	1+11	T+1	1+11	1+11	1+11	T+11
TAGV	-TA+Y	1+11	T+11	1+11	1+11	1+11	TY-A	1+1A	T+11	1+11	1+11	T+11
T1+Y	1+11	TY+1	T+1+0	1+1Y	TY+1	T+1	TY-A	1+1A	T+11	1+11	1+11	T+11
T1+1	TY+1	YY+0	T1+0	T+1+0	TY+0	T+1	TY+1	TY+1	T+11	1+11	1+11	T+11
TY+0	TY+0	TY+0	EE+0	YY+0	TY+0	EE+0	TY+0	TY+0	TY+0	TY+0	TY+0	T+11
T109	1+10	T+11	T+1+1	1+11	TY+1	1+11	TY+1	1+11	TY+1	TY+1	TY+1	T+11
TET2	1+0+0	TY-	T+A1	1+10	TY+1	1+11	TY+1	1+11	T+1	TY+1	1+11	T+11
T110	1+1+1	T+1	1+10	1+10	T+1	1+10	T+1	1+11	T+1	1+11	1+11	T+11
T111	T+1+0	0+A1	TY+1	T+1+0	TY+0	TY+1	TY+0	TY+1	T+1	TY+1	TY+1	T+11
T112	1+0+0	TY+1	T+1+1	1+11	TY+1	1+11	TY+1	1+11	TY+1	TY+1	TY+1	T+11
TY+1	1+0+0	TY+0	T+1+1	1+11	TY+1	1+11	TY+1	1+11	TY+1	TY+1	TY+1	T+11
T100	1+1+0	0+1	TY+Y	1+A0	0+1	TY+Y	TY+Y	1+A1	0+11	TY+1	1+11	T+11
T101	1+0+0	0+1	T+1+Y	1+11	0+1	T+1+Y	TY+1	0+11	TY+1	1+11	1+11	T+11
YAI	TY1	T+1	T1+0	T1+0	TY+0	T1+0	TY+0	T1+0	TY+1	TY+1	TY+1	T+11
YO	1	11	TA	A	1+	11	A	0+	10	4	0+	T+11
TAT1	-T+	Y+	1+1	TY	TA	1+1	TY	1+	1+1	1+1	1+1	T+11
TAT	YO	11	110	TY	9Y	110	TY	TA	111	111	111	T+11
TY1	1A	1+1	1+1	TA	1+1	111	TA	TY	111	111	111	T+11
TY111	TY+A0	T+1	TY1	TY1	TY	TY1	TY	TY1	TY1	TY1	TY1	T+11
1+A0	1+0+Y	1+11	TY1	T+11	TY	T+11	TY	1+A1	TY1	TY1	TY1	T+11
1+A1	1+A0	1+1	TY1	TY1	T+1	TY1	TY1	T+1	TY1	TY1	TY1	T+11
1+A0+T	TY111	T+111	TY111	TY1+T	TY110	TY1+T	TY11	TY11	TY11	TY11	TY11	T+11

بيانات سكان المسجلة في سجل الملاحة
من المخرج (١٩٤٦ - ١٩٤٩)

النقد المدخر في متناول الجميع طبقاً لبيانات المعاشرة (أكتوبر / ديسمبر)
من الفترة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٠

بيانات

١٩٩٠			١٩٩١			١٩٩٢			١٩٩٣			١٩٩٤			الماء
جبلة	نهج	حضر	جبلة	نهج	حضر	جبلة	نهج	حضر	جبلة	نهج	حضر	جبلة	نهج	حضر	
٦٨٥١	-	٨٧٥٦	٤١٠٤	-	٤١٠٤	٦٢٠	-	٦٢٠	٧٤٠٦	-	٧٤٠٦	٧٢٠٢	-	٧٢٠٢	القاهرة
٦٠٩٤	-	٦٠٩٤	٢١١١	-	٢١١١	٥١٠	-	٥١٠	٣٤٠٦	-	٣٤٠٦	٣٧١٦	-	٣٧١٦	الإسكندرية
٥٧٧	-	٥٧٧	٥١٢	-	٥١٢	٥٠٣	-	٥٠٣	٤٨٦	-	٤٨٦	٤٦٣	-	٤٦٣	المنصورة
٤٧٦	-	٤٧٦	١٤٧	-	١٤٧	٤٣٩	-	٤٣٩	٤٣٩	-	٤٣٩	٤٣٩	-	٤٣٩	الجيزة
٣٠١٤	٤٦٦	٣٠٢	١٠٦١	٢٧٦	٢٦٦	١٠٦	٢٧٦	٢٦٦	٣٤٣	٣٤٣	٢٥٣	٢٣٣	-	٢٣٣	الجيزة
٢٣٩٠	٢٩٢	٢٩٢	٣٠٤١	٣٣١	٣٤٠٦	٣٠٤١	٢٩٢	٣٣١	٢٩٣	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٤	-	٣٣٤	دمياط
٢٢٢٣	٢٥٤	٢٥٤	١٠٤٦	٢٥٦	٢٥٦	١٠٤٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	-	٢٦٦	الدقهلية
٢٠٧٨	٢٢٦	٢٠٧٨	٣٠٣٩	٣٠٧٨	٣٠٧٨	٣٠٣٩	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	-	٣٣٢	الشرقية
٢٠٦٥	٢٢٦	٢٠٦٥	٣٠٨٠	٣١٠٨	٣١٠٨	٣٠٨٠	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	-	٣٣٣	اللبن
٢٠٥٢	٢٢٦	٢٠٥٢	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	-	٣٣٤	الإسكندرية
٢٠٤٩	٢٢٦	٢٠٤٩	٣١٠٣	٣١٠٣	٣١٠٣	٣١٠٣	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	-	٣٣٥	المنصورة
٢٠٤٦	٢٢٦	٢٠٤٦	٣١٠٢	٣١٠٢	٣١٠٢	٣١٠٢	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	-	٣٣٦	الجيزة
٢٠٤٣	٢٢٦	٢٠٤٣	٣١٠١	٣١٠١	٣١٠١	٣١٠١	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	-	٣٣٧	الجيزة
٢٠٣٧	٢٢٦	٢٠٣٧	٣١٠٠	٣١٠٠	٣١٠٠	٣١٠٠	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨	-	٣٣٨	الشرقية
٢٠٣٢	٢٢٦	٢٠٣٢	٣١٠٢	٣١٠٢	٣١٠٢	٣١٠٢	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	-	٣٣٩	الدقهلية
٢٠٢٩	٢٢٦	٢٠٢٩	٣١٠٣	٣١٠٣	٣١٠٣	٣١٠٣	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	-	٣٣٠	المنصورة
٢٠٢٦	٢٢٦	٢٠٢٦	٣١٠٤	٣١٠٤	٣١٠٤	٣١٠٤	٢٢٦	٢٢٦	٣٣١	٣٣١	٣٣١	٣٣١	-	٣٣١	الجيزة
٢٠٢٣	٢٢٦	٢٠٢٣	٣١٠٤	٣١٠٤	٣١٠٤	٣١٠٤	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	-	٣٣٢	الجيزة
٢٠٢٠	٢٢٦	٢٠٢٠	٣١٠٥	٣١٠٥	٣١٠٥	٣١٠٥	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	-	٣٣٣	الشرقية
٢٠١٧	٢٢٦	٢٠١٧	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	-	٣٣٤	الدقهلية
٢٠١٤	٢٢٦	٢٠١٤	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	-	٣٣٥	المنصورة
٢٠١١	٢٢٦	٢٠١١	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٣١٠٦	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	-	٣٣٦	الجيزة
٢٠٠٨	٢٢٦	٢٠٠٨	٣١٠٧	٣١٠٧	٣١٠٧	٣١٠٧	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	-	٣٣٧	الشرقية
٢٠٠٥	٢٢٦	٢٠٠٥	٣١٠٨	٣١٠٨	٣١٠٨	٣١٠٨	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨	-	٣٣٨	المنصورة
٢٠٠٢	٢٢٦	٢٠٠٢	٣١٠٩	٣١٠٩	٣١٠٩	٣١٠٩	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	-	٣٣٩	الجيزة
٢٠٠٠	٢٢٦	٢٠٠٠	٣١٠٩	٣١٠٩	٣١٠٩	٣١٠٩	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	-	٣٣٩	المنصورة
٢٠٠٧	٢٢٦	٢٠٠٧	٣١١٠	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣١١٠	٢٢٦	٢٢٦	٣٣١	٣٣١	٣٣١	٣٣١	-	٣٣١	الجيزة
٢٠٠٤	٢٢٦	٢٠٠٤	٣١١١	٣١٠٧	٣٠٩٦	٣١٠٧	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	-	٣٣٢	الشرقية
٢٠٠١	٢٢٦	٢٠٠١	٣١١٢	٣٠٩٦	٣٠٩٦	٣١١٢	٢٢٦	٢٢٦	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	-	٣٣٣	المنصورة

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

مذكورة :

- ١ - ابوبكر متولى : التوطن والتركز الصناعي مع اشارة خاصة الى ج ٤٠ م معهد التخطيط القومي
مارس ١٩٢٢
- ٢ - العشرى حسين د روشن : الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والبعد الزمني اللازم ل إعادة التوطين
بيتها "معهد التخطيط القومي مذكرة رقم ٩٨٢ القاهرة ١٩٢٠
- ٣ - عبد الفتاح ناصف : التوزيع السكاني في جمهورية مصر العربية "معهد التخطيط القومي
ورقة عمل رقم ٢١ ، نوفمبر ١٩٨١
- ٤ - محمد فرج النور : "مشكلات التخطيط الإقليمي في إطار العالم العربي" "معهد التخطيط
القومي "مشكلات التخطيط الإقليمي طبل المدى للعالم العربي
الجزء الثالث القاهرة ١٩٧٨
- ٥ - محمد فرج النور : "مجالات التخطيط الإقليمي واساليه التحليلية" مذكرة رقم ١٠٤٠ معهد
التخطيط القومي ، القاهرة اكتوبر ١٩٧٣

رسائل جامعية :

- ١ - عبد العزيز السوداني : دور الاغاثات المالية المركزية في تنسيق العلاقات المالية بين السلطة
المركزية والهيئات المحلية رسالة دكتوراه جامعة الاسكندرية ١٩٨٢
- ٢ - علا سليمان الحكيم : "اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر" رسالة دكتوراه -
جامعة القاهرة ١٩٨٥

مؤتمرات :

- سيد عبد المقصود، السيد محمد كيلاني "الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها" المؤتمر الدولي
السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية
القاهرة ٢٢ - ٣١ مارس ١٩٨٢

كتب :

- محمد الكروبي : "النمو الحضري" دار المعارف القاهرة ١٩٧٧

نشرات وأحصاءات

- الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء : السكان والتنمية في مصر ١٩٧٨
- الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء : التركيز السكاني في ج ٤٠ بحوث و دراسات ١٩٧٧
- الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء : تعداد السكان ١٩٧٦
- وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الأولى ، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٥ - ١٩٨٢

تانيا : المراجع الانجلزية

- Backman, C : " City Hierachies and the distribution of city size"
Economic Development and Cultural Change Vol 6 1968
- Berry, B : "City Size Distributions and Economic Development"
Economic Development and Cultural Change Vol. 9 N°4
1961
- Davis, K. & H. Golden : " Urbanization and Development in Pre-Industrial Area" in Hear (ed.) Readings on Population. New Gersy 1968
- Fruit, R. : " Les Effets de la croissance d'un pôle sur l'environnement " Revue économique 1961
- Isard, W. : " Methods of Regional Analysis: An Introduction to Regional Science" MIT Press U.S.A. 1960
- Jefferson, M. : " The Law of the Primate City " The Geographical Review. Völ. 29
- Kindelberger, C.P. : " Economic Development " N.Y. Toronto, 1958
- Khourshid, M. : " Principal Component" Application to Regression Models I.N.P. Memo 1323, 1982
- Koutsyannis , A. : " Theory of Econometrics" Macmillan press , 1973
- Kuklinski,A,J, Zurkowski: " The Problem of Reducing Disparties in Spatial Structure of industry in Poland" Warsaw 1968 .
- Kuklinski, A and M.Najgrakouski : "The Interregional Equalization in Poland" Canada 1976
- Kuklinski, A&Nazigrakoueski : " The Interregional Equalization in Poland" canada 1976
- Lankaskines, y. : " Introduction à l'Ecnometrie" Geneve ,1971
- Lafont, R. : " La Révolution Régionaliste" Paris Gallimart, 1976
- Le Filiatre : " Nouvelles Delimation des Agglomeations Urbaines" Etudes Statistiques Trimestrielles 1966

Locaillon, J., C. Larousse : "Statistique Descriptive" Paris, Editions Cujas , 1975

Locaillon,J.,J., Marchall: " La Répartition du Revenu National" Tome I, Paris, 1958

Padco inc. : "National Urban Policy Study" Cairo August 1980 .

Ponsard, c. :: "Croissance des Villes et structure des Activities. Revue de l'Economie , 1963

Richardson, H. : "City Size and National Spatial Strategies in Developing Countries " World Bank Staff Working paper 1977 .

Shryock, H.S, J. Siegel: " The Methods and Materials of Demography" Academic press Inc. New York , 1976 .

Spielhogen, C. : " Comptes Nationaux et Regionaus de L'Energie" Paris

Thompson, H, S. Sufrin :"Toward a geography of Economic Health" J.Friedman and W. Alonso(eds.) " Regional Development and Planning" Massachusetts 1964 .

Williamison, J. Regional Inequality and The Process of National Development Economic Development and Cultural Change July 1965 .

قضايا التخطيط والتنمية في مصر

سلسلة من القضايا صدر منها :

- (١) دراسة الهوكل الاقليمي للعماله في القطاع العام في جمهورية مصر العربية ديسمبر (١٩٧٧)
(٢)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories April 1978

- (٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . (ابril ١٩٧٨)
(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر . (يونيو ١٩٧٨)
(٥) دراسة اقتصادية فيها لاتفاق صناعة الاسمنت والتنمية الزراعية في جمهورية مصر العربية
حتى عام ١٩٨٥ . (ابril ١٩٧٨)
(٦) التنفيذية والفذاء والتنمية الزراعية في البلاد العربية . (اكتوبر ١٩٧٨)
(٧) تطور التجارة الخارجية ويزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجي وسياسات مواجهته
(١٩٧٩ - ١٩٧٥) . (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy. June 1979

- (٩) دراسة تحليلية لتفصيم التضخم في مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)
(١٠) حوار حول مصر في مواجهة القرن الحادى والعشرين . (فبراير ١٩٨٠)
(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخصوصية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية في جمهورية مصر العربية . (مارس ١٩٨٠)
(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبي في مصر (١٩٧٠ / ١٩٧٨ - ٢١) . (مارس ١٩٨٠)
(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترميمها . (يوليو ١٩٨٠)
(١٤) التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) . (يوليو ١٩٨٠)
(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980.
(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ . (ابril ١٩٨١)

- (١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية .
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر) . (يوليو ١٩٨١)
- (١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والتقد الاجنبي (ديسمبر ١٩٨١)
- (٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري (ثلاثة أجزاء) . (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) . (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترنة للتغلب عليها . (أكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية . (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية
وآثارها على السياسات الزراعية في مصر . (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال الباتي والاستغلال
السكي . (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تنفييم لاتفاقية التوسيع التجاري والتعاون الاقتصادي .
بين مصر والهند ويوغوسلافيا . (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وأدوات تنقية المصادرات من السلع الزراعية . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الآفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في
اطار التكامل بين مصر والسودان . (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في مصر مع الاشارة
للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية في تنمية الاساليب الفنية للانتاج في
مصر جزئين . (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبة على الدخل الزراعي في مواجهة
مشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع
الدخل القومي . (يوليو ١٩٨٦)